جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير الصراع في اليمن على مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2012-2017)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم السياسية –تخصص نظم سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالب:

* علي غريب

إشراف الأستاذ:

*خالد بقاص

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
هشام لويشي	أستاذ مساعد – أ –	رئيساً
خالد بقاص	أستاذ مساعد – أ –	مشرفاً ومقرراً
عتيقة نصيب	أستاذة مساعدة – أ –	مناقشاً

السنة الجامعية: 2016 ـ 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾ ﴾

طه: 114.

الإهداء

إلى أمي . أمي . أمي رحمها الله وجعل مثواها الجنة، من كانت ملاذي الآمن، ومصدر السعادة ومن جعلتني رجلا .

إلى روح أبي الغالية جعله الله في الجنان، من وقف بجانبي مادياً ومعنوياً وذلل لي الصعاب .

إلى زوجتي العزيزة التي صبرت ووقفت إلى جانبي .

إلى إخوتي وأخواتي سندي في هذه الحياة .

إلى أصدقائي وزملائي وكل من وقف إلى جانبي وساندني في إتمام هذا العمل .

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة

شكر وعرفان

أول الشكر وآخره لله عزوجل الذي وفقني وأعانني على إتمامي هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ المشرف خالد بقاص لما قدمه من جهد ومساعدة في إنجاز هذا العمل.

دون أن ننسى لجنة المناقشة التي أتشرف بأن أكون ممن يقفون أمامهم.

كما أشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية على مجهوداتهم التي بذلوها طيلة سنوات الدراسة.

ولا يسعني كذلك إلا أن أشكر زملائي في فسم ثانية لماستر نظم سياسية مقارنة وحكم راشد وكان لي الشرف أن أكون معهم.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم ولو بكمة في هذا العمل.

مقدمة

مقدمة

شهد العالم بعد الحرب العامية الثانية تحديات كبيرة للدول في إطار إعادة بناءها ونموها، نتيجة ما خلفته هذه الحرب من خسائر بشرية، اقتصادية وغيرها، كان من الصعب على كل دولة أن تتعافى من هذه الخسائر وتردع التهديدات المصاحبة لها لوحدها، فكان التوجه نحو التكتل والتعاون بين هذه الدول، وخاصة في القارة الأوروبية ساحة الصراع في الحرب العالمية الثانية، والتي كانت أكبر الخاسرين منها، وأصبحت تعيش أوضاعا سيئة، فجاءت تجربة التكامل الأوروبي كحل لمواجهة هذه التحديات، وهو ما اعتبر الحل الأمثل، فكانت التجربة الأوروبية المثال الأبرز والأنجح لظاهرة التكامل الدولي، أما على الصعيد العربي فقد حاولت الدول العربية انطلاقا من تجربة الناجحة للسوق الأوروبية المشتركة القيام بعديد المحاولات التكاملية، وفي هذا الإطار نجد التجربة التكاملية الخليجية في ضورة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي ضم المملكة السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الكويت، قطر وسلطنة عمان، وهي دول متقاربة ومتشابهة ايديولوجيا، سياسيا وجغرافيا وحتى اقتصاديا ولقد اعتمدت هذه الدول صيغة للتعاون والتنسيق فيما بينها على شكل تكتل، باعتبارها الوسيلة المثلى لمواجهة المخاطر والتحديات المشتركة، وعلى عكس التجربة الأوروبية التي جاءت كنتيجة لآثار مترتبة على صراع، كان نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية جاء لمنع التهديدات والمشاكل المترتبة عن الصراعات في منطقة الخليج العربي فبرز هذا المجلس للوجود في ماي 1981 من خلال معاهدة حملت طموحات دول المجلس لحفظ أمن منطقة الخليج والتوجه نحو الاتحاد، ومواجهة التحديات التي تهدد هذه الدول، والتي أبرزها الصراعات التي شهدتها ولا تزال تشهدها منطقة الخليج العربي، كان آخرها نتيجة لما شهدته المنطقة العربية من تحولات سياسية مع نهاية 2010 في شكل ثورات عربية أو ما يسمى إعلامياً "الربيع العربي"، و الذي بدأت شرارته في منطقة المغرب العربي في تونس ثم ليبيا، لينتقل إلى مصر فمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي الذي يعد من أهم المناطق الحيوية والاستراتيجية استنادا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي إضافة إلى كونها أهم مستودع للنفط في العالم، وهامة للصراع الإقليمي والدولي، ولقد كانت أبرز الصراعات في هذه المنطقة تأثيرا

على مجلس التعاون في سياق الربيع العربي وهو الصراع في اليمن الذي كانت بدايته ثورة شبابية تطالب بالإصلاح وتغيير النظام، لتتحول هذه الثورة إلى أزمة يمنية حاولت عدة أطراف إيجاد حل لها ومن بينها مجلس التعاون، غير أن هذه المحاولات للحل سارت بالاتجاه المعاكس لتتحول الأزمة إلى صراع في اليمن داخليا ، اقليميا ودوليا، أثر على العصبة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن هنا لقد جاءت هذه الدراسة لتناقش قضية من أهم القضايا التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ومستقبله كتكتل سياسي، اقتصادي، اجتماعي و عسكري، من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بين دولة، وصولا إلى اتحادها.

- **الإشكالية العامة للدراسة:**

انطلاقا مهما سبق وفي إطار أهداف هذه الدراسة ارتأينا أن نصوغ إشكالية موضوع بحثنا كالآتي: ما مدى تأثير الصراع في اليمن على مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية:

- ما الإطار العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ؟
- ماهي سياقات الصراع في اليمن؟
- كيف أثر الصراع في اليمن على مجلس التعاون لدول الخليج العربي؟

- **الفرضيات:**

لقد اعتمدنا في دراستنا الفرضية الرئيسية القائلة:

كلما اشتد الصراع في اليمن كلما انعكس سلباً على مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وتندرج تحتها فرضيات فرعية:

1- كان العامل الأمني الدافع الأبرز لنشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولإنجازاته وتحدياته.

2- كلما زاد تعقد الوضع في اليمن، كلما إتجه نحو الصراع.

3- كلما طال الصراع في اليمن، كلما ساهم ذلك بإحداث أزمات داخلية وخارجية وصراع بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أهمية الدراسة:

للدراسة أهمية علمية تكمن في:

- الاهتمام المتزايد للتعاون والتكامل الدولي ودراسة صيغ من صيغه.

- دراسة تجربة من التجارب التكاملية في بيئة مظطربة من خلال منطقة الخليج التي تعرف توتراً متزايد.

- قدرة صيغة التكتل بإعتبارها إحدى صيغ التكامل في مواجهة الأخطار الأمنية الناتجة عن وجود صراعات.

- تأثير الصراعات على التجارب التكاملية المتخذة صورة التكتل.

- دراسة تجربة من التجارب التكاملية العربية وقدرتها على مواجهة التحديات التي تعيق مسيرتها نحو الوحدة.

وأهمية عملية تتمحور حول:

- كيفية مواجهة هذه الصيغة التكاملية- التكتل- للتهديدات الناجمة عن الصراعات.

- قدرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المحافظة على التعاون والتنسيق فيما بينهم في ظل الصراع القائم في منطقة الخليج.

– مدى تأثير القرب الجغرافي لساحة الصراع من خلال الصراع في اليمن على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتكامل فيما بينهم.

– قدرة مجلس التعاون على مواجهة الأخطار والتهديدات الأمنية الإقليمية الصادرة من الجانب الإيراني.

– إستعراض دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الحفاظ على أمن منطقة الخليج.

– مدى تأثير الصراع في اليمن على التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق:

1– التعرف على تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودوافع نشأته

2– معرفة أسباب الصراع في اليمن ومجرياته.

3– تحليل آثار الصراع على مجلس التعاون.

أسباب اختيار الموضوع:

أما عن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فتعود الأسباب الذاتية إلى:

– الرغبة في دراسة تجارب التكامل الدولي وأهميتها.

– محاولة إستكمال لدراستنا في شهادة الليسانس حول التهديدات التي يواجهها مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

– مستقبل التجربة التكاملية الخليجية في ظل الصراع في اليمن.

– طرق مواجهة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لخطر التوسع الإيراني المتزايد في منطقة الخليج والمنطقة العربية ككل.

أما الأسباب الموضوعية فتعود إلى:

– حداثة الموضوع وتناوله للواقع العربي والتحولات السياسية الحاصلة في المنطقة العربية.

– تأثير الأزمات العربية خاصة في منطقة الخليج على أحد التجارب التكاملية العربية، في صورة التجربة الخليجية.

– تطور الوضع في اليمن، و إمكانية تأثيره على أمن منطقة الخليج خاصة، والشرق الأوسط والمنطقة العربية بشكل عام.

– مدى خطورة التمدد الإيراني المتسارع في منطقة الخليج، والتهديدات الناتجة عن ذلك.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا المنهج التاريخي الذي يعتر عملية لإسترجاع الماضي ويفيد في دراسة التغيرات التي تطرأ على البنى الإجتماعية والظواهر السياسية الماضية وتحليلها وتفسير على ضوء الزمان والمكان ومى إرتباطها بالظزاهر الحالية محل الدراسة والتأثير فيها، ولقد إستخدمناه لتتبع مراحل نشأة مجلس التعاون، إضافة إلى التعرف على تاريخ الصراعات في اليمن، كذلك المنهج الوصفي حيث أن الوصف يعتبر أولى خطوات البحث العلمي، وهو يهدف إلى ملاحظة الواقع السياسي ولتقديم صورة وصفية صرفة لهذا الواقع دون تأويل من الباحث وإعطاء قراءة بما يتناسب والواقع وتشخيصه، ولقد إعتمدنا عليه لوصف العملية التكاملية لدول الخليج، ومنهج تحليل المضمون والذي يساعد في تحليل المعلومات المتحصل عليه بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية دون تأثير الباحث عليها، كما يمتاز بتزويد الباحث بكميات هائلة من المعلومات والمعطيات، واستخدم في الدراسة لتحليل أثر الصراع اليمني على دول المجلس،

وإضافة إلى المنهج المقارن الذي أصبح يعتمد عليه كثيراً في دراسة العلوم السياسية حتى أصبح يطلق على بعضها بالدراسات السياسية المقارنة، حيث تهدف المقارنة إلى تحديد أوجه الشبه والإختلاف بين موضوعين أو ظاهرتين أو عدة ظواهر محل المقارنة، للوصول إلى فهم العلاقة الموجودة بين الظواهر التي تحتويها الدراسة محل البحث، والذي استعملناه في المقارنة بين دول المجلس واليمنمن جهة، ودول المجلس وإيران في جوانب مختلفة من جهة أخرى.

وإضافة إلى المناهج فقد استخدمنا في دراستنا الإقتراب القانوني الذي يهدف إلى دراسة الجوانب القانونية للأحداث والعلاقات والأبنية، ومدى إلتزام تلك الظواهر بالضوابط والمعايير المتعارف عليها، ويركز على مدى شرعية الفعل أو العلاقة أو المؤسسة، ويقوم على وجود مجموعة معايير وقواعد تنظم عمل الظواهر السياسية أو العلاقات، وتستمد منها شرعيتها، وقد استخدمنا لتتبع الأطر القانونية التي يقوم عليها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومدى شرعيته وشخصيته القانونية. إضافة إلى الإقتراب المؤسسي الذي يهدف إلى شرح وتفصيل لكل ما يتعلق بالمؤسسة أو العلاقات بين الدول في إطار تكاملها، من خلال تحديد الهدف من تكوينها، تجنيد الأعضاء، والوسائل التي تساعد على بقائها، هياكل المؤسسة وأبنيتها، إختصاصاتها وعلاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات، إضافة إلى التنظيم الداخلي للمؤسسة وتوزيع الأدوار فيها، ولقد اعتمدنا على الإقتراب المؤسسي من أجل دراسة التنظيم الداخلي وهيكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية وطريقة توزيع الإختصاصات بين هياكله.

أدبيات الدراسة:

من الدراسات التي سبقت دراساتنا نجد:

– دراسة لعبد المحسن لافي الشمري في السنة الدراسية 2012/2011، بعنوان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، وهي رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في العلوم السياسية بجامعة الشرق الأوسط، وقد طرح الإشكالية ما مدة إمكانية قيام اتحاد خليجي عربي يمثل تأطيراً لدول الخليج العربية، وقد خلص بنتيجة ضرورة قيام الاتحاد.

– دراسة عبد العزيز عبد العزيز مهري في السنة الدراسية2012/2011، وهي مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير للعلوم السياسية بعنوان التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة 1990–2010م، وقد طرح فيها إشكالية مدى تأثير تحول النظام الدولي من ثنائي إلى أحادي القطب على أمن دول المجلس، وقد خلص بضرورة تعزيز القوة العسكرية لدول المجلس.

أما دراستنا فستضيف دراسة قضية معينة من القضايا الإقليمية المؤثرة على مستقبل مجلس التعاون والمتمثلة الصراع في اليمن، والذي جاء نتيجة التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية مع نهاية 2010 ودراسة هذا الصراع ومدى تأثيره على مجلس التعاون وسياسة دول المجلس تجاه الصراع في اليمن القريب جغرافيا منها وأحد الدول التي كانت ستنضم للمجلس، إضافة إلى استراتيجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة المد الإيراني في اليمن، وآثار هذا الصراع على التماسك الداخلي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك محاولة إعطاء رؤية مستقبلية لمجلس التعاون من خلال الآثار المترتبة على الصراع في اليمن.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية.

الحدود الزمانية: 2012–2017م.

محتوى الدراسة:

نحاول الإجابة عن الإشكالية المطروحة، والتحقق من الفرضيات المقترحة من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول لدراسة الإطار النظري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونتطرق فيه إلى دوافع نشأته وأطره القانونية والمؤسساتية ومسيرته في ثلاث مباحث، أما الفصل الثاني فستناول فيه الصراع في اليمن في مباحث ثلاث، نتناول في الأول تاريخ الصراعات في اليمن، الثاني مسار الصراع في اليمن، أما الثالث فنتناول فيه المواقف الدولية والإقليمية من الصراع في اليمن، وفصل ثالث نتطرق فيه إلى الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الخليج، والتوجهات الخليجية في الصراع في اليمن، ثم مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل الصراع في اليمن من خلال ثلاث مباحث.

- الإطار النظري والمفاهيمي:

نظرية الصراع: حيث يعود الفكر الصراعي إلى العالم العربي أبن خلدون من خلال افكاره الاجتماعية والسياسية وتحليله لموضوع العصبية والمهمة السياسية، واستمدت أحكامها المعرفية من الفلسفة المثالية ليهجل المؤكدة لوجود صراع الافكار وتقوم هذه النظرية على جملة من التصورات مفادها ان الحياة الاجتماعية تولد بطبيعتها الصراع لكونها تتكون من جماعات مصالح مختلفة ومتداخلة.

- المنطلقات النظرية المرتبطة بظاهرة الصراع الدولي: تختلف الإتجاهات النظرية المفسرة للصراع الدولي، لكنها تقوم على مسلمتين، الأولى أنه أياً كان مصدر الصراع فإنه يرتبط بسعي أطرافه للتنافس فيما بينهم وزيادة قوة كل طرف والإحتفاظ بها، والسيطرة علة مصادرة تعزيز القوة، أما المسلمة الثانية فتشير إلى أن ظاهرة الصراع هي ظاهرة بالغة التعقيد والتركيب لذلك فإن تفسيرها إنطلاقا من متغير واحد يعد قاصرا لفهم ظاهرة الصراع، لذلك وجب الأخذ بالرؤية التكاملية من أجل الفهم الكامل للصراع ، ويمكن تحديد المنطلقات النظرية لدراسة ظاهرة الصراع في:

*** الصراع الدولي إنطلاقاً من المصالح القومية :**

في نطاق صراعات القوة بواسطة السعي الى حماية هذه المصالح من خلال مضاعفة الدولة لمواردها من القوة أو كما عرفه هانس مورغنتو* أن الدافع الذي يحرك الإنسان هو الصراع على القوة من أجل البقاء و مقابلة التحدي و إثبات الذات2فالمصلحة ليست سوى مرادفا للقوة .

*** بطبيعة النظام السياسي والصراع الدولي :**

فالصراعات و الحروب لن تنتهي في ظل وجود مبدأ السيادة القومية و بقاء النظام الدولي قائم على تعدد الدول.

*** المدخل السياسي للصراع الدولي :**

للصراع المرتكز أساسا على المنطق الذي يقول أن وجود تكتلات و تحالفات دولية متصارعة يأتي على رأس العوامل التي تؤدي الى الحرب أو تعجل بوقوعها يوضح كيفية تأثير سياسات توازن القوى المرتكزة على التحالفات في مضاعفة حدة التوتر و الصراع الدولي.

*** المدخل الاقتصادي للصراع :**

و هو ما يعني أن كل الحروب التي تقع إنما تحركها أسباب ودوافع اقتصادية و تندرج في هذا الإطار النظرية الماركسية وغير الماركسية مثل نظرية هوبسون 3 التي ظهرت في مطلع القرن العشرين.

*** المدخل الجيوسياسي :**

و التي تلتقي معظم نظرياته حول محور أساسي يتعلق بالضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي على عملية الصراع من أجل البقاء و النمو و يمكن الإشارة هنا الى نظريات كل من راتزل ،ماكيندرr و سبيكمان

*** المدخل الايديولوجي :**

ويستند رواد هذا التيار الى اعتبار التناقضات الايديولوجية بين القوى العظمى تأتي وراء الصراعات الدولية خاصة الماركسيون الذين يقيمون تحليلهم على حتمية صراع الطبقي الذي يعكس حسب اعتقادهم الحياة الدولية من خلال النظامين الاشتراكي و الرأسمالي .

*** المدخل السيكولوجي :**

المرتبط بالنزعة الى العدوان الموجودة لدى الإنسان من خلال غريزة حب التسلط والسيطرة من جهة ومن جهة أخرى ينسب دعاة هذا الاتجاه الدافع الى الصراع الى عامل الإحباط و الشعور بعدم الرضا الشيء الذي يدفع الى العنف والعدوانية كما يقول اريك فروم[1] Eric Fromm .

*** الصراع الدولي والسباق نحو التسلح :**

إن التنافس بين الدول في مجال تحقيق القوة العسكرية، و تطويرها قصد ضمان توازن قوى أو رادع بامكانه تحقيق التفوق و ذلك بواسطة عامل التفوق التكنولوجى في نظم التسلح الذي يدفع أيضا لاستعراض القوة كوسيلة للضغط بصدد التسوية الدبلوماسية مما يؤدى إلى شحن الصراعات بمزيد من التوتر والعنف كما أن إطار السرية المرتبط بسباق التسلح يخلق مناخا من الشك والخوف وعدم التيقن لدى الأطراف المعنية، الأمر الذى لا يساعدها على حل المنازعات السياسية، بل قد يكون سببا في الدفع نحو الصدام والصراع.غير أن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا المدخل تكمن في أن سباق التسلح في حد ذاته لا يمكن أن يكون سببا بمفرده في خلق الصراع الدولى ، فهو وإن أدى إلى زيادة التوتر وشحن أجواء الصراعات إلا أنه لا ينتج بذاته صراعا، فالصراع سوف يستمر ، حتى في ظل إمكانية التوصل إلى إجراءات نزع السلاح ، وذلك لأن جذور الصراع لازالت قائمة دونما حل، ومن ثم يصبح المطلوب هو تصفية أو تسوية هذه الجذور مما يبرر إضعاف اللجوء إلى سباق التسلح .

*** المدخل الاجتماعي :**

المرتكز على فرضية رئيسية تقوم على ارتباط وثيق بين الإدراك والصراع الاجتماعى حيث يتطور الصراع نتيجة لإدراك أحد أطرافه لخصومة أو لأعدائه بشكل لا يتوافق مع مصالحه، الأمر الذى يسهم بدوره في تبنى الطرفين لسبل غير متوافقة لتحقيق أهدافهم

النظريـة الوظيفيـة: استخدمت الدراسة النظرية الوظيفية والنظرية الوظيفية الجديدة والتي تعد من أهم النظريات أو الاتجاهات التي حللت وفسرت ظاهرة التكامل في العلاقات الدولية، رغم اختلاف آلية العمل في النظريتين، واختلاف روادها، فالمقارنة الوظيفية تعد بديلاً من أشكال الاندماج السياسي والدستوري خاصة بعد فشل المخططات الدستورية الكبرى مثل عصبة الأمم في الفترة

الفاصلة ما بين الحربين، وترتكز الوظيفية على الأمر القائل أنه إذا ما بدأت الحكومات بنقل مسؤولياتها الوظيفية إلى الوكالات الدولية مع إعطائها تفويضا محددا بالتعامل مع المشكلات التي تضم إجماعا واسعا، فإن مبدأ السيادة الإقليمية والقانونية سيضعف مع مرور الزمن.

يعد "ديفيد ميتيرني"الباحث البريطاني الذي وضعها عام 1943 من أبرز ممثلي الوظيفية وهو يعد المرجع الاساسي وتبلورت أفكاره في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأول والثانية، وهو يرى من خلال تعريفه للتكامل في الحقل التقني حقلا منتجا ويحقق التطور، منتقداً بذلك أي اندماج سياسي إلى درجة اعتبار نظريته نظرية تقنية وغير سياسية، وعرضت نظريته كتاباً بعنوان "تقدم الحكومة الدولية" كما يبرز في نظرية ميتيراني الوظيفية هو "مبدأ الانتشار"، وباختصار فإن الوظيفية تعمل على نقل بؤرة التركيز والاهتمام من المسائل السياسية (السياسية العليا) إلى المشكلات التقنية (السياسية الدنيا) لأن التطور يحدث في الحقل التقني(الرخاء والرفاهية) عكس الحقل السياسي الذي ترى فيه حقلا غير منتج وغير فعال فيما يخص الظاهر التكاملية.

النظرية الوظيفية الجديدة: تزامنت مع التجربة التكاملية الأوربية،والتي جاءت امتدادا للوظيفية الأصلية ورد فعل وانتقادا لها في أن واحد،وركزت علي التكامل الجهوي، خاصة من ناحية البعد المكاني للتكامل حيث ترى أن علاقات التكامل لها تأثير على السيادة وكذلك مؤثرات التكامل من حيث فصل المسائل إلى سياسة عليا ودنيا.والتي تعتبر أمراً غير ممكن.

محور هذه النظرية هو أن الدول تتخلى عن سلطاتها في مجالات تعتبر أنه من غير الممكن أن تتعاطى فيها بنجاح وفعالية فرديا،وأن التكامل ينتج عن وجود جهود النخب المعنية في القطاعين العام و الخاص، ويكون ذلك بإنشاء مؤسسات أو منظمات إقليمية تمنح صلاحيات في هذه المجالات وسلطات «ما فوق الدولة» إذن ينتقل الولاءمن مستوى الدولة إلى مستوى أعلى هو مستوى المنظمة الإقليمية، وتساهم عملية الانتقال هذه في التحول السياسي

البنيوي الذي يظهر في انصهار الدول الإقليمية في دولة واحدة. ويكون بالتسيس التدريجي لأغراض أو أهداف الأطراف.

فالوظيفية الجديدة تعني بوجود ظاهرة تكامل قطاعات سيادية في الدول تحت ضغط الإغراء الاقتصادي مع وجود تحكم مرافق للعملية، وفي ظل هذه العملية التكاملية يمكن التعبير عن المطالب بواسطة جماعات الضغط و الأحزاب والنخب والتي تؤشر على القيم المهمة التي تحدد النجاح أو الفضل في الإيديولوجيا فوق قومية، وهو المنطلق الموسع للتكامل، أو ما يسمى بـ "تأثير الانتشار" "Spillovereffect".

مفهوم الصراع: بعد مفهوم الصراع من المفاهيم المحورية التي تتعدد فيها الآراء بتعدد التخصصات ويشير إلى حاجة ووضع تقوم فيه جماعة من البشر بالاشتباك مع جماعة أخرى أو اكثر من جماعة نتيجة الاختلافات والتناقضات بين الاهداف الدول وإمكانيتها وتعدد إشكالية واساسية من السياسة، اقتصادية، اجتماعية، استراتيجية وعسكرية، ويأخذ صور مثل الازمة التوتر والنزاع.

وبشكل عام فإن مفهوم الصراع فى الأدبيات السياسية المتخصصة ينظر إليه "باعتباره ظاهرة ديناميكية، فالمفهوم من جانب، يقترح موقفاً تنافسياً معيناً، يكون كل من المتفاعلين فيه عالماً بعدم التوافق فى المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطراً أيضاً لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر. من هنا كان هناك اتجاه ينصرف إلى التركيز على البعد التنافسى فى تعريف الصراع باعتبار أنه أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات، وأنه "عادة ما يحدث عندما يتنافس فردان أو طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة، سواء كانت تلك الأهداف حقيقة أو متصورة، أو حول الموارد المحدودة، وفى تعريف آخر، فإن مفهوم الصراع يتميز بالبساطة والمباشرة، حيث يوصف الصراع بأنه عملية منافسة ظاهرة، أو محتملة بين أطرافه.

وإنطلاقا من التعريفات المتعلقة بالصراع ، يمكن تلخيص أبعاد الصراع في الأبعاد الثلاثة التالية كمحاور أساسية فى التعريف بمفهوم الصراع:

* **الموقف الصراعى ذاته:** ويشير إلى أن مفهوم الصراع يعبر عن موقف له سماته أو شروطه المحددة: فهو بداية يفترض تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، وهو ثانياً يشترك إدراك أطراف الموقف ووعيها بهذا التناقض، ثم هو ثالثاً يتطلب توافر أو تحقق الرغبة من جانب طرف (أو الأطراف) فى تبنى موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر، أو (الأطراف الأخرى)، بل إن هذا الموقف قد يتصادم مع باقى هذه المواقف.

* **أطراف الموقف الصراعى:** بوجه عام، فيمكن التمييز فى الموقف الصراعى من حيث أطرافه بين مستويات ثلاثة: المستوى الأول يتعلق بالصراعات الفردية: أى التى يكون أطراف الصراع فيها أفراداً، ومن ثم فإن دائرة مثل هذا الصراع وموضوعه يتجهان إلى أن يكونا محدودين بطبيعتهما. وفى المستوى الثانى يكون الصراع بين جماعات: وتتعدد أنواع هذا الصراع بتنوع أطرافه، كما أن دائرته ومجالاته تكون عادة أكثر اتساعاً وتنوعاً عن نظيرتها فى دائرة الصراع الفردى. أما المستوى الثالث فإن يختص بالصراع بين الدول، والذى عادة ما يعرف أيضاً بالصراع الدولى، وتكون دائرة (أو دوائر) الصراع فيه أكثر تعقيداً واتساعاً عن المستويين السابقين من الصراعات.

***الصراع الدولي:** وهنا تجدر الإشارة إلى أن اتساع دائرة المستوى الثالث من الصراعات، عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدولية، كان من شأنه توجيه وتكتيل قدر متزايد لا يستهان به من الجهود العلمية والأكاديمية لدراسة وتأصيل الظاهرة الصراعية، وذلك بهدف تطوير التفسيرات والنظريات العلمية التى تيسر فهم أسبابه ومحدداته، ومن ثم تقدم البدائل المختلفة التى يمكن من خلالها التحكم فى الظاهرة الصراعية، أو على الأقل التقليل من المخاطر المرتبطة بها والمترتبة عليها، وتحديد أساليب التعامل معها. وفى هذا المجال، فإن هذه الجهود العلمية قد أسفرت عن

تراث غنى وأصيل من النظريات والتفسيرات، ولعل من بينها نظريات المعرفة العقلانية، النظرية السلالية، نظريات القوة، نظريات صنع القرار، والاتصالات، والنظم، وغيرها كثير من النظريات المفسرة للصراع فى أبعاده المختلفة: النفسية، البيولوجية، الثقافية والاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، ومؤخراً البيئية والحضارية.

وتتعدد المفاهيم المتعلقة والمرتبطة بمفهوم الصراع، لذلك وجب التمييز بين مفهوم الصراع وما عداه من المفاهيم الأخرى المرتبطة به أو المتداخلة معه حتى يمكن التوصل إلى الفهم الصحيح لشكل الظاهرة بكونها صراع من غيره من المفاخيم المرتبطة به، إضافة إلى تحديد الموقف الصراعي، وبالتالى اختيار الأدوات والآليات المناسبة للتعامل معه من جانب آخر، وسنحاول المقارنة بين مفهوم الأزمة، التوتر، والنزاع والصراع فيما يلي:

– الأزمة: عبارة على تفجيرات قصيرة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار والتهديد فيها موجه لصالح القرار بنسبة كبيرة ومحدودية وقتها ووقت الاستجابة لها وهي نقطة التحول للصراع.

– التوتر: يشير إلى عداء وتخوف وشكرك وتعارض وجوده مع حالات التعاون يتحول إلى صراع إذا لا يمكن الاطراف في حد من شدة التعارض في المواقف.

الصراع: يدل على مجابهة حيث على و أن يصرع الاخر، ينطوي على جدال عتيق أو كفاح ضد التغير وهو تعارض في المصالح ويأخذ أشكال متعددة تكون مدته طويلة ولا يمكن معرفة زمن انتهائه.

التنازع: يدل على التعارض الحقوق القانونية وهو ما يفرضه الصراع حيث يشير إلى التعارض في الافكار وهو مرحلة سابقة للصراع ويمكن أن يتحول إلى صراع.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية: هو منظمة إقليمية عربية مكونة منستد ولأعضاء تطل على الخليج العربي هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت. وتصل المساحة

الإجماليـة لدولـه حـوالي 2.0663.123 كيلـومتر مربـع ويبلـغ عـدد سـكان المجلـس حـوالي 44.829.043 نسـمة، تأسـس المجلـس فـي 25 مـايو 1981 بالاجتمـاع المنعقد فـي أبـو ظبـي بالإمارات العربية المتحدة وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من أصحاب فكرة إنشائه، ويسعي النظام الأساسي لمجلس التعاون إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ويتشكل من هيكل تنظيمي يحدد نشاطه.

الفصل الأول

مقاربة مفاهيمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الأول: نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المطلب الأول: دوافع التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

المطلب الثاني: مراحل نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي والتنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المطلب الأول: الإطار المؤسسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الثالث: مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المطلب الأول: إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المطلب الثاني: معيقات المسيرة التكاملية الخليجية.

لقد نشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد استقلال دوله مباشرةً تقريباً، وهذا نظرا لعمق الروابط التي تجمع دوله سواءً من حيث البنية السياسية للنظام أو الحالة الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى التقارب الجغرافي وهو الأمر الذي يدل على مستقبلهم المشترك، ولما كان هذا توجب على هذه الدول أن تتعاون فيما بينها، لمواجهة الأخطار والتحديات التي تهدد تواجدها وأمنها واستقرارها، وسنحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى الإطار النظري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مستندين في ذلك إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مطلبين، مطلب حول دوافع نشأته، وآخر حول مراحل هذه النشأة، أما المبحث الثاني فيتناول الإطار المؤسسي والقانوني لمجلس التعاون، في مطلبين أول تضمن الإطار القانوني، وثاني تناول الإطار المؤسسي للمجلس، في حين تطرق المبحث الثالث إلى مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أيضا في مطلبين، مطلب أول تضمن إنجازات المجلس، ومطلب ثاني حول معيقات المسيرة التكاملية الخليجية.

المبحث الأول: نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لكل تكتل أو اتحاد يقوم بين دول ما أسباب ودوافع ومبررات لهذا التكتل، فقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية له مبرراته ودوافعه التي أدت إلى وجود المجلس، وسنحاول تحليل هذه الدوافع من خلال ما يلي.

المطلب الأول: دوافع التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

*** الدافع الاقتصادي:**

يعتبر الدافع الاقتصادي من أبرز الدوافع التي يقوم عليها التكامل لما له من أثر على الدول المتكاملة فيما بينها، وفي هذا الإطار يرى "جاكوب فاينر" أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة رفاهية الأعضاء كنتيجة طبيعية لزيادة انتاج المشاريع، كما يساهم في رفاهية المستهلكين.[1]

ونظرا لمعاناة معظم الأقطار العربية من مشاكل التنمية سنوات السبعينيات فإن الدافع للتكامل كان ملحا، لذلك كان التوجه نحوه من أجل البحث عن توسعة للسوق تزيد من نسبة نمو الدول الأعضاء، خاصة مع التشابه الكبير لبيئة دول المجلس، إضافة إلى اتباع خطة تنمية مشتركة لدول المجلس من أجل تعبئة الموارد الاقتصادية، وكل هذا من خلال توفر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على موارد وثورات أبرزها النفط، العامل المشترك بينها، والذي دفع بدول المجلس إلى إقامة تجربة تكاملية فيما بينها[2].

ويتشارك دول مجلس التعاون في عامل النفط ، وفي هذا الإطار يقول حسنين هيكل أن: "دول الخليج كلها يضمها رباط واحد أقوى من أي رباط آخر، وهو رباط البترول.. وهي

[1] كفية قيموري "التكامل الاقتصادي الأوربي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة اليونان في الفترة 2008/2015،" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016)،ص101.

[2] محمد بوبوش، **التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقليمية الراهنة**. (عمان، دار الخليج للصحافة والنشر، ط2، 2007)، ص .38.

أول من يعرف قيمة الكنز الذي تجلس عليه... وأول من يعرف إلى من تتجه إذا ما تعرضت للتهديد"[1].

وبالإضافة إلى النفط نجد الغاز، حيث بلغ إنتاج دول المجلس 17.1 مليون برميل من النفط يوميًا و370 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال خلال العام 2012، وتمتلك دول مجلس التعاون أكبر احتياطي من النفط العالم، يقدر بنحو 496 مليار برميل[2]، ولقد مثلت الدول الست المكونة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي (G.C.C) نسبة كبيرة من الإنتاج وإجمالي الاحتياطات من النفط والغاز الطبيعي العالمين، ونتاجاً لهما، ستتمكن بذلك حكومات دول المجلس من المساهمة في إعادة تشكيل البنية المؤسسية التي يرتكز عليها الاقتصاد الدولي وهو ما يمنحها قدرة التفاوض في مجالات سياسية واقتصادية مع دول العالم.[3]

*** الدافع السياسي والأمني:**

ويتمثل الدافع السياسي في التشابه إن لم نقل التماثل في نظم الحكم لدول مجلس التعاون، والقائم على النظام الملكي والذي يقوم على أساس ثروات السلطة في داخل الأسرة الحاكمة، والذي يضع قواعد مستقرة لعملية الخلافة السياسية، وتوفير الإعداد المسبق للمرشحين للوصول إلى الحكم[4]، فالبنية السياسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تتشكل وفق تحول القبيلة إلى مؤسسة سياسية أو مؤسسة حكم يتمحور حولها العمل السياسي في البلاد بشكل كامل، والتي يشكل فيها زعيم القبيلة أو شيخها موقع التوقير والاحترام ورأس الدولة، والذي يعتبر رأيه

[1] ياسين حشوف، مستقبل وآفاق التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة في إمكانية إيجاد تكامل وأندماج اقتصادي خليجي ،" **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية**، ع 15، (مارس 2016)، ص.156.

[2] الأمان العامة لدول مجلس التعاون،" دول مجلس التعاون :لمحة إحصائية،" ع 4، (مارس 2014)، في: (2017/04/21)، www.gcc-sg.org/en-us/CognitiveSources/DigitalLibrary.

[3] فريد اينشيلوسون،" منطقة الخليج في ظل الاقتصاد الدولي المعاصر"، (مركز الدراسات الدولية والإقليمية، الدوحة، كلية الشؤون الدولية، جامعة جورجتاون، قطر، 2012)، ص55.

[4] على الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص. 125.

نافذا وغير قابل للنقض (باستثناء الكويت)،[1] ومن أبرز ما يشترك فيه دول المجلس هو القبيلة كمفهوم يعبر عن السلطة في دول مجلس التعاون، فالخليجي لا يشعر بمواطنية في دول حديثة بل كعضو في تحالف قبلي واسع يمحض فيه ولاءه للشيخ المترأس مقابل حصوله على نصيب من الغنائم، مجيء الثورة النفطية ورغم تطور هذه الدول من نواحي البنية التحتية والاقتصادية والتوجه نحو التنمية المستدامة، إلا أن هذا المفهوم أي القبيلة لا يزال الطاغي على السلطة في دول مجلس التعاون[2].

وما يدعم أن الحفاظ على شكل نظام الحكم هو دعوة المجلس لكل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، خاصة مع ظهور الدولة الحديثة، وهذا من خلال التعاون مع البلدين، حيث في 13 ماي 2011 في اللقاء التشاوري وبعد عدة اجتماعات بين ممثلي مجلس التعاون والدولتين، حيث صدر قرار للمجلس الأعلى للمجلس في دورته 32 في ديسمبر 2011، ينص على تقديم دعم مالي لمشاريع التنمية في كل من الدولتين وأمانة المجلس العامة للاجتماع دوريا من أجل التعاون المشترك.[3]

من جهة أخرى نجد جانبا آخر يبرر الدافع الساسي للعملية التكاملية لدول مجلس التعاون، وهو الثورة الإيرانية في طهران والتي خلقت نظاما سياسيًا طموحًا وتوسعيًا، مصدّرًا بذلك لأيدولوجية خطرة على النظام السياسي الخليجي، ما أدى بزيادة الشعور والحاجة لدى دول الخليج العربية للتعاون فيما بينها، نظرًا للتهديد الذي أحدثته الثورة الإيرانية تجاه استقرار منطقة الخليج، خاصة مع الاختلاف العقائدي بين إيران ودول مجلس التعاون، مع وجود نسب معتبرة من

[1] جواد الحمد، "ورقة عمل مقدمة لندوة التعاون العربي الإيراني"، طهران 1999.في: (2011/08/27)، www.mesc.com.jo/OurVision/.

[2] محمد عيد غباش، الدولة الخليجية، في: (2004/10/03)، www.aljazeera.net/specialfiles/pages/.

[3] الأمانة العامة ل، م، ت، خ، المسيرة والإنجاز: قطاع شؤون المعلومات، ط9، الرياض: م، ت، خ الأمانة العامة، 2015، ص .357.

الإيرانيين والشيعة في دول المجلس، ما يعني التأثير الخطير في السياسة الداخلية لدول المجلس وتهديد أمنها، خاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية.[1]

من جهة أخرى نجد أنه رغم قوة الدافعين الاقتصادي والسياسي إلا أن الدافع الأمني كان الدافع الأبرز والأقوى لظهور العملية التكاملية والتعاون بين دول المجلس ، ورغم أن البعد الأمني لم يتم الإشارة إليه في الوثيقة المؤسسة لمجلس التعاون ولا في ديباجة النظام الأساسي له، إلا أنه كان المحرك الأكبر لنشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وهذا انطلاقا من الظروف التي كانت محيطة بمنطقة الخليج، وهي الظروف ذاتها التي كانت سببًا في ولادة مجلس التعاون، أبرزها الحرب العراقية الإيرانية، والغزو السوفياتي لأفغانستان 1979 وهو ما دفع بدول الخليج إلى التعاون والتنسيق فيما بينها بغية حماية أمن واستقرار منطقة الخليج، وحماية الهوية الثقافية المشتركة لدول مجلس التعاون الست، ولقد جاء هذا بعد محاولات عربية سابقة للتكامل، كالاتحاد الذي يربط بين أربع مناطق جغرافية من العالم العربي أو ما سمي بـ"الهلال الخصيب"، والوحدة السورية المصرية وكانت هذه المحاولات لحفظ أمن النظام الإقليمي العربي، لكنها فشلت، وقد أدى ذلك إلى تغير جذري في الوضع الأمني الإقليمي خاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية والثورة الإسلامية، وهو ما ظهر جليًا في القمة الإسلامية في الطائف سنة 1981.[2]

من جهة أخرى يمكن تفسير اتجاه دول المجلس نحو التعاون والتنسيق فيما بينها، إلى ضعف خبرة دول الخليج في ذلك الوقت أمنيا، وصعوبة مواجهة كل دولة بمفردها للتحديات الماثلة.

[1] عبد المحسن لافي الشهري، " مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحي الوحدة" (رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ،كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص .46.

[2] Rashid Al Makhawi "The goulf Cooperation Council: Astvdyin Integration" (thesis submittedfor the degree the doctor philisophy of the university of salford, international study unitK university of salford,1990),p.153.

حادث المسجد الحرام في 1979، واستيلاء إيران على ثلاث جزر في المنطقة، لذلك كان إنشاء المجلس التعاون لدول الخليج العربية، الحل لمواجهة الأخطار الأمنية التي كانت تهدد منطقة الخليج ودولها، ويتضح ذلك في إعلان فيفري 1982، أي بعد تأسيس المجلس، حين اجتمع وزراء داخلية الدول الست، ليعلنوا أن أي هجوم ضد عضو واحد من دول المجلس يعتبر هجومًا ضد الجميع، وقد اعتبر ذلك بداية للتنسيق العسكري.[1]

إن الدافع الأمني الأقوى هو بروز إيران كقوة عسكرية في منطقة الخليج، فرغم أن شاه إيران كانت له علاقات متينة مع الأنظمة العربية الصديقة للغرب كالسعودية، إلا أن إيران كانت لها سياسة توسعية في منطقة الخليج العربي، خاصة بعد انسحاب إنجلترا من المنطقة وما زاد من توتر العلاقات الإيرانية الخليجية هو مسألة الحدود البحرية، لتأتي بعد ذلك الثورة الإسلامية في إيران والتي أطاحت بالشاه، ويزيد بعدها تخوف دول المجلس من الأطماع الإيرانية، خاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية التي زادت من التخوف الأمني لدول الخليج خاصة أن دول الخليج العربي أيدت العراق في تلك الحرب ضد إيران، لكن أكبر هاجس أمام دول المجلس هو البرنامج النووي الإيراني.[2]

كما أن التغييرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية التي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من الشركات النفطية الكبرى والدول المستهلكة إلى الدول المنتجة لتضغط على المنطقة الخليجية من قبل هذه الدول، هذه التغييرات لا يمكن لدول الخليج أن تواجهها فرادى لذلك كان حتميا تطوير وتأطير التعاون بينهما دون أن تنسى التوجه الذي ساد العلاقات الدولية في تلك

[1]Lwocehin. "Conseilde Cooperation DvGolfe: Une Politique De Puissance En Tronpe- Loeil" Les Rapports Du Grip. A/2016), P.6.(

[2]عبد الله فالح المطيري، "أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، (مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية"، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص.29.

الفترة وما يزال مستمرا والداعي إلى اندماج الدول في تجمعات وكيانات كبيرة بالتعاون أو الإتحاد لمواجهة التحديات المحتملة في كل المجالات خاصة الأمنية.[1]

من ناحية أخرى فإن التقارب الجغرافي والتشابه في الموارد البشرية والبنيات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي كان عاملا مساعدا لقيامه، فهي تحديات فرضت نفسها لتكون دافعا قويا للتكامل الاقتصادي بين دول المجلس وهو أمر يجعل توحيد الطاقات البشرية والاقتصادية الخليجية ذو مردود إيجابي، فاقتصادياتها اقتصاديات أحادية الجانب، تعتمد على النفط كمصدر رئيسي من مصادر الدخل القومي باعتبارها دول ريعية، كما تعتمد على العمالة الوافدة في التنمية نظرا لقلة عدد سكان دول المجلس وهو دافع لقيام التكامل بينها، بالإضافة إلى مشكلة الأمن الغذائي، إذ تعاني دوله من محدودية الموارد الزراعية وضيق المساحة المزروعة، وكذلك ضيق السوق المحلية وضيق مصاريف التسويق، والتشابه في التصدير والاستيراد والذي يؤدي إلى إضعاف القوة التفاوضية مع العالم الخارجي والتبعية الاقتصادية، وكل ما ذكر جعل دول المجلس تتجه إلى التعاون فيما بينها وخلق اقتصاد خليجي متنوع وتحقيق التقدم والرخاء، وهذا كان دافعا قويا للتعاون والذي تمثل في اتفاقية الوحدة الاقتصادية 1982.[2]

[1]. السعيد بوشول، "واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه". (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تجارة دوليه. جامعة قاصدي مرباح،كلية العلوم الحقوق والعلوم الاقتصادية،2012)، ص.36.

[2] خليفة مراد، "التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية :تجارب وتحديات ".(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي ،جامعة باتنة. كلية العلوم الاقتصادية .2007/2006). ص.48.

جدول يبين التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون:

الاسم	السكان	المساحة (كم2)
الامارات العربية المتحدة	5.402.375	83.600
البحرين	1.046.814	716
المملكة العربية السعودية	27.136.977	2.240.000
عمان	4.345.000	309.500
قطر	1.450.000	11.437
الكويت	3.399.637	17.818

المصدر: موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) http// ar.wikipedia.org

كل ما سبق من دوافع كان الأبرز لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى دوافع كانت محفزة لقيام هذه العملية التكاملية كالتقارب العقائدي والديني والاجتماعي كونها كانت عبارة عن قبائل في منطقة الخليج العربي، لها نفس التاريخ الديني والتطور الاجتماعي.

المطلب الثاني: مراحل نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لقد جاءت فكرة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ منتصف الستينيات حيث أخذ التعاون بين دول الخليج أكثر من شكل، كما اختلفت طبيعة التعاون اعتماداً على مصالح الدول المشتركة في اتفاقيات التعاون، فمنذ بداية السبعينيات تم عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية بين الدول الأعضاء مثل: اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والإمارات العربية المتحدة جويلية سنة 1973 واتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والمملكة العربية السعودية 3 مارس 1975 واتفاقية التعاون الاقتصادية بين البحرين والمملكة العربية السعودية 3 أفريل سنة 1975.[1]

[1] يحي سعاد، "تقيم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي الآثار المترتبة على عملة خليجية موحدة: من خلال تجربة الاتحاد الاروبي ،" (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة خيضر، قسم العلوم الاقتصادية، 2013)،ص..90

وبالإضافة إلى تلك الاتفاقيات، تم إقامة عدد من المؤسسات والمنظمات هدفها تشجيع التعاون الجماعي بين مجموعة دول الخليج[1].

رغبت دول الخليج العربية في توحيد كل ما يهدف إلى تقوية مصالحها منذ إعلان استقلالها عن الاستعمار البريطاني، فقد بدأ الشيخ جابر الأحمد في ماي عام 1976 (عندما كان وليا للعهد ورئيسا لمجلس الوزراء آنذاك للكويت) بالدعوة إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية وإيجاد نوع من الوحدة والاعتماد القائم على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب دول منطقة الخليج العربي، فكانت هذه الدعوة بمثابة البذرة التي دفعت إلى العمل على تكوين الإطار العام لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق بين دول الخليج العربي.[2]

ولقد تطورت فكرة أمير دولة الكويت الأسبق الشيخ جابر أثناء مؤتمر القمة العربية في عمّان عام 1980م، حيث قام الأمير بطرح رؤيته وأفكاره لقادة دول الخليج العربي حول قيام وحدة خليجية تجمع الدول الخليجية الست، وفي اجتماع عقد في أواخر ذلك العام في السعودية ثم بحث هذا الموضوع جديا بين قادة دول الخليج العربي ثم التفكير في قيام وحدة في الخليج على أساس مشاركة الدول الخليجية العربية الست بدأت الخطوات التنفيذية لفكرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مؤتمر القمة الخليجية الذي عقد على هامش القمة الإسلامية في الطائف عام 1981، حيث تم الاتفاق مبدئيا على قيام المجلس على أساس مشاركة الدول الست، وبعد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية، عقد وزراء خارجية[3] الدول الخليجية الست مؤتمرا في الرياض بتاريخ 4 شباط 1981، ووقعوا عل وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأشار بيان إنشاء المجلس إلى ما يربط بين الدول المؤسسة لهذه المنظمة الاقتصادية، من

[1] **المرجع نفسه**.

[2] عبد المحسن لافي الشمري، "الخليج العربي وتحدي الوحدة،" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، ،2012)، ص.78.

[3] **المرجع نفسه**،ص. 79.

علاقات خاصة وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، ووحدة تراث هذه الدول، وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري.

كما أكد البيان رغبة هذه الدول في تعميق التعاون، وتطوير التنسيق بينها في مختلف المجالات. وأشار البيان أن إنشاء مجلس التعاون جاء تماشيا مع الأهداف القومية للأمة العربية، وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية، الذي حث على التعاون الإقليمي الهادف إلى تقوية الأمة العربية1

وقد أسفر اجتماع الرياض عن الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون بين هذه الدول وفضلت دول الخليج أن يقوم المجلس على شكل التعاون بين الدول الأعضاء وليس في شكل وحدة أو اتحاد.

كما وقع ملوك ورؤساء الدول الأعضاء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وذلك في الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي عقدت في مدينة الرياض في الفترة من 10-11 نوفمبر 1981.

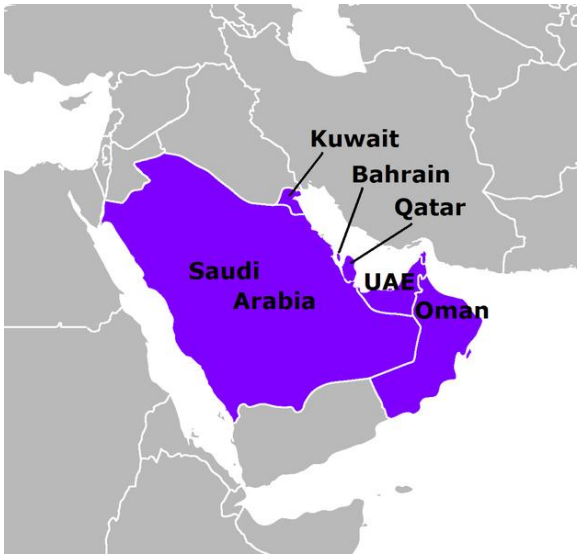

المصدر: موقع المرسال https://www.almrsal.com/post/113669/map

[1] **المرجع نفسه**،ص.89.

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي والتنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تتمتع كل منظمة من المنظمات الإقليمية بالشخصية القانونية التي تتيح لها القيام بعملها على أكمل وجه، من حلال ما تتمتع به من أطر قانونية، بالإضافة إلى هيكل تنظيمي يوزع المهام على أجهزة المنظمة ويمكن تناول هذا من خلال.

المطلب الأول: الإطار المؤسسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ككل المنظمات الدولية أو الإقليمية، هناك دائما إطار مؤسسي لكل منظمة، يبين ويوضح الجوانب القانونية المتعلق بالتنظيم والذي نجده في النظام الأساسي للمنظمة، إضافة إلى الأهداف المزمع تحقيقها من هذا التنظيم وهي الدافع لقيامه أصلا، والمبادئ التي ستقوم عليها هذه المنظمة والتي ستنطلق منها للقيام بمهمتها.

ومن أهم ما يتعلق بالجانب القانوني نجد العضوية، أي من يسمح لهم بالانتماء للمنظمة، فبالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يخص العضوية، ولقد نص النظام الأساسي لمجلس التعاون في المادة الخامسة منه، أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتكون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ 1981/02/04، وانطلاقا من هذا فإن العضوية في المجلس محصورة في الدول الست المنشئة للمجلس وهي الإمارات العربية المتحدة، البحرين، سلطنة عمان، قطر، الكويت والمملكة العربية السعودية، كما أن النظام الأساس المنشئ للمجلس لم يأت بنص آخر صريح يسمح بانضمام دول أخرى، لذلك فالعضوية في المجلس هي عضوية أصلية ، لكن باعتبارها ناجمة عن ميثاق الجامع العربية يمكّن من انضمام دول عربية أخرى، وتتم الموافقة عليه بإجماع الدول الأعضاء فيه.[1]

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، "النظام الأساسي"، ص 4، في: (2017/04/80)، www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.

والملاحظ هنا أنه لم يتم قبول عضوية أي دولة عربية من الدول المجاورة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تقدمت اليمن مثلا بطلب الانضمام وهو الطلب الذي لم يتم البت فيه، مما يعني ضمنيا الرفض، ما يعني وجود عوائق لانضمام دول أخرى كإيران والعراق على غرار اليمن، ويرجع ذلك إلى ثلاث أسباب رئيسية أولها نظام الحكم في الدول الست للمجلس واختلافه عن بقية الدول المجاورة، فالحكم وراثي في دول المجلس على عكس دول الجوار فاليمن والعراق وإيران دول جمهورية الحكم، أما السبب الثاني فيمكن تصنيفه ضمن الاختلاف في التركيبة الاجتماعية، حيث يغلب على الدول المجاورة الطابع الشيعي، أما السبب الثالث فيتمثل في الفارق الاقتصادي، خاصة مع اليمن التي انضمامها سيمثل عبء على المجلس.[1]

ومن جهة أخرى ومن خلال الطبيعة القانونية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فانه يطلق عليه التكتل باعتبار الدافع الأساسي لتشكله كان أمنيا، إضافة إلى تشابه الدول الست في نظام الحكم والتكوين الاجتماعي والأوضاع المعيشية، لذلك يمكن اعتبار المجلس من ناحية التنظيم منظمة إقليمية عامة الاختصاص.

أما من ناحية الشخصية القانونية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فهو يتمتع بشخصية قانونية كباقي المنظمات وهو ما يترتب عليه حق المجلس في إبرام المعاهدات، وحق التعاقد مع الدول الأعضاء أو المنظمات الدولية الأخرى، ومن الملاحظ أن المجلس قد قام في عام 1988 بعقد اتفاقية مع المجموعة الاقتصادية في لوكسمبورغ لتحقيق التعاون، إضافة الى الاتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما يسعى إلى عقد اتفاقية مع الأمم المتحدة من أجل منح المجلس صفة مراقب في الأمم المتحدة باعتباره منظمة دولية إقليمية تمثل مجموعة دول في منطقة الخليج، ولا تزال المفاوضات مع السوق الأوروبية المشتركة قائمة ومكثفة من جانب الأمانة

[1] سيد ابراهيم الدسوقي، **مدى فاعلية مجلس التعاون الخليجي في التنظيم الدولي الإسلامي والعربي**. (القاهرة: درا النهضة العربية، 2005)، ص.20.

العامة للمجلس باعتبار المنطقة الأوروبية من المناطق العالمية التي تستقبل صادرات دول مجلس التعاون.[1]

من جهة أخرى نجد أنه من الآثار المترتبة على الشخصية القانونية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي سيكون لها دور سواء في مسيرة المجلس أو في حقه في القيام بمهامه، أو حتى حماية مقره وبعثاته والأفراد المنطوين تحت غطائه وبالتالي امكانية تفعيل الجانب القانوني في حال حدوث أي تعدي أو خطر على المجلس، التمتع بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ومنه يتمتع المجلس وموظفوه وممثلو الدول الأعضاء فيه والخبراء بمجموعة من الحصانات والامتيازات الدبلوماسية اللازمة لممارسة وظائفهم بكل حرية واستقلالية، دون التعرض لمتابعة قانون الدولة المستقبلة الداخلي، ما يعني الحصانة القضائية والإعفاء الضريبي بالإضافة إلى حرية امتلاك المباني وحرية الاتصال، كما يحق للمجلس انطلاقا من شخصيته القانونية التعاقد سواء مع الدول الأعضاء أو غير الأعضاء أو مع المنظمات الدولية الأخرى، كما يحق للمجلس التملك للأموال سواء الثابتة أو المنقولة، ومن جهة أخرى وفي مقابل تمتع المجلس بالحصانات والامتيازات، فيترتب عليه المسؤولية القانونية إذا لم يف بالتعاقد الذي يتم بينه وبين أي دولة أخرى أو منظمة أو أفراد.[2]

أما من ناحية الطبيعة القانونية أو التكييف القانوني للنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فهو يتمتع بما تتمتع به المعاهدات المنشئة للمنظمات الدولية خاصة من ناحية المضمون باعتبار المعاهدة المنشئة ذات طبيعة دستورية، وهو ما ينطبق على النظام الأساسي للمجلس فهو معاهدة دولية وضعتها الدول الأعضاء للمجلس، وتفاوضت على هذه المعاهدة ثم أودعتها لدى جامعة الدول العربية، وانطلاقا من هذا فقد تم توثيق وتسجيل هذه المعاهدة أو بالأحرى النظام الأساسي للمجلس لدى الأمم المتحدة، وبالتالي فهي تخضع لأحكام

[1] **المرجع نفسه**، ص54.

[2] **المرجع نفسه**، ص58.

خاصة بالمنظمات الدولية، فهي معاهدة منشئة تختلف على المعاهدات أو الاتفاقيات التي تجرى بين الدول من حيث أحكامها، فالمعاهدة المنشئة للمنظمة كما هو الحال في النظام الأساسي للمجلس تعتبر ذات طبيعة دستورية باعتبارها تمثل القواعد العليا والواجبة التطبيق من طرف الدول الأعضاء في المجلس، وباعتبار أن هذا النظام الأساسي هو الذي أنشأ المجلس وبين اختصاصاته وحدد أهدافه ومبادئه فهو إذن بمثابة دستور له، وانطلاقا من هذا لا يحق لأي دولة من الدول الأعضاء التدخل في ميثاق المنظمة.[1]

وباستقرائنا للنظام الأساسي لمجلس التعاون وجدت الدراسة أن المادة الرابعة أشارت إلى الأهداف الآتية:

1- تحقيق الوحدة السياسية عن طريق تحقيق التنسيق بالتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين.

2- تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوب تلك الدول في مختلف المجالات.

3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين.

4- وضع عجلة التقدم العلمي والتقني في جميع المجالات.

وفي هذا الإطار يلاحظ كذلك وجود أهاف يمكن اعتبارها بالرئيسية جاءت في ديباجة النظام الأساسي للمجلس والذي أنشأ إيمانًا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها بما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية، واستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة هدفها.

[1] **المرجع نفسه**، ص66.

ويلاحظ أن اهداف مجلس التعاون جاءت عامة وليست محددة أي أن التعاون يكون في جميع المجالات ولم يقصره النظام الأساسي للمجلس على نشاط بعينه وإنما جعله في جميع الميادين.[1]

يمكن أن نجمل مبادئ مجلس التعاون الخليجي فيما يلي:

أوله: على المستوى العالمي

* التمسك بمبادئ الأمم المتحدة.

* التسمك بسياسة عدم الانحياز والابتعاد عن سياسة المحاور.

* عدم التدخل في شؤون الغير.

* معارضة استخدام القوة في حل القضايا الدولية.

* احترام حق تقرير المصير والتنديد بالتفرقة العنصرية.

* العمل على استمرار عملية السلام واستتباب الأمن في العالم.

ثانيا: على المستوى العربي والإسلامي

* التأكيد على الاندماج الإقليمي بين دول المجلس سيدعم أهدافه ويساعد على حل القضايا العربية والإسلامية.

* الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية.

* دعم منظمة المؤتمر الإسلامي والالتزام بقراراتها والتمسك بالتضامن الإسلامي.

1 عمر الحسن، " مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية". في: (2017/04/28)، studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath.

* ضرورة تحقيق التضامن العربي.

* التأكيد على أن ضمان الاستقرار في الخليج العربي مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط.[1]

ثالثا: على مستوى دول الخليج

* التأكيد على أمن منطقة الخليج واستقرارها من مسؤولية دول فقط وأن أي اعتداء على أي عضو يعتبر اعتداء على جميع الدول الأعضاء.

* التأكيد على أن قيام المجلس هو التعبير عن إرادة دولة وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها.

* الإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوب دول المجلس.

* معرضة تواجد الأساطيل والقواعد العسكرية الأجنبية في دول المنطقة وفي البحر العربي والمحيط الهادئ.

* حل المشكلات والنزاعات الإقليمية بالطرق السلمية وعدم التدخل في شؤون أي من دول الخليج.

* مبدأ استخدام القوة والتهديد بها.

* مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.[2]

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لكل منظمة هيكل تنظيمي يتكون عادةً من الأنشطة والمهام التي يتم توزيعها بين الأجهزة والقيام بعمليات التنسيق والإشراف، وهو أمر ضروري لأي منظمة باعتباره مُوجها نحو تحقيق أهدافها، وموضحا لهيكل العلاقة بين هذه التقسيمات من حيث تبعية كل تقسيم ومكوناته

[1] سيد إبراهيم الدسوقي، **مرجع سابق**، ص.78.

[2] **المرجع نفسه**.

من التقسيمات الأدنى وسلطة ومسؤولية كل تقسيم ويتكون الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من عدة أجهزة هي:

*** المجلس الأعلى:**

وهو السلطة العليا لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمسؤول عن صنع السياسة العليا للمجلس، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، بحيث يتم التناوب على رئاسته بشكل دوري بحسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول، ويتمتع بحق إنشاء اللجان التي يراها ضرورية.[1]

أما فيما يخص اختصاصاته فله اختصاصات واسعة ومهمة ورئيسية، فهو المناط بتحقيق أهداف المجلس التي أنشأ من أجلها، ومن أهم هذه الاختصاصات النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء في المجلس، ووضع السياسة العليا والخطوط الأساسية التي يسير عليها، إضافة إلى النظر في التوصيات والتقارير والمشاريع والقضايا التي يعرضها عليه المجلس الوزاري من أجل اعتمادها أو رفضها، كما ينظر في المشاريع التي يكون الأمين العام للمجلس مكلفا بإعدادها، ومن اختصاصاته أيضا اعتماد أسس التعامل مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى، وهو المسؤول على تشكيل هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها، ومن أهم مهامه تعيين الأمين العام وتعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون، وإقرار النظام الداخلي للمجلس الأعلى، إضافة إلى التصديق على الميزانية العامة، كما يتجدد سير اجتماعاته وإجراءاته بموجب النظام الداخلي للمجلس، إضافة إلى تسوية المنازعات من خلال هيئة تسوية المنازعات المرتبطة بالمجلس الأعلى، وفي خصوص اجتماع المجلس الأعلى فهو يجتمع في دورتين عاديتين في كل سنة، كما يمكن عقد دورات استثنائية بناء على طلب أحد الأعضاء لكن مع تأييد عضو آخر له، وتعقد

[1] علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية. (بيروت: دار النهضة العربية، 1989)، ص115..

الدورات على مستوى رؤساء الدول وفي البلدان الأعضاء ويقترح الأمين العام للمجلس تاريخ بدء وانتهاء الدورات.[1]

أما فيما يخص التصويت فحسب المادة التاسعة من النظام الأساسي للمجلس فإن لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد، انطلاقا من مبدأ المساواة في قوة التصويت، وهو نفس المبدأ المطبق في جامعة الدول العربية، ويكون التصويت في نوعين من المسائل، المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية، أما فيما يخص الأولى فيكون قرار المجلس الأعلى من خلال التصويت بإجماع الدول الحاضرة المشتركة، في حين تصدر قراراته في المسائل الإجرائية بتصويت الأغلبية. [2]

*** المجلس الوزاري:**

يعتبر الجهاز الثاني من حيث الأهمية، باعتباره الجهاز الذي يساعد المجلس الأعلى في صنع السياسات وإقرار المشاريع التي تهدف إلى تحقيق هدف المجلس في التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء، وهو مكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء في المجلس، أو بالنيابة عنهم، وينعقد بشكل دوري كل ستة أشهر برئاسة حسب الترتيب الأبجدي، كما يمكنه عقد دورات استثنائية بناء على دعوة عضو مع تأييد آخر له.

ولقد أعطى النظام الأساسي للمجلس الوزاري أهمية كبيرة من خلال الاختصاصات الواسعة الممنوحة له، فيدرس المشاريع التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، واقتراح السياسات المؤدية لذلك، كما يعمل على تحفيز النشاطات بين الدول الأعضاء في شتى المجالات ويرفع القرارات بشأنها إلى المجلس الأعلى، أما فيما يخص التعيين فيقوم بتعيين الأمناء المساعدين ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وهذا بناء

[1] **المرجع نفسه.**

[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النظام الأساسي. المادة9، في: (2017/04/04)، **www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages.**

على ترشيح من الأمين العام، إضافة إلى اعتماده اللوائح الداخلية التي تتعلق بالشؤون الإدارية والمالية، وتقديم التوصيات فيما يخص ميزانية الأمانة العامة إلى المجلس الأعلى، هذا الأخير الذي يماثله المجلس الوزاري في طريقة التصويت، حيث يأخذ المجلس الوزاري أيضا بمبدأ تساوي القوة التصويتية، وهو الأمر نفسه في الفصل في المسائل الموضوعية في التصويت، من خلال إجماع الدول الحاضرة المشتركة، وكذلك بالنسبة للمسائل الإجرائية والتي يتخذ القرار فيها بالأغلبية وهو نفس الحال بالنسبة للتوصيات.[1]

- اهتمامات المجلس الأعلى والوزاري ونشاطهما:

لقد اهتم المجلس الأعلى والمجلس الوزاري بكافة قضايا المنطقة منذ قيام المجلس. ففي الحرب الإيرانية حاول المجلس التوسط بين الطرفين وحاول التزام جانب الحياد، ووفق الحرب ومنع مضاعفاتها، وتوجب التدخلات الأجنبية التي تهدد استقلال دول المنطقة. فعندما تأزمت العلاقات الإيرانية مع كل من الكويت والسعودية بسبب تعرض إيران لسفن الدولتين. سعى المجلس إلي إصدار قرارات من المجلس الأمن تؤكد احترام حرية الملاحة في الخليج ومنع التعرض لمصالح الدول الأجنبية. أما القضية الفلسطينية فكانت من أهم مشاغل المجلس، حيث عمد الى دعم الحقوق الفلسطينية والاعتراف بالدولة الفلسطينية، ودعم الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة، والسعي إلى رأب الصدع بين فصائل منظمة التحرير، وبين المنظمة والدول العربية الأخرى خاصة سوريا والأردن والدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام، واحتلت القضية اللبنانية جانبا ملحوظاً من اهتمامات المجلس، حيث دعا إلى الوحدة الوطنية ووقف حروب المخيمات، وسحب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني الذي بقيت فيه منذ احتلالها للبنان عام 1982. وكان لبعض الدول وخاصة السعودية والكويت دوراً بارزاً فردياً أو في نطاق الجامعة العربية في محاولات تسوية المشكلات اللبنانية، كما اهتم المجلس بتصفية الخلافات العربية ومساندة المجاهدين الأفغان وحل الخلافات الإقليمية بين قطر والبحرين حول جزر الزبارة وفشت

[1] علي شفيق، **مرجع سابق**، ص.119.

الدبل، عن طريق الجهود الدبلوماسية لدوله1، خاصة السعودية، أما علاقات المجلس الخارجية فقد حاول المجلس أن يمثل مصالح دوله كمجموعة سواء في الأمم المتحدة أو تجارة السوق الأوروبية المشتركة حيث أقام اتفاقات معها عام 1989م .

ويتضح عجز المجلس التعاون الخليجي وفشله في عدد من المؤشرات والأزمات وهي:

1ـ تسوية المنازعات الحدودية: فقد عطلت المنازعات عمل المجلس، وهيأت الظروف لتدخلات خارجية، وأفقدت هذه النزاعات المجلس أهم وظائفه كمنظمة إقليمية، وهي تسوية النزعات التي تنشأ بين أعضائه وكان من هذه الخلافات الخلاف السعودي القطري، والخلاف القطري البحريني.

2ـ الحرب العراقية الإيرانية: فقد عجز المجلس عن التعامل مع هذه الحرب باستقلالية، وقررت الدول الخليجية الوقوف إلي جانب العراق، وعندما اشتدت الاعتداءات على ناقلات النفط في الخليج تقدمت الكويت بعرض لواشنطن تطلب فيه نقل نفطها عل ناقلات أمريكية، ولكن الولايات المتحدة رفضت العرض آملة في عقد اتفاق أمني مع الكويت.

غير أن العرض نفسه قدم للسوفيات الذين قدموا للكويت ثلاثة ناقلات نفطية، الأمر الذي دفع واشنطن إلى تقديم عرض للكويت بتسجيل جميع ناقلات النفط الكويتية لديها.[2]

3. الغزو العراقي للكويت: لم يقتصر عجز المجلس علي تسوية النزاع قبل تطوره علي هذا النحو بين العراق والكويت، وإنما امتد إلى عدم قدرته على تقدير مساره، ومعالجة تداعياته علي النحو الذي يبعد المنطقة عن الصراع العالمي، حيث أصبحت الولايات المتحدة مع نهاية 1991

[1] . وضحة ذبيان غنام المطيري ،"دورمجلس التعاون الخليجي في حفظ أن منطقة الخليج 2011/2003" ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية،2011)، ص.25.

[2] . **المرجع نفسه** .ص 27.

المسؤول الأول عن حماية أمن الخليج بعدما احتواه عسكرياً وسياسيا وتراجع الدور العربي تراجعاً حاداً.

*** الأمانة العامة:**

ويمكن اعتبارها الجهة المختصة بالعمل الإداري، تتلخص اختصاصاتها في إعداد الدراسة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد التقارير دورية عن أعمال المجلس والتحضير للاجتماعات، ومتابعة تنفيذ القرارات، وتتكون الأمانة العامة يعينه المجلس الأعلى من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، إضافة إلى خمسة أمناء مساعدين في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والإنسان والبيئة، إضافة إلى رئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، ويعين هؤلاء الأمناء من طرف المجلس الوزاري بترشيح من قبل الأمين العام لمدة ثلاث سنوت قابلة للتجديد، كما يتكون من مدراء عامو قطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين، ويعينهم الأمين العام من موظفي الدول الأعضاء في المجلس.

ومن المهام المنوطة بالأمانة العامة، إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق، إضافة إلى الدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، وإعداد اللوائح المالية بما يتوافق مع نمو وتطور المجلس وتعاظم المسؤوليات فيه، هذا وتقوم الأمانة العامة بإعداد الحسابات والميزانيات الختامية للمجلس، والاقتراح على المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس إذا اقتضت الحاجة.

تتميز الأمانة العامة لهيكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن الاختصاصات المنوطة به تتجاوز الحدود الإدارية، والتي حرصت الكثير من المنظمات الاقليمية أن تقيد أمينها العام بها كمنظمة الوحدة الإفريقية، فالأمانة العامة للمجلس يمكنها أن تمارس تأثيرات ذات طبيعة سياسية من خلال بعض المهام المذكورة كالدعوة لعقد دورة استثنائية، والأهم

من هذا يمكن للأمين العام أن يمارس تأثيرات مهمة، وهذا من خلال مهمة الأمانة في إعداد التقارير التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.[1]

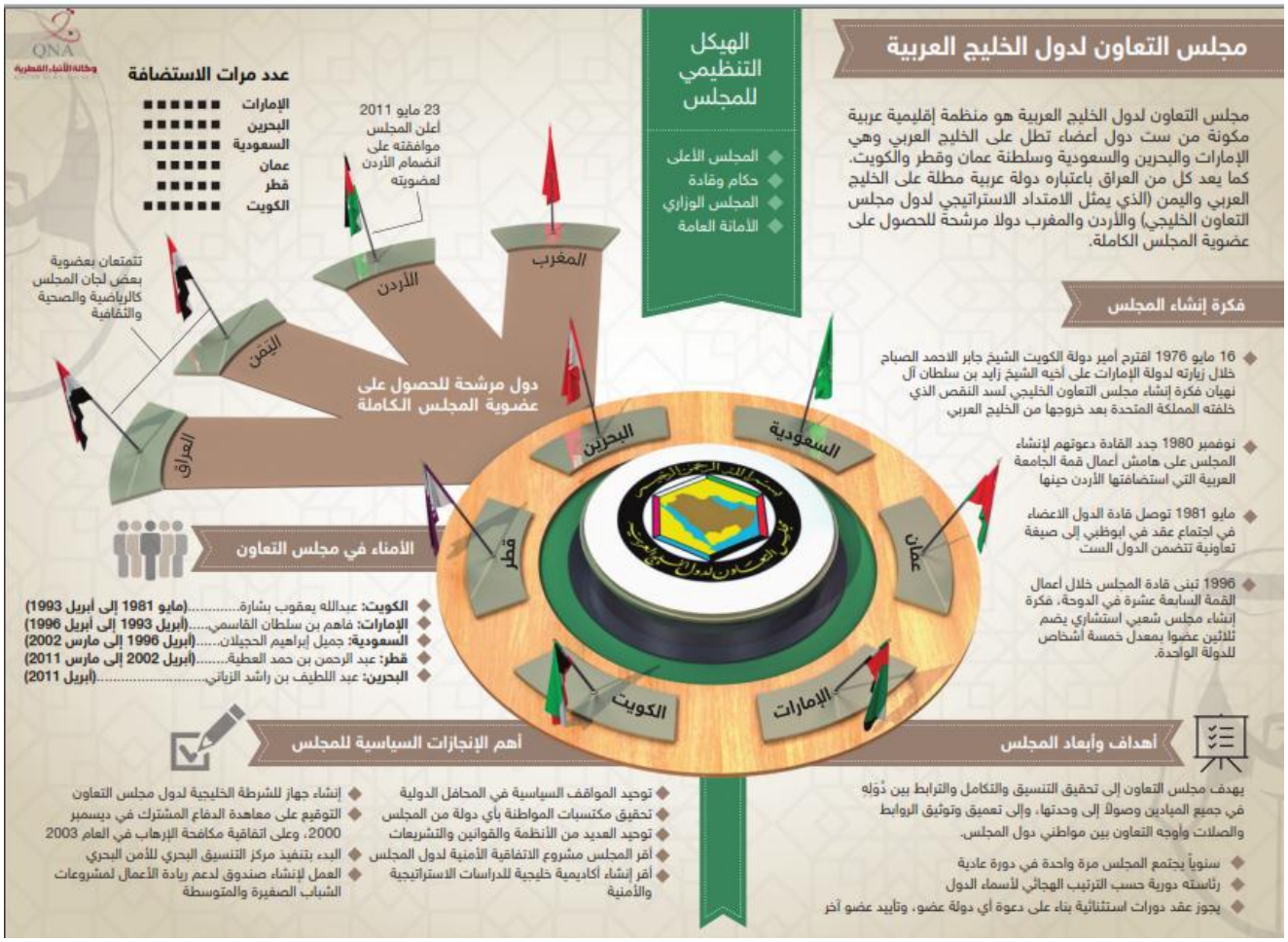

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

[1] علي شفيق، **مرجع سابق**، ص.121.

المبحث الثالث: مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لقد حاول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحقيق أهدافه في صورة إنجازات، استطاع تحقيق الكثير منها، لكنه واجه عدة عقبات من أجل استكمال مسيرته.

المطلب الأول: إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تظهر الإنجازات التي كانت طوال مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ نشأته من خلال مظاهر العملية التكاملية بين الدول الأعضاء فيه، فالهدف الأول من هذه العملية كان ولا يزال تعزيز التعاون والتنسيق بين دوله، وصولا إلى تمتين العلاقات الخليجية الخليجية، ويمكننا تبيان أبرز إنجازات المجلس في إطار هذه العملية التكاملية ومن خلال العلاقات البينية فيما يلي:

التعاون في مجال الأمني.

اتسمت العلاقات الخليجية عامة بالتقارب والتفاهم نظراً للتقارب الجغرافي والتشابه من الناحية الاجتماعية من خلال أنها قبائل تعارفت فيما بينها، إضافة إلى التأطير السياسي المتشابه بين كل هذه القبائل فكان التعاون بين دول المجلس بمثابة دافع لزيادة التقارب في العلاقات بين الدول، الأمر الذي أدى إلى زيادة التعاون والتفاهم فيما بينها ما أنتج عدة اتفاقيات وتنظيمات أمنية، عسكرية واقتصادية[1] أبرزها:

– قوة درع الجزيرة: كان احد أهم الأهداف التي وضعها قادة دول المجلس للتنفيذ في مجالات التعاون العسكري هي تشكل قوة دفاعية مشتركة، حيث قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة المنعقدة في مملكة البحرين 1982/11/19 الموافقة على إنشاء قوة درع الجزيرة التي من أبرز مهامها حفظ أمن دول المجلس وآبار النفط، وتم تكامل تواجد القوة في مقرها بمدينة حفر الباطن

[1] وضحة ذبيان غنام المطيري، **مرجع سابق**، ص.47.

بالسعودية 1985/10/15، وقد بدأت في 1990 دراسات لتطوير قوة درع الجزيرة فتم تطوير القوة إلى فرقة مشاة آلية بكامل إمكانياتها وبناء على قادة دول المجلس، ومسايرة لمتطلبات المستقبل والمتغيرات الدولية بالنسبة للوضع في المنطقة فقد بارك المجلس الأعلى في دورته 26 في أبوظبي ديسمبر 2005 مقترح خادم الحرمين الشريفين لتطوير قوة درع الجزيرة إلى قوات درع الجزيرة المشتركة، والتي كان آخر وأهم تدخل لها في البحرين.[1]

– اتفاقية الدفاع المشترك: ففي يوم الأحد 31 ديسمبر 2000 وضع قادة دول المجلس في الدورة 21 للمجلس الأعلى التي عقدت في مملكة البحرين على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي جاءت تتويجا لسنوات من التعاون العسكري وبلورة لأطره ومنطلقاته وأهدافه، وتأكيد على عزم دول المجلس على الدفاع الجماعي ضد أي خطر يهدد أيا منها.

– إقرار الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية الذي عقد في مسقط في 15 فيفري 1987 وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة بالرياض.

– المشاريع العسكرية المشتركة حيث أقر المجلس الأعلى في دورته 16 في مسقط 1995 الدراسات المتعلقة بمشروع حزام التعاون والاتصالات المؤمنة والخطوات التنفيذية لهما يهدف إلى ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي لدول المجلس آليات حيث بدأت المنظومة بالعمل الرسمي في نهاية ديسمبر 2001.

وذلك من خلال إقامة خط (كيبل) ألياف بصرية يربط القنوات المسلحة في دول المجلس بشبكة اتصالات مؤمنة مع إمكانية تطويرها إضافة إلى وضع استراتيجية الدفاع المشترك لدول المجلس 2009.[2]

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه**، ص .105.

المطلب الثاني: التعاون في المجال الاقتصادي.

أما بالنسبة للجانب الاقتصادي فتمثلت مجالات التعاون التي عززت بين دول المجلس في:

1- الاتحاد الجمركي:

تتخلص أهداف التعاون التجاري بين دول المجلس في العمل على غزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيما يخص منتجاتها وإعفاء تلك المنتجات من الرسوم الجمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية، والعمل على تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير، وخلق قوة تفاوضية جماعية في مجال الاستيراد والتصدير، وعمل بتلك الاهداف أقامت دول مجلس التعاون منذ عام 1983 منطقة تجارة حرة، ثم انتقلت في الأول من يناير 2003م إلى إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس.

وعلى الرغم من تأخر ولادة الاتحاد الجمركي لدول المجلس إلا أن المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية تنص على:

أ- تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ب- أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.[1]

ت- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

ث- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية.

ج- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

[1] سعاد يحي، **مرجع سابق**، ص.90.

2- السوق الخليجية المشتركة:

في إطار تعزيز المواطنة الاقتصادية وتمكين أبناء دول المجلس من ممارسة النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء، أقر المجلس الأعلى برنامجا زمنيا محددا بحيث يتم استكمال جميع متطلباتها قبل نهاية 2007م، وتعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص ما يلي:[1]

* التنقل والاقامة.

* مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.

* تنقل رؤوس الأموال.

* تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات كما حددت المادة الرابعة من المعاهدة ولمدة خمس سنوات يتم من خلالها تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة.

3- الاتحاد النقدي:

بدأت فكرة إصدار العملة الموحدة لدول المجلس مع نشأته، فقد أشار النظام الأساسي إلى ذلك وخصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في مادتها 22 إلى إصدار عملة موحدة هدف منشود لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي وقد وافق المجلس الأعلى في ديسمبر 2001 على البرنامج الزمني لإقامة الإتحاد النقدي من إطلاق العملة في موعد لا يتجاوز 1 جانفي 2010[2].

[1] **المرجع نفسه**، ص 91.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 92.

أما في المجال الإعلامي من خلال استعمال وسائل الإعلام بالتوعية بالسوق الخليجية المشتركة من خلال برامج إذاعية وتلفزيونية ووضع أنظمة متماثلة في مجال الإعلام تراعي الأهداف الأساسية للمجلس وكذلك المواطنة في مجال العمل الإعلامي.

كما نجد مجالات تعاون في مواضيع الإنسانية والبيئة عن طريق اعتماد إطار عام لاستراتيجية تنمية الموارد البشرية وإطلاق بوابة الخدمة المدنية عبر موقع الأمانة العامة، كما تم اعتماد خطة العمل البيئي المشترك والمبادرة البيئية الخضراء ولجنة سلامة الأغذية، وفي مجال التعليم تم تنفيذ إجراءات خاصة بمعادلة الشهادات الخارجية الصادرة خارج دول المجلس[1].

لقد حدد النظام الأساسي أسس تكوين الاتحاد وأهدافه كما يلي:

أولا: تكوين الاتحاد

مادة (1): تنشا منظمة عربية خليجية دائمة لا تهدف إلى الربح باسم " اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي " وذلك طبقا لهذا النظام الأساسي، وبما يتفق عليه مع دولة المقر ولا يتعارض مع القوانين والأنظمة السائدة أي أن الهدف والإنجاز المراد تحقيقه من العملية التكاملية هو تحقيق الإتحاد بين دوله، وهو الأمر الذي لا زال في طور الإنجاز، والمهدد من جهة أخرى من طرف تحديات تواجه المجلس.[2]

أما فيما يخص ما حققه المجلس خارج الإطار التكاملي الخليجي والبيني، فقد استطاع مجلس التعاون عقد اتفاقية اقتصادية مع الإتحاد الأوروبي سنة 1985 في البحرين، حيث وبعد مناقشات طويلة، خرج الطرفان بضرورة عقد اتفاق إجمالي لدفع بالتعاون الاقتصادي والتجاري، كما أدرك الطرفان أن التعاون فيما بينها يساعد في تعزيز الحوار العربي الأوروبي بل

[1] **المرجع نفسه**، ص. 103.

[2] – عبد الناصر جمال مانع، **التنظيم الدولي:النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة** . (عنابة :دار العلوم للنشر والتوزيع،2006)،ص.142.

وقناة من قنوات هذا الحوار المهم، لذلك فقد ركز الطرفان على الأهمية السياسية والاقتصادية للتعاون الثنائي، لتعقد اتفاقية 1988 بين الطرفان وتصبح بذلك أول اتفاقية بين أوروبا ومنظمة إقليمية عربية، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1991، وهي اتفاقية تفضيلية عززت التبادل التجاري بينهما كما مهدت لإقامة منطقة التجارة الحرة بينهما.[1]

أما فيما يخص الجانب الأمني والعسكري فقد عقدت دول المجلس اتفاقيات ثنائية مع الدول الفاعلة في النظام الدولي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي نصت على التمركز المسبق للمعدات العسكرية والسلاح من أجل ضمان أمن دول المجلس والتي وقعت على الاتفاقية، إضافة إلى مساعدات فنية من خلال إجراء مناورات عسكرية وتدريبات مشتركة، كما تعمل هذه الاتفاقيات الأمنية على تعزيز القوة الفردية لكل دولة من كل الدول، إضافة إلى العمل على تقوية القدرة الجماعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لتمكينها من الدفاع عن نفسها وعن نظامها الإقليمي.[2]

المطلب الثاني: معيقات المسيرة التكاملية الخليجية.

يبدو أبرز التحديات التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية في سيره نحو تحقيق أهدافه هي النزاعات البينية أبرزها الخلافات الحدودية بين دول المجلس، وهذه الخلافات الحدودية قديمة، لكن بعد انتهاء حرب الخليج الثانية بدأت تطفو للسطح، حيث انخفضت أسعار ومداخيل النفط لبلدان الخليج، ما يعني وجوب تنمية الحقول النفطية والتي ظل استغلالها مجمدا، نظرا لوقوعها في مناطق حدودية متنازع عليها، وأوضح مثال هو الخلاف الحدودي الذي حصل بين السعودية وقطر في 30 سبتمبر1992، والتي حصلت فيه قطر على دعم إيراني وهو الأمر الذي يشكل خطرا على وحدة المجلس في ظل الاختراق الايراني مستغلا

[1] نوار محمد ربيع الخيري، " مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي: مسارا لعلاقات وحدود مجالات التعاون". **مجلة دراسات دولية**، ع40، ص.39.

[2] مصطفى الشمري، **عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج**. (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013)، ص117..

المشاكل الحدودية بين دول المجلس، كما أن هذه الخلافات تأخذ بعضها طابعا كامنا، يمكن أن ينفجر في أي لحظة كالنزاع القطري البحريني الذي يدور حول حقول الغاز في الشمال القطري على الحدود البحرينية، كما أن عامل النفط الذي هو المصدر الرئيسي لاقتصاديات دول الخليج يعتبر عاملا وراء الخلاف الحدودي بين الكويت والسعودية، وبين قطر والسعودية والإمارات، لتصبح المشاكل الحدودية بين دول المجلس معقدة، والذي زادها تعقيدا هو العامل الخارجي، الذي جعل منها ألغاما موقوتة.[1]

من المعوقات كذلك نجد الاختلاف بين دول المجلس من ناحية البنية السياسية، بالرغم من التشابه في الإطار العام للحكم، أو بالأحرى من ناحية التحديث السياسي، حيث نجد اختلاف في التطور السياسي للنظم الحكم، وهو الأمر الذي يعقد ويصعب من إمكانية التوجه نحو الإتحاد الذي يعتبر الهدف المستقبلي للمجلس، فنجد مثلا النظام الملكي في كل من البحرين والسعودية، إلا أن الأولى تقبل بإجراء الانتخابات، وتملك دستورا مكتوبا، وتسمح بإنشاء الجمعيات والمشاركة السياسية بينما السعودية لا نجد فيها هذا، من جهة نجد أن الكويت تمثل الملكية الدستورية، بينما تعتبر الإمارات فيدرالية.[2]

كما نجد أن الخلل السكاني يعتبر من المعيقات، خاصة مع تدني نسبة المواطنين في قطر إلى 10%، وفي البحرين والكويت إلى الثلث، وفي الجهة المقابلة نجد التعداد الكبير للعمالة الوافد، ما أدى إلى ضعف مساهمة المواطنين الخليجيين في القوة العاملة، فنجد مثلا في قطر تمثل 6% فقط، بينما تمثل حوالي10% في الإمارات، وبذلك يكون المواطن الخليجي قد فقد دوره الإنتاجي والثقافي، ما يشكل خطرا على البناء الاجتماعي لدول المجلس وبالتالي أمكانية تأثير العمالة الوافدة على السياسات العامة لدول المجلس، ما يعني تأثيرها على مستقبل العملية

[2] أمين ساعاتي، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله. (بيروت :دار الفكر العربي، 2000)، ص.124.

[2] أحمد حما فيروز وآخرون، "التكامل الاقتصادي العربي". (مذكرة مقدمة استكمالا للحصول على شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013)، ص.55.

التكاملية الخليجية في ظل تأثير العامل الخارجي، دون أن ننسى تحدي الطبيعة الريعية لدول المجلس، والتي تشكل عامل اضطراب للاقتصادات الخليجية، حيث ترتبط هذه الاقتصادات بأسعار النفط، خاصة أن مداخيل الأفراد كلها من انتاج النفط، ما يجعل من بيده قرار توزيع الريع النفطي، هو المحدد لمستوى المعيشة لدول المجلس.[1]

التحدي الآخر الذي يقف في طريق مسيرة المجلس هو التحولات السياسية الأخيرة في الوطن العربي أو ما عرف بالربيع العربي، والذي أحدث تغييرات في البيئة السياسية للمنطقة العربية ككل، ويأتي الإشكال هنا في التباين في المواقف بين دول المجلس إزاء هذه التحولات، ففي حين أن البحرين اتخذت الحياد إزاء ما حدث من تحولات، أبدت قطر تأييدها لثورات الربيع العربي بل ودعمتها إعلاميا وسياسيا، وفي المقابل نجد أن باقي دول المجلس أبرزها السعودية والإمارات اتخذت موقفا معاكسا للموقف القطري، ورغم أن الخلافات الخليجية–الخليجية ليست بظاهرة جديدة، وقد سبق وأدَّت بعض هذه الخلافات إلى أزمات سياسية في العلاقات البينية، حتى تطوَّرت أحيانًا إلى سحب السفراء؛ كما حدث عندما سحبت المملكة العربية السعودية سفيرها من الدوحة في عام 2002، إلاَّ أن الخلاف الأخير بين كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من جهة ودولة قطر من جهة أخرى يُعَدُّ من أهمِّ الخلافات التي كادت تعصف بالمنطقة؛ حيث كاد يُهَدِّد العمل الخليجي المشترك، ويُؤَثِّر سلبيًّا على منظومة دول مجلس التعاون واختلالها.[2]

فلقد شهد الخامس من مارس 2014 لحظة فريدة في تاريخ دول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك عندما سحب ثلاثة أعضاء بمجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين) سفراءهم من دولة قطر، ويُعَدُّ هذا الحدث الأول

[1] علي خليفة الكواري، " عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون". **المستقبل العربي**، ص147، في: (2013/10/26)، **https://www.gulfpolicies.com/index.php?option**.

[2] إسلام حسن،" الخلافات الخليجية الخليجية الأسباب والقضايا آليات الحل"، **مركز الجزيرة للدراسات** ،ع 363.(مارس 2014)،ص51..

من نوعه على مرِّ تاريخ مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته، التي تجاوز الثلاثة عقود. حيث جاء هذا التصعيد من قِبَل الدول الثلاث ردًّا على السياسة القطرية؛ التي –كما ورد في البيان المشترك الخاص بسحب السفراء– تتنافى مع الاتفاق الأمني الذي وقَّعه قادة الدول الست الأعضاء بالمجلس في يناير/كانون الثاني 2014، والذي يكفل عدم التدخُّل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل مَنْ يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد، سواء عن طريق العمل الأمني المباشر، أو عن طريق محاولة التأثير السياسي وعدم دعم الإعلام المعادي، كما علَّلت الدول الثلاث موقفها بسحب السفراء بعدم التزام الحكومة القطرية باتفاق الرياض، الذي وقَّع عليه أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثان .ففي 23 من نوفمبر 2013 اجتمع قادة الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي في الرياض، وتم توقيع بما عُرف بـ"اتفاق الرياض الأول، وحام حول هذا الاتفاق الكثير من الغموض؛ حيث إنه حتى الآن لا يُعرف تفصيلًا ماذا تمَّت مناقشته في ذلك الاجتماع، وما زالت بنود الاتفاق غير معلنة.[1]

استمرَّت الأزمة لما يقارب الأشهر الثمانية؛ وشهدت الكثير من الخصام والمقاطعة على المستوى الرسمي، والكثير من اللغط على المستوى الشعبي، وكادت الأزمة تعصف بمنظومة مجلس التعاون الخليجي، حيث طفى على السطح إيماءات بإمكانية خروج أو انسحاب عدد من الدول الخليجية من المنظومة الإقليمية، وشهدت هذه المرحلة جهودًا مكثفة من دولة الكويت لرأب الصدع الخليجي داخليًّا بين الدول أعضاء المجلس، وظلَّت الحال كما هي عليه حتى 16 من نوفمبر 2014؛ عندما أعلنت الدول الثلاث عودة سفرائها إلى الدوحة؛ وذلك بعد انعقاد قمة الرياض التشاورية والتي تم التوصل فيها إلى اتفاق الرياض التكميلي .والجدير

[1] **المرجع نفسه**، ص54.

بالذكر أنه تمَّ الإشارة إلى "وثيقة الرياض واتفاق الرياض واتفاق الرياض التكميلي" غير مرَّة من قِبَل أطراف الأزمة دون توضيح بنود أيٍّ من تلك الاتفاقيات.[1]

وإذا نظرنا إلى مواقف أطراف الأزمة لوجدنا أن مجلس التعاون الخليجي على مشارف أزمة نشأة تكتلات سياسية ذات مصالح متضاربة؛ فمن الواضح أن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين باتت في صراع سياسي مع دولة قطر؛ وذلك في حين أن سلطنة عُمان ودولة الكويت يمثلان تكتل عدم الانحياز داخل مجلس التعاون الخليجي، ومن ضمن المصالح المتضاربة التي تمَّ ذكرها على سبيل المثال دعم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة للنظام السياسي الحالي بجمهورية مصر العربية – الذي يترأَّسه قائد انقلاب 2014عبد الفتاح السيسي– والمؤسسة العسكرية، لدعم الاستقرار والحفاظ على مصالح هاتين الدولتين بالمنطقة، وهذا ما أشاد به مرارًا وتكرارًا السيسي. يضاف إلى ذلك أنَّ ملف الإخوان المسلمين يُعَدُّ شأنًا داخليًّا يخصُّ أمن الدولة بالنسبة إلى دولة الإمارات المتحدة؛ خصوصًا بعد أن حكمت محكمة أمن الدولة بـ"أبو ظبي" على أعضاء بـ"خلية من الإخوان المسلمين" كما تم الإعلان عنه، بأحكام مشدَّدة لمساعيهم لقلب نظام الحكم، بينما النظام في دولة قطر طالما ساند جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وندَّد بـ"الانقلاب العسكري"، الذي حدث في مصر في يوليو 2014 وذلك على حدِّ وصف الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر في حوار تليفزيوني إبان كلمته في الأمم المتحدة يوم 25 من سبتمبر 2014.

كما يُعَدُّ الصراع اليمني مثالاً آخر لتضارب المصالح للتكتلات السياسية بمجلس التعاون؛ ففي الوقت الذي تَعتبر فيه المملكةُ العربية السعودية الحوثيين جماعة إرهابية، ترى الحكومة القطرية أن جماعة الحوثي هي أحد مكونات المشهد السياسي في اليمن، خاصة بعد التدخل الإيراني ومحاولة استغلال الصراع في اليمن، من خلال دعمه للحوثيين، من أجل تطبيق

[1] بوحنية قوي،" هندسة الأمن الخليجي وضوء النزاعات الإقليمية والدولية،" في: (2015/05/25)، **http://www.dcsdr.qa/arabic/pos t/the-architecture-of-gulf-security-..**

استراتيجيته التوسعية في منطقة الخليج، وهو الأمر الذي يشكل خطرا على مستقبل مجلس التعاون.[1]

[1] إسلام حسن، **مرجع سابق**، ص.61.

خلاصة الفصل:

لقد كان الدافع الأبرز لنشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هو الدافع الأمني رغم التقارب الجغرافي والاجتماعي، إلا أن التخوفات الخليجية من الدول التي تهددها إقليمياً جعل أمن دول المجلس واستقرارها يكون الهدف الأبرز من هذا التكتل، ولقد مرت مراحل نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمراحل تخللتها مؤتمرات واتفاقيات، وصولاً إلى اتفاق الرياض أين أعلن عن نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكأي منظمة من المنظمات، وبصفته منظمة إقليمية فإنه يملك شخصية قانونية تسمح له بحرية العمل ضمن إطار مهامه، كما لدى مجلس التعاون هيكل تنظيمي مكون من عدة أجهزة أبرزها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، من جهة أخرى فقد استطاع مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يحقق عدة إنجازات في إطار أهدافه، ففي المجال العسكري نجد اتفاقية الدفاع المشترك ودرع الجزيرة، وفي المجال الاقتصادي نجد الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، إضافة إلى مشروع الوحدة النقدية، وفي مجالات أخرى كالمجال الإعلامي ومواضيع الإنسان والبيئة، غير أن هذه الإنجازات وفي سبيل تطويرها واجهت عدة عقبات أبرزها الخلافات الحدودية بين دول المجلس، والخلاف الفكري فيما بينهم، إضافة إلى مشكل الخلل السكاني، لكن يبقى التحدي الأكبر هو مواجهة التهديدات الناتجة عن الصراعات في المنطقة الخليجية، والتي من بينها الصراع في اليمن.

الفصل الثاني

الصراع في اليمن

المبحث الأول: تاريخ الصراعات في اليمن.

المطلب الأول: الصراع في فترة ما قبل الوحدة اليمنية 1990.

المطلب الثاني: الوحدة اليمنية والصراعات المتعاقبة بعد الحرب الباردة.

المبحث الثاني: الصراع في اليمن.

المطلب الأول: خلفيات التصارع في اليمن.

المطلب الثاني: مسار الصراع في اليمن.

المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من الصراع في اليمن.

المطلب الأول: المواقف الإقليمية من الصراع في اليمن.

المطلب الثاني: المواقف الدولية من الصراع في اليمن.

لقد شهدت المنطقة العربية في نهاية 2010، عدة تحولات سياسية، كانت بدايتها من تونس، لتنتقل إلى ليبيا فمصر، ولم تقف لعند هذا الحد بل وصلت حتى منطقة الشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربية، هذه الأخير التي احتوت على صراع أثر بشكل كبير في منطقة الخليج العربي، وهو الصراع اليمني، حيث عرفت اليمن عبر تاريخها السياسي خاصة العديد من الصراعات، ما جعلها تعد إحدى أكثر بؤر الصراع في العالم العربي، وسنحاول في هذا الفصل تتبع الصراعات اليمنية إلى غاية الصراع الراهن فيها من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث، تناول الأول تاريخ الصراعات اليمنية، في مطلبين، الأول تاريخ الصراعات قبل الوحدة اليمنية 1990، والثاني تناول الصراعات في اليمن بعد الوحدة والحرب الباردة، أما المبحث الثاني تناول سياقات الصراع في اليمن فقد تطرقنا فيه إلى مطلب، تناول خلفيات الأزمة اليمنية، وآخر تناول مسار الصراع في اليمن، كما تناولنا مبحثاً ثالثاً المواقف الدولية والإقليمية من الصراع في اليمن، من خلال مطلبين الأول تناول المطالب الإقليمية، والثاني المواقف الدولية.

المبحث الأول: تاريخ الصراعات في اليمن.

لقد عرفت اليمن منذ نشوئها العديد من الصراعات السياسية والفكرية، سواء في ماضيها القديم أو الحاضر، رغم أنها كانت تسمى في القديم باليمن السعيد، الذي لم يكن سعيداً في أغلب مراحله.

المطلب الأول: الصراع في فترة ما قبل الوحدة اليمنية 1990.

لقد ظهر الصراع في اليمن منذ سنين عديدة خاصة مع بداية المظاهر السياسية في الحياة الاجتماعية لليمن ومنذ القرن 11 م، تواجدت باليمن في مذاهب وقبائل في شكل دول مصغرة، أهم ما ميزها أنها كانت تتصارع سياسيا، بحكم السيطرة السياسية لكل مذهب على منطقة معينة.

كانت أسباب الصراع في تلك الفترة، ناتجة عن انقسام اليمن سياسيا إلى دويلات فنجد الدولة النجاشية المؤيدة للعباسيين في المناطق التهامية، والدولة الصليحية المؤيدة للفاطميين في المناطق الجبلية، ومنطقة صعيدة بقيادة الأئمة الزيدية المستقلة عن الخلافتين، إضافة إلى دويلات مختلفة التبعية السياسية.

ومن هذه الصراعات نجد صراع "الصليحي" الذي أراد التوسع بعدما استطاع دخول صنعاء، مما ادى إلى شعور القوى اليمنية الأخرى بخطورة توسعه، فدارت حرب وصراعات بين الصليحي وقبائل المتعددة لصرعه مع زعامات قبائل اليمن الأمل، وصراعه مع الزيدية وقبائل اليمن الأسفل، صراعه مع نجاح قائد الدولة النجاحية[1].

[1] محمد عبد المروري، **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة من سنة (492هـ/1037 م) إلى (626هـ /1228 م).** (صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة، 2004)، ص. 36.

كذلك نجد الصراع بين "علي بن مهدي" الذي بنى دولته الخاصة ضد الدول النجاشية سنة 1150 م وانتهت بفوزه، وكان السبب الأبرز هو العامل الديني، حيث كان هدف بن مهدي هو إزالة المنكر حسب قصده رغم عدم توضيح المنكر[1].

يبدو أن جل الصراعات في اليمن كانت بنّية توسعية، إذ سعت كل دولة للسيطرة على كامل اليمن بل وأكثر، كما كانت الصراعات من خارج اليمن، خاصة بعد الحملات الصليبية عليها ومحاولتها قطع الطريق أمام العابرين إلى مكة المكرمة لأداء مناسك العمرة أو الحج، وكان هذا في فترة الحكم الأيوبي في اليمن الذي استطاع اعتراض الحملات الصليبية، كما أن شمس الدولة "نورشاه الأيوبي" كان في صراع مع بن مهدي، ودولة بني زريع وتمكن من هزمها والتوجه نحو صنعا بواسطة دولة" بنو حاتم" وساعد في ذلك الانقسام الداخلي والصراعات بين دويلات اليمن بسبب الاختلاف المذهبي والصراع السياسي وبذلك استطاع بشكل كبير توحيد اليمن في تلك الفترة والتي أصبحت جزءا من الدولة العربية الاسلامية الموحدة وهذا من أجل الصالح العام للمسلمين[2].

ولم يكن الصراع في اليمن تاريخيا وسياسيا فقط بل حتى فكريا ومن أبرز الصراعات الفكرية الصراع بين الزيدية والمطرفية خاصة في عهد العالم الزيدي الإمام "عبد الله بن حمزه"، مما أدى بانتقال الصراع الفكري إلى إجراءات عنف، مما أدى إلى ضعفها وتدهورها، غير أن مظاهر العنف تلاشت بعد وفاة الإمام عبدالله بن حمزة حيث اتخذ الصراع بين المطرفية والزيدية طابع المواجهات الفكرية القائمة على المناظرة.[3]

الملاحظ أن الصراعات في اليمن خاصة الخطيرة منها كانت في الأغلب في الجهة الجنوبية، وهو ما يلاحظ حتى في فترة الحكم العثماني والاستعمار البريطاني، وحتى بعد

---

[1] المرجع نفسه، ص 252.

[2] فايزة الكلاني،" الحملة الأيوبية على اليمن(بقيادة شمس الدولة فخر الدين نورشاه1189م)". **مجلة دراسات تاريخية**، ع ع117-118، (جانفي-جوان 2012)، ص.541.

[3] عبد الغني محمود عبد العالي، **الصراع الفكري في اليمن بين الزيدية والمطرفية دراسة ونصوص**.(الهرم: عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 2002)، ص. 255.

ذلك وإلى الآن، ومع تطور اليمن السياسي، فمثلا نجد منطقة عدن ذات التكوين الحديث جدًا. فظهورها ارتبط ارتباطا وثيقاً بالازدهار الاقتصادي بعد أولى الحروب العالمية، كما تتميز بأن الطبقة العاملة هي عنصر من العناصر الحاسمة في الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية لها، فكانت أغلب الصراعات فيها تتعلق بصفة أساسية بالعمل النقابي الذي كان يتطور في عدن من خلال تطور الحركة النقابية، والتي كان لها دور كبير في نشر الوعي واستقلال اليمن الجنوبي من الاستعمار البريطاني الذي كان اعتبر قاعدة عدن مهمة من الناحية الحيوية بالنسبة للسلم في الشرق الأوسط ولحقول النفط في الخليج المهمة في أوروبا كما ساعدت على تحقيق مطالب العمال من خلال إنشاء الجامعة النقابية التي اعتبرت كيان اجتماعي وسياسي يتصارع من أجل مطالب العمال[1] وهذا إن دل فإنما يدل على الموقع الهام لجنوب اليمن.

لقد كانت اليمن في حالة انقسام معظم تاريخها، حتى إن استقلال اليمن لم يكن موحدًا، بل كان من خلال استقلال مناطق وبفترات زمنية متعاقبة، ومن خلال ثورات متتالية ابتداءً بثورة 26 سبتمبر 1960 م، ثم 14 أكتوبر 1963 م، ثم جاء استقلال اليمن الجنوبي نوفمبر 1967.[2]

لم يكن الصراع يقتصر على محاربة الاستعمار بل حتى لمواجهة الحكم الأمامي للإمام "محمد البدر"، حيث ف 26 سبتمبر 1962 قصف قصر الإمام في صنعاء بواسطة دبابات الثوار وإعلان قيام انقلاب جمهوري بقيادة العقيد السلال، وبداية الصراع بين الثوار والملكين، وكانت قد سبقت هذه الثورة موجة من القلاقل والاضطرابات العنيفة والثقافات، التي أدت إلى الثورة على الإمامة، المدعوم من المملكة العربية السعودية والتي فر إليها بعد اقتحام قصره،

[1] محمد عمر الحشي، **اليمن الجنوبي سياسيا اقتصاديا واجتماعيا**، (تر: خليل أحمد خليل) . (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1968)، ص 550.

[2] جريدة القدس،"استقلا اليمن: انتصار للحرية والكرامة". **جريدة القدس**، السنة 19،ع 5758، (ديسمبر ،2007)، ص.16.

ومن جهة أخرى نجد أن مصر كانت داعمة وداعية لقيام الشعب اليمني بثورة على الحكم الامامي، وهو دليل على تأثير العامل الخارجي في صراعات اليمن[1].

ويمكن تلخيص أهم الأحداث المتعلقة بالصراع في اليمن بعد الاستقلال في النقاط التالية:

- 6ـ 5 نوفمبر 1967: عزل عبد الله السلال وتولي عبد الرحمن الإرياني رئاسة الجمهورية العربية اليمنية.
- ماي 1972: اندلاع صراعات مسلحة وحروب دموية.
- 1970: اعتراف المملكة العربية السعودية بالجمهورية اليمنية الجديدة.
- 1974: انقلاب المقدم إبراهيم الحمدي على الرئيس الإرياني تحت مسمى "انقلاب حركة 13 يونيو التصحيحية".
- 1977 حاول رئيس اليمن الشمالي "إبراهيم الحمدي" إقامة علاقات طبيعية مع الدول الغربية، ولكن الرئيس سالمين طمع بمزيد من الدعم السوفيتي، فعقد علاقات مع السعودية، وحاول السوفييت دفع مزيد من المساعدات.
- 1977: اغتيال رئيس اليمن الشمالي إبراهيم الحمدي وتوتر العلاقات بين اليمن والسعودية.

11-: 1977 خضع سالم ربيع علي لمحاكمة سريعة انتهت بإعدامه، وتولي عبد الفتاح إسماعيل رئاسة اليمن الجنوبي.

- 1978: تولى أحمد بن حسين الغشمي الحاشدي رئاسة الجمهورية اليمنية وتم اغتياله بعد 8 أشهر من وصوله للحكم وتولى القاضي القرشي الرئاسة لمدة شهر.
- 1978: أصبح علي عبد الله صالح رئيسًا للجمهورية العربية اليمنية.
- 1979: اندلعت الحرب الثانية بين شطري اليمن وكان على رأس الشطر الشمالي علي عبد الله صالح، بينما كان عبد الفتاح إسماعيل رئيسا للشطر الجنوبي.

[1] ادجار أوبالانس، **اليمن الثورة والحرب حتى عام 1970**، تر: عبد الخالق محمد رشيد. (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990)، ص. 117.

- 1986: تمكن علي ناصر محمد من إجبار عبد الفتاح إسماعيل على الاستقالة لـ"أسباب صحية" ونفي إسماعيل إلى موسكو بعد أقل من سنتين على توليه الرئاسة اتخذ موقفًا إيجابيًا تجاه شمال اليمن ومجلس التعاون الخليجي، وأغلق معسكرات تدريب منظمة التحرير الفلسطينية. ولاحقا أقدم حراس علي ناصر على مهاجمة المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في عدن، وهو ما فجر حرب 1986 الأهلية في جنوب اليمن، وسقوط ضحايا من محافظتي لحج والضالع.

- أواخر 1986: هرب ونزح مئات الآلاف من المدنيين والعسكريين لشمال اليمن منهم عبد ربه منصور هادي، وشكلت تلك الحرب نهاية دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.[1]

- في الحرب العراقية الكويتية أو بالأحرى الاقتحام العراقي للكويت أعلنت الحكومة اليمنية تأييدها لقرار عربي لحل أزمة الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990، ورفضت اليمن، الدولة العربية الوحيدة الموجودة بمقعد في مجلس الأمن، التصويت لقرار أممي يقضي بانسحاب القوات العراقية من الكويت. حيث رأى عدد من اليمنين أن صدام حسين يعتبر حليفًا موثوقًا لإعادة التوازن بين العلاقات اليمنية السعودية، ومن جهة أخرى كسبب رئيسي لوقوف اليمن مع العراق هو أن علي عبد الله صالح كان ناقمًا على موقف السعودية الرافض لانضمام اليمن لمجلس التعاون.

المطلب الثاني: الوحدة اليمنية والصراعات المتعاقبة بعد الحرب الباردة.

لقد ساعد الصراع بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي إبان الحرب الباردة في اشعال نار الصراع والانقسام في اليمن وزيادة لهيبها، حيث انتهج كل طرف أحد المعسكرين، مما ساهم في إطالة عمر الانقسام، وزيادة الصراعات لكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والايديولوجية الاشتراكية ككل، اقتنع قائد اليمن الجنوبي في عدن "علي سالم البيض"، الذي استولى على الحكم في أواخر 1986، والذي كان يتبع الاتجاه الماركسي والمنظومة الاشتراكية (نظام الحزب الاشتراكي اليمن) في حكمه لليمن الجنوبي، بأنه لا مجال آخر في

[1] محمد متولي وحسام بيرم،" تاريخ الصراع اليمني في 50 نقطة". في: (2014/09/12)، http://www.elwatannews.com/news/details/.

التعامل مع الجزء الشمالي من اليمن إلى الحوار وتقريب الآراء بين قيادات شطري اليمن، دون أن ننسى وقوف نظام البيض واليمن الجنوبي مع ايران وحربها ضد العراق، على عكس اليمن الشمالي والدول العربية والغرب، مما جعل اليمن الجنوبي وعلي سالم البيض محاطين بمن كانوا في التيار المعاكس له، فكان السبيل الأول والأخير له هو الظهور بمظهر المنادي بالوحدة اليمنية، وفي ظل كل هذه التحولات. كان أول لقاء حول الوحدة بعد الأحداث التي وقعت في 13 جانفي 1886، وبالضبط بتاريخ 17 أفريل 1988، جمع بين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض. حاملا شعار مواصلة الجهود الوحدوية، بين شطري اليمن، وخرج هذا اللقاء بنقاط أهمها:

1-احتواء ومعالجة آثار احداث 13 جانفي 1986م.

2-استئناف جهود العملية الوحدوية بعد توقفها بعد أحداث 13 جانفي.

3-احالة دستور دولة الوحدة إلى المجلس الشعب في الشطرين.

4-الابتعداد عن التوتر العسكري خاصة على الحدود من الشطرين.[1]

وفي إطار استكمال العملية الوحدوية عقدت عدة اتفاقات بين الجانبين من أجل الوصول إلى صيغة مشتركة لتحقيق الوحدة اليمنية، ومن أبرز هذه الاتفاقات نجد اتفاق صنعاء في الرابع ماي 1988. والذي جاء حرصا على ازالة كل العراقيل التي تقف في طريق الوحدة، حيث قرر فيه الطرفان متابعة الخطوات والوحدوية بل والاسراع في اعداد برنامج زمني متعلق بمشروع دستور دولة الوحدة، كما تضمن الاتفاق الذي جمع بين الرئيس علي عبد الله صالح وللأمين العام للحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي من اليمن علي سالم البيض، بإقامة مشروع استثماري مشترك بين محافظة مأرب وشبوه، مع اخلاء هذه المنطقة المستثمرة من المواقع العسكرية، ثم نجد اتفاق عدن الذي عقد في 30 من أكتوبر 1989، وتضمن تشكيل لجنة وزارية مشترك تضم وزيري الداخلية لكلا الشطرين، ودعوة رئيسا الشطرين جامعة الدول العربية للمشاركة

[1] عبد الولي الشميري، **ملحمة الوحدة اليمنية: 1000 ساعة حرب**.، (صنعاء: دار العربي للنشر، ط3، ج2، 1995)، ص.126.

في أعمال اللجنة، مع تفويض السلطتين التشريعيتين لرئيسا الشطرين بتنظيم عملية الاستفتاء على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة.[1]

لقد كانت الوحدة اليمنية مطلبًا شعبيًا لكلا شطري اليمن، على الدوام، وكانت تدريجياً، وهذا راجع لاختلاف الظروف السياسية، الفكرية والاجتماعية التي ورثها شطري اليمن، ويتوضح ذلك من خلال تقدم الجانبين بمنهجين متعارضين وهذا تبعا للأيدولوجية السياسية لكل جانب. ورغم هذه المفارقات إلا أن طرفان تابعا طريق الوحدة، بالرغم من العقبات التي صادفتهما، إلى حين عقد اتفاق عدن التاريخي في 30 نوفمبر 1989 والذي عرف فيه دستور الوحدة النور والذي أنجزته اللجنة الدستورية المشتركة عام 1981 حيث يتم الاستفتاء العام عليه، مع انتخاب سلطة تشريعية موحدة، وفي اجتماع لجنة التنظيم السياسي في 1990/01/10 تم اقرار مبدأ التعددية السياسية من خلال الموافقة على البديل الثنائي مع احتفاظ حزبي الشطرين باستقلاليتها وحق القوى السياسية في ممارسة نشاطها، وهو ما أدى بظهور العديد من الحركات السياسية للعلن ستلعب في المستقبل دور كبير في الحياة السياسية اليمنية أبرزها الحركة الحوثية.[2]

كان التحول في النظام الدولي، وانهيار المنظومة الاشتراكية، أعطى املا كبيرًا في إعادة بناء نظام سياسي جديد في اليمن قائم على وحدته، إلا أن هذا لم يدم طويلا فكانت هناك محاولات انفصالية جديدة وقفت عائقا في استمرار العملية الوحدوية خاصة في 1994، وكان من أسباب هذه المحاولات الانفصالية عملية الوحدة ذاتها التي كانت تقريبا مفروضة برغبات القيادتين وليس على أساس مقومات الوحدة، فقادة اليمن الجنوبي أقبلوا على الاتحاد مع الشمال لاعتقادهم ببقائهم شركاء في السلطة. مستغلين بذلك شعار الوحدة اليمنية المواتي سياسيًا للمشاركة، في حين عمل اليمن الشمالي بقيادة على عبد الله صالح "على استغلال الفرصة والسيطرة على السلطة، لذلك كانت عملية تقاسم المراكز بالمناصفة محدودة مع سيطرة الشمال في

[1] علي الطراف، **اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار الى الوحدة**. (لندن: رياضي اليمن للكتب والنشر، 199)، ص.381.

[2] سمير عبد الرسول العبيدي. **تجربة الوحدة اليمنية :دراسة تاريخية سياسية**. (صنعاء: العجلة العربية للعلوم السياسية، 1995)، . ص113.

الجانب البيروقراطي، وفي 1992 شهدت اليمن أعمال عنف، اشتملت سلسلة من الاغتيالات والتهديدات التي طالت مسؤولين من الحزب الاشتراكي، التي كانت حساباته خاطئة حول الدخول في الوحدة اليمنية خاصة بعد انتخابات 1993 البرلمانية وتراجعه نظرا لوجود التعددية الحزبية، فكانت أعمال العنف نذير سوء بالنسبة لليمن.[1]

لقد كانت حرب الخليج الثانية بمثابة بداية انتكاسة الوحدة اليمنية، لما أسفرت عليه من نتائج سياسية واقتصادية كانت وخيمة على اليمنيين، حيث وضعت القيادة اليمنية في موقف لا تحسد عليه، حين ادخلت نفسها في صلب الأزمة الخليجية، وذلك من خلال موقفها من التدخل العراقي في الكويت، حيث أنها رفضته ولم تدنّه، وهو الموقف الذي كان بمثابة انحياز للعراق، هذا الاخير كانت له بصمة واضحة في الوحدة اليمنية والحث عليها، مما أدخل اليمن في أزمة اقتصادية ادت إلى اضطرابات سياسية عنيفة نظرا لكون الشعب اليمني مسلحا.

فبهذا القرار والموقف تناسى النظام اليمني مصلحة مليوني عامل يعملون في السعودية ودول الخليج المناهضة للعدوان العراقي، الذين كانوا يمثلون مصدر رزق خارجي للكثير من اليمنيين، دون أن ننسى المساعدات المالية التي كانت تقدمها السعودية ودول الخليج لليمن من أجل النهوض بالتنمية الشاملة بها. وعلى صعيد اخر كان موقف القيادة اليمنية بمثابة شق جرح غائر بين اليمن والسعودية.[2]

كما مثل مقتل ابن أخ نائب الرئيس علي سالم البيض، ومغادرة رئيس وزراءه لجنوب صنعاء في مطلع 1994، بدايةً لاتخاذ القيادة الجنوبية لموقف انفصالي، بينما اعتبره علي عبد الله صالح مؤامرة من أجل تفكيك الوحدة اليمنية من خلال الاجتماع الذي ضم قياديين بارزين في الحزب الاشتراكي مع خبراء في حل النزاعات في "جنوى بإيطاليا" العام 1992.[3]

---

[1] جمال سند السويدي وآخرون، **حرب اليمن 1994: الاسباب والنتائج**. (أبو الظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1995)، ص.27.

[2] عبد الرحمان البيضاني، **مأزق اليمن في صراع الخليج**. (القاهرة. دار المعارف. 1991)، ص.86.

[3] جمال سند السويدي، **مرجع سابق**، ص.25.

لقد حاول الائتلاف الثلاثي للحاكم إخماد الازمة عن طريق عقد لقاءات ومؤتمرات، غير أن الأزمة العسكرية في زنجبار فرقت بين أطراف الائتلاف الثلاثي، ومثلت استعدادًا للحرب الأخيرة نظر لغياب جو الثقة بين الاطراف. وهو ما يدل على وجود سيناريو مسبق لإجهاض كل محاولات حل الأزمة، وهو ما توضح أكثر في رفع درجة الاستعداد العسكري في كافة الوحدات الشمالية، ليشكل بذلك بداية حرب ونزاع جديد بين شمال اليمن وجنوبه الذي أراد الانفصال مرة أخرى.

كما مثل تدويل الحرب اليمنية بمثابة إدخال للعامل الخارجي إلى الشأن اليمني، ومحاولة تقرير مصيره، خاصة من طرف الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من جهة أو الدول الاقليمية كالسعودية منفردة أو من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي كان يعمل على إعداد اعتراف بدولة اليمن الديمقراطي، ورغم تدخل الامم المتحددة ومجلس الأمن إلا أن الحرب في الأخير أدت إلى هزيمة سياسية وعسكرية للجنوب، وسيطرة علي عبد الله صالح، ليبقى في الأخير الجنوبيين بالتعرض للتلاعب والخداع.[1]

كل هذا أدى إلى وجود حركات معادية للشمال أبرزها الحوثيون: اضافة إلى ظهور احتجاجات فيما بعد وتصاعد وتيرتها في الجنوب وسط مطالب بالاستقلال عن الدولة المركزية في الشمال. أنذرت ببزوغ فجر أزمة جديدة وصراع من جديد.

[1] بشير ابكر، حرب اليمن: القبيلة تنتم على الوطن. (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995)، ص39.

المبحث الثاني: مسار الصراع في اليمن.

لقد كان للصراع في اليمن أسباب ومبررات لنشوبه، كما كانت هناك خلفيات تاريخية تنذر بحدوثه، وخطورة التهديدات المصاحبة له، ومآلاته المعقدة.

المطلب الأول: خلفيات التصارع في اليمن.

لقد مهدت ثورتا تونس ومصر لما عرف إعلامياً بثورات" الربيع العربي"، والتي وصل مداها إلى العديد من الدول العربية، حتى وصلت شرارتها إلى اليمن مطلع 2011 حين خرج الملايين من المواطنين اليمنيين إلى الساحات في كافة محافظات الجمهورية. وبشعار مشترك مع الثورات الأخرى وهو إسقاط النظام، فشكلت العديد من التجمعات الشبابية والفعاليات السياسية والثقافية والاعلامية من أجل تفعيل الإطار الشوري، ولقد شارك في هذا كله مختلف مكونات المجتمع اليمني، ابتداء من الافراد المستقلين إلى أحزاب اللقاء المشترك والذي كان يضم كل من حزب التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي القومي، حزب التجمع المصيري، حزب الحق واتحدا القوى الشعبية، اضافة إلى مشايخ وقبائل أيدت الثورة، والحوثيين والشطر الجنوبي المؤيد للتغيير، وانتهاء قادات وبرلمانيون انشقوا أو قدموا استقالتهم من حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم.[1]

إن كل ما سبق لم يأت من فراغ، فلقد كانت هناك خلفيات وممهدات لحدوث هذه الأزمة، على غرار الصراعات السابقة في اليمن، فكانت أولى هذا الخلفيات، عملية الوحدة الغير قائمة على مقوماتها، بل كانت مفروضة من القيادات السياسية وبدعم خارجي، مما جعلها وحدة شكلية فقط، ووجود صراعات مكتنزة. لم تدى طويلا حتى بدأت بالظهور أحيانا في شكل ثورة 1994 وأحيانا اخرى في شكل معارضة (الحوثية 2004) وأخرى بشكل احتجاجات (احتجاجات

[1] قادري أحمد حيدر وآخرون. **الثورة اليمنية الخلفية وللآفاق، تح: فؤاد عبد الجليل الثلاحي**، (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.153.

2007) وتجتمع كلها في معارضة الحكم القائم، ومن جهة اخرى كان من أبرز مخرجات دستور الوحدة اليمنية ظهور تشكيلات جديدة، لعبت ولا زالت لحد الان دورًا في أوضاع اليمن الراهنة، أبرزها حركة الحوثي، التي نشأت كنتيجة لتصدير الثورة الايرانية من خلال خطة عرفت باسم الخطة الخمينية لنشر التشيع في منطقة الخليج خصوصا والشرق الاوسط عموما، وبدأت مظاهر التشيع تتعزز في اليمن ابتداءً من إعلان نجاح الثورة الايرانية مباشرة 1979، حيث خرجت مظاهرات مؤيدة للخميني في شوارع صعدة في اليمن، فكان الزيديون ينظرون إليها باعتبارها دعوة اسلامية وبعث الدين الاسلامي في العالم، وكانت أول التحركات في هذا الاطار بإنشاء اتحاد الشباب 1986 على يد "صلاح أحمد"، حيث كان أبرز ما يتم تعليمه مادة عن الثورة الايرانية ومبادئها من طرف "محمد بدر الدين الحوثي" الشقيق الأكبر" لحسين بدر الدين الحوثي".[1]

فمع بداية التسعينيات وفي ظل التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط أبرزها توقف الحرب العراقية – الايرانية، ثم وفاة الخميني الرئيس المتشدد في 1989م، ومجيء هاشمي رفسنجاني صاحب السياسة السلمية، كان من أبرز أحداث اليمن في تلك الفترة قيام الوحدة اليمنية التي أفرزت تحولات في النظام السياسي اليمني أبرزها التعددية السياسية والفكرية والحزبية حيث خرج للساحة السياسية 60 حزبا مثلت جميع التوجهات فظهر تنظيم "الشباب المؤمن". الذي قام على بقايا تنظيم "اتحاد الشباب".[2]

استغل الحوثية هذه الظروف للتوسع والتغلغل في الداخل اليمني عن طريق آليات أُرها حسين بدر الدين الحوثي، كانت دعائية في مراحلها الأول قبل الانتقال إلى المواجهة المسلحة، وهذا من خلال اقامة مراكز علمية دائمة وصيفية مستقلة، احياء المناسبات والشعائر الدينية، ترديد شعار الصرخة، لأول مرة من طرف حسين الحوثي، بيع الكتب والمطبوعات الاثني

[1] مجموعة باحثين، **الحوثية في اليمن: الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية**. (صنعاء، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، 2008)، ص111..
[2] **المرجع نفسه**، ص.112.

عشرية في المكاتب الزيدية، اضافة الى منتدى الشباب المؤمن في شكل مدرسة لجذب الشباب والطلاب.

كما كان حسين بدر الدين الحوثي يتنقل بين القبائل والقرى لإلقاء الدروس التي يعمل من خلالها على استثارة الحضور ضد الظلم الواقع على الإيرانيين من أجل السيطرة على صعدة، متجاوزاً بالصراع من البعد العقائدي إلى القبلي والمناطقي، كما قام بإرسال دعاة إلى خارج صعدة، لتنظّم إليه قبائل عدة، حيث ركز الحوثي على الجانب الفكري والعلمي، لتوسيع الفكر الحوثي مستغلا بذلك انتشار الأمية، وانشغال القبائل بخلافاتها المستمرة وشراء الولاءات واذكاء عوامل الثأر بين القبائل.[1]

لقد كان هدف الحوثي هو إعادة حكم الامامة المطاح به في ثورة 1968، وأهداف مرتبطة بأجندات اقليمية ودولية. مستغلا في ذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، فبدأت بذلك الحركة الحوثية صراعها المسلح ضد النظام، رافعة بذلك شعارات معادية للولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، متهمة الحكومة اليمنية بتبعيتها الأولى، مما نتج عن هذا التمرد الحوثي الذي بدأ منذ عام 2004 نتائج خطيرة على اقتصاد وأمن واستقرار اليمن، ما أدى إلى تدويل القضية القائمة والتي سمحت بذلك لأطراف دولية واقليمية بالتدخل في الشأن اليمني بما يتوافق ومصالحه، أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوربا الغربية دوليا، وإيران والسعودية اقليميا.

أدى كل هذا إلى إضعاف الوحدة اليمنية، والاخطر من كل هذا تعزيز تواجد التنظيمات الارهابية في اليمن على رأسها القاعدة بالإضافة إلى تغلغل القوى المعادية للوحدة اليمنية وقيادتها، دون نسيان الضمائر البشرية، الاجتماعية والاقتصادية وتعطيل عجلة التنمية وتدهور الوضع المعيشي المتردي أصلا، حيث كان التمرد الحوثي السبب الأبرز في زيادة تعقيد

[1] حسين عبد الله الحاشدي، "مذاهب الفكر الحوثي للمجتمع اليمني: مراحل توسع وآلياته". **مجلة المنتدى**. ص20.في: (2017/05/15)، **www.albayan.co.uk/RSC//Files/adadimages/malfa**.

الوضع في اليمن، فكان التمرد الحوثي السبب الأبرز في زيادة تعقيد الوضع في اليمن، الذي كان يحضر له الحوثيون منذ انسحاب حسين بدر الدين الحوثي من البرلمان اليمني عام 1997، وتغيير اسم المنتدى إلى تنظيم الشباب المؤمن، حيث أصبح تنظيما سريا مسلحا منذ 2000، ليتحول إلى ذراع عسكري للحوثيين. فأصبحت بذلك الحركة الحوثية حركة سياسية فكرية عسكرية معادية للقيادة اليمنية متذرعة بكلي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لممارسة اعمالها.[1]

من جانب اخر نجد أن سوء استخدام الحليف من طرف القيادة اليمنية زاد من الشرخ الحاصل في الساحة السياسية اليمنية، فلم يستطع علي عبد الله صالح استغلال الحليف الأمريكي الداعم له لمصلحته من جهة، ومن جهة أخرى جعل العلاقة تتدهور بينه وبين شريكه الأساسي "عبد الله حسين الأحمر" زعيم حزب الاصلاح، ما جعل الاخير ينضم إلى أطراف المعارضة المتمثلة بجبهة اللقاء المشترك، المؤيدة بشكل غير مباشر من الطرف الغربي بذريعة دمقرطة اليمن، ويرجع الخلاف بين الشريكين الى إعلان الرئيس علي عبد الله صالح تراجعه عن قرار امتناعه عن المترشح الذي اتخذه في 2005 في جوان 2006، حين أعلن ترشحه لانتخابات الرئاسة سبتمبر 2006، وهي الانتخابات الوحيدة التي واجه فيها منافسا حقيقيا ينتمي إلى المعارضة وهو المهندس "فيصل بن شملان" وبذلك أعلن علي عبد الله صالح اخلاله بنظام التعددية الصقر في دستور الوحدة، لتنهار الحياة السياسية اليمنية باستئثار النظام على السلطة فيها والتمسك بها. معلنا إلى تحول الحياة السياسية إلى حالة من الصراع بين فواعلها. يزيد من تعقيد الوضع، فكان دعم التمرد الحوثي بتأثير من القوى الاقليمية والدولية في الشأن اليمني خدمة لمصالحها.[2]

لقد مثلت بيئة التمرد التي تمتاز بها اليمن عاملاً جعلها موقعاً ومركزًا لتنظيم القاعدة، حيث امكانية البقاء فيه عالية جدا، فالنزاع بين الحراك الجنوبي والحكومة المركزية زاد من

[1] جواد ضدل جازع، "الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافيا السياسية". **مجلة ديالي**، ع 99، (2011).

[2] علي محمد حسين العامري، "أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية". **مجلة دراسات دولية**، ع 49، ص151.

توسع القاعدة في اليمن، اضافة إلى درجة القبول الكبيرة لبعض المناطق للتنظيم أبرزها أبين مع تواجد تنظيم أنصار الشريعة بها. كما أن الموقع الجغرافي لليمن يقع في منطقة محورية، تواجد القاعد بها يعتبر تهديدا لأمن ومصالح القوى المعادية، سواء من مضيق باب المندب، أو قرب من خطوط الملاحة الدولية، أو مجاورتها لمنطقة الخليج واحتياطاتها النفطية، وبالتالي القدرة على ضرب مصالح القوى الكبرى، هذا ويساعد الحاصل القبلي وانتشار السلاح من زيادة تسلح القاعدة.[1]

كان تواجد القاعدة في اليمن، يشكل خطرا ليس فقط على استقرارها السياسي بل وعلى أمنها وسلامة المواطنين أيضا، وهذا راجع إلى العمليات المنفذة من طرف القاعدة ضد المصالح الأمريكية، ما أدى بالتدخل الأمريكي عسكريا في اليمن، لتتحول اليمن إلى ساحة من ساحات الصراع الدولي، ومن جهة أخرى وفرت القبائل المساعدة من القيادة اليمنية وتعاونها مع الجانب الأمريكي، الحماية والملاذ لتنظيم القاعدة الذي استغل الوضع الاقتصادي المتدهور في تجنيد بعض الشباب اليمني في صفوفه، كما استفادت أطراف سياسية معارضة من هذا الوضع الذي يضعف من موقع الحكومة اليمنية ما يؤدي بتكاثف الأزمات في اليمن.[2]

إن زيادة تعزيز تواجد القاعدة، مع بقاء التمرد الحوثي وتوجهات المعارضة شكل مخاوف كبيرة ليس على استقرار اليمن فقط بل حتى انهيار النظام الحاكم المتمثل في صورة حزب المؤتمر الشعبي، فالوضع الأمني اليمني كان في حالة انفلات كبيرة نظرا لمواجه الحكومة اليمنية التحديات الامنية على ثلاث جبهات حربها ضد القاعدة، مواجهتها للانفصاليين في الجنوب، وحربها في الشمال ضد التمرد الحوثي، الامر الذي جعلها لا تستطيع الانتصار في أي جبهة من هذه الجبهات، بل وذهبت جهود الحكومة في التيار المعاكس، حيث أدت الضربات العسكرية

[1] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، **اليمن والقاعدة**. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص.5.

[2] سقاف عمر السقاف،" القاعدة وعملية الانتقال السياسي في اليمن طبيعة الصراعات ورهانات المستقبل"، مركز العربي للدراسات، (20 أوت 2012)، ص8. في: (2012/08/20)، **studies.aljazeera.net/ar/reports/** .

للنظام في اليمن إلى تعاطف عدد كبير من القبائل سواء مع الحوثيين أو القاعدة بل وارتفاع اعداد المنظمين لهما، هذا ومع الدعم الخارجي لليمن في حرب ضد الارهاب، وأبرز الداعمين الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا والسعودية التي منحت اليمن ما بين 2009 و2010 نحو ملياري الدولة لتعزيز الجانب الأمني، اضافة الى مؤتمرات دولية في الاطار ووعود غربية.

لقد اعتبرت اليمن ووضعها الأمني المتردي قبل الثورة 2010 مباشرة أولوية دولية، خوفا من دخولها ضمن الدول الفاشلة، خاصة مع موقعها الاستراتيجي المطل على خليج عدن، الأمر الذي نبأ بأزمة يمنية آخذة مظهر صراع داخلي بين المعارضة المتمثلة في اللقاء المشترك، والحوثيون والقاعدة من جهة وبين النظام القائم من جهة أخرى، ليتعدى هذا الصراع الحدود اليمنية إلى صراع خارجي بين ايران من جهة والسعودية والدول الداعمة لها في الطرف الآخر.[1]

لقد ساهمت الحالة السياسية في الجنوب في زيادة تأزم الوضع اليمني والاتجاه نحو حالة صراع جديدة، كانت من أعنف الصراعات، فالظلم والغبن وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب اليمني، جعل الخطابات المعادية للحكومة القائمة مقبولا، إضافة إلى النظام القبلي في الجنوب. واعتبار التدخل الأمريكي احتلالا، ودعوة الكثير من الدعاة في اليمن على الجهاد ضده، كما حدث في بداية 2010 حين دعا الداعية اليمني المعروف الشيخ عبد المجيد الزنداني إلى الجهاد دفاعا عن اليمن في حال تعرضه إلى تدخل عسكري أجنبي، وهي الدعوة التي جاءت تأكيدا للفتوى التي صدرت من قبل 150 دين من "رابطة علماء اليمن"، هذا دون أن ننسى الجهة المقابلة لليمن في صورة الصومال وتواجد الجهاديين بها[2]، بل وذهب الأمر إلى أبعد من هذا حين بدأ الشباب اليمني في الدخول إلى معترك التنظيمات الجهادية حتى خارج

[1] خالد الحمادي،" اليمن: زيادة قوة التنظيم القاعدة تثير مخاوف عالمية من انهيار النظام الحاكم". **جريدة القدس العربي**، س 11، ع 6412، (20جانفي2010)، ص.3.

[2] مراد بطل الشيشاني، "نجحت بما فشلت فيه بالعراق: قاعدة اليمن وسيناريو التدخل الأمريكي". **جريدة آفاق المستقبل**. ع9، (فيفري2011)، ص.27.

اليمن أيضا، فالكثير من الشباب اليمني توجه نحو افغانستان، حيث تجنيدهم من قبل القاعدة بالخفاء، في صورة ما عرف بحركة الشباب نحو افغانستان، وقد عرفت بعض البيوت اليمنية ب"بيوت الشباب" حيث كانت بمثابة مركز تحويل الشباب إلى الجهاد.[1]

ما يعني أن اليمن كانت محاطة بمجموعات مسلحة لا تمثل تهديدا لأمنها فقط بل إلى بقائها ووحدتها وهو الأمر الذي بشر بقدوم العاصفة التي بدأت رياحها تهب مع خروج الشباب إلى الساحات.

المطلب الثاني: سياقات الصراع في اليمن.

لقد كان أبرز ما يلاحظ في مراحل الصراع في اليمن أن بداياته الأولى كانت عبارة احتجاجات ومطالبة بتنحي الرئيس علي عبد الله صالح فقط في شكل أزمة، للتحول بعد المرحلة الانتقالية التي تميزت بتنحي الرئيس اليمني واستلام السلطة من طرف "عبد ربه منصور هادي" لتتحول فيما بعد إلى صراع وحرب، ولم يكن هذا الصراع داخلي فقط بين الأطراف المتصارعة المعروفة (الحكومة المركزية – اللقاء المشترك – الحوثيون – القاعدة) بل تخطى حدود اليمنية ليتحول إلى صراع اقليمي بين السعودية ودول الخليج ضد ايران، يتسع الصراع ويأخذ صورة الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. ولتتحول الثورة اليمنية من ثورة يقودها الشباب إلى صراع يحركه الدول.

لقد مر الصراع في اليمن بعدة منعطفات ومنعرجات، فبعد ما كانت ثورة في اليمن، تحولت إلى أزمة، أخذت منعرجا خطيرا للتحول إلى صراع، رغم محاولات ومبادرات كثيرة لحل الوضع اليمني المتأزم، في المرحلة الانتقالية من الوضع اليمني بعدة مراحل أهمها:

[1] سعد علي عبيد الجمجي. **تنظيم القاعدة النشأة، الخلفية الفكرية والامتداد اليمن نموذجا**. (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)، ص.203.

– 11 فيفري 2011: خروج مسيرات حاشدة مطالبة بتنحي علي عبد الله صلاح تأثر بما حدث في تونس ومصر.[1]

– 15 فيفري 2011: مطالبة المعارضة بتنحي جميع أقارب الرئيس من المناصب القيادية بالمؤسسة الأمنية، العسكرية والحكومة. ليسقط بعدها بيوم أولى قتلى الثورة الشبابية.

– 23 فيفري 2011: استقالة 11 نائبا في البرلمان من حزب المؤتمر الشعبي الحاكم ومسؤولين في حكومة اليمنية بسبب التعامل السيء مع المتظاهرين.

21 مارس 2011: تأييد قيادات عسكرية بارزة للثورة وسلميتها، أبرزهم علي محسن صالح قائد الفرقة الأولى مدره، وكان الرئيس السابق عبد الله صالح قد أقال الحكومة لمنع استقالة الوزراء في خطوة استباقية.

– أفريل 2011: أعلنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن المبادرة الخليجية في محاولة منها لحل الأزمة، بعد اجتماع وزاري خليجي، وكانت تنص في صيغتها الأولية عن تنحي على عبد الله صالح عن السلطة وتسليم صلاحيات لنائبه وتشكيل حكومة وحدة وطنية بقيادة المعارضة، لتستمر المفاوضات وتتوسع بنود المبادرة وتصل إلى صيغة نهائية 21 ماي 2011.[2]

لقد مثلت المبادرة الخليجية واحدة من أبرز الفرص التي حاولت حل الأزمة واحتوائها من خلال ترتيب لقاء بين الحكومة والمعارضة وقيادات شبابية، من أجل الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره، وتلبية لرغبة الشعب اليمني في التغيير والاصلاح، ومن أجل نقل السلطة بطريقة آمنة، وكان من أبرز ما جاء فيها أن تتم دعوة المعارضة لتشكيل حكومة وفاق وطني وبنسبة 50% لكل طرف، وتتشكل خلال مدة لا تزيد عن سبعة أيام، كما تضمنت المبادرة بأن يمنح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وبعض أقاربه الحصانة وعدم ملاحقتهم قانونيا وقضائيا،

[1] حمدان العلي، أهم محطات ثورة التغيير اليمنية، جريدة العرب الجديد، في:، (2015/02/11)، https://www.alaraby.co.uk/**society**.

[2] **المرجع نفسه**.

وهو الأمر الذي اعتبرته المعارضة نقطة سلبية، كما تضمنت إقرار ضمانات كافية لاستقالة الرئيس في يوم المبادرة الثلاثين في حين يقوم الرئيس الجديد بإعداد لجنة من أجل إعداد دستور جديد للبلاد. والدعوة في اليوم 60 من دخول المبادرة حيز التنفيذ إلى انتخابات رئاسية، ويتم عرض الدستور الجديد على الاستفتاء الشعبي.

لقد كانت الأصداء الأولى للمبادرة إيجابية نوعا ما، ففي حين رحبت الدول الكبرى بها ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كان ترحيب المعارضة بها مختلطا بنوع من الحذر، ففي حين أنها نزعت الحرب الأهلية إلا أنها لم تشتمل على امكانية عودة الرئيس السابق على عبد الله صالح لتولي مناصب قيادة لكن المبادرة رغم ذلك أكدت على ضرورة وحدة اليمن واستقرارها المرتبط باستقرار منطقة الخليج ككل.[1]

وما يلاحظ في المبادرة الخليجية التي جاءت من أجل حل الأزمة، أنها قامت بتهميش الشباب اليمني، فرغم مشاركته في المفاوضات الأولى، إلا أنه لم يستدعى ولم يكن طرفا في المحادثات رفيعة المستوى التي جمعت بين ممثلي أحزاب المعارضة، والحزب الحاكم ووزراء الخارجية الخليجين، وهو الأمر الذي سيؤثر على المبادرة وعلى الوضع اليمني ككل، وهذا التهميش راجع إلى قلة الخبرة السياسية للشباب اليمني وافتقارهم إلى القيادة الموحدة والتنظيم، كما تجد أن الشباب اليمني وفي ظل عدم الممارسة الديمقراطية، والتي لم تكن سائدة أثناء حكم صالح، لم تكن لديهم الحنكة السياسية، ويظهر هذا من خلال الشروط الصارمة التي وضعوها ضد الرئيس السابق صالح، دون صياغة سياسية، لتستغل المعارضة هذا وتركب ظهر الثورة الشبابية للوصول إلى السلطة.[2]

رغم ما جاءت به المبادرة وتفاهم الأطراف السياسية حولها، إلا أن هذا لم يجعل الأمور تهدأ أو الأمن يستتب، فلقد تواصل القمع الأمني من جهة، وتواصلت المظاهرات

[1] علي عبد الرزاق،" قراءة في المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن: للأبعاد والمعدلات". **مجلة آراء**، ع 86.

[2] نادية القاف،""تسسيس ثورة الشباب في اليمن". في:، (27 أفريل2011)، **http://carnegieendowment.org/sada**/.

والاعتصامات من جهة أخرى، لكن أخطر ما حدث في تلك الفترة كان في 3 جويلية 2011، حيث يتعرض مسجد الرئاسة الشهير بـ"حادث النهدين" إلى تفجير، حيث كان صالح رفقة قياديين يؤدون الصلاة فيه، ليتعرض صالح إلى حروق بالغة نقل على إثرها إلى السعودية، ليشتعل نزاع مسلح بين الفصائل السياسية، هدأ قليلا في 21 نوفمبر 2011 بعد موافقة مجلس النواب منح الحصانة للرئيس صالح، الذي وقع على المبادرة الخليجية في 23 نوفمبر 2011، لتنتقل السلطة إلى عبد بربه منصور هادي، ليصبح رئيسا للجمهورية في 25 فيفري 2012 لمدة عامين، وهي مدة المرحلة الانتقالية وفق المبادرة الخليجية، وهذا في انتخابات كانت أشبه بالتزكية في ظل غياب منافسين، وكان من أبرز عبد ربه منصور هادي، اعادة صياغة دستور جديد، الاهتمام بسائر العدالة الانتقالية، إعادة هيكلة الاجهزة الأمنية والعسكرية والأهم من ذلك كله هو اجراء حوار وطني شامل.[1]

كان الحوار الوطني جزء من خطة انتقال السلطة، حيث عملت الأمم المتحدة مع مجلس التعاون لدول الخليج العربي لجمع الحكومة اليمنية والفصائل السياسية وممثلي المجتمع المدني في حوار سلمي ومتمر وطني تحت رعاية المبادرة الخليجية، ورغم التأجيلات العديدة نتيجة الوضع المتدهور، كانت الجلسة الأولى للحوار الوطني في 18 مارس 2013 برئاسة عبد بربه منصور هادي، ومشاركة 565 عضو، كان نصفهم من الجنوب و30% نساء و20% شباب، وبحضور مستشار الأمم المتحدة للشأن اليمني "جمال بن عمر" وفي 25 أفريل 2014 كانت الجلسة الختامية للحوار الوطني، الذي كان من مخرجاته وثيقة الحوار الوطني الشامل "تضمنت قضايا الخلاف في اليمن، إضافة إلى أهمية الجنوب، صعدة والمصالحة والوطنية والعدالة الانتقالية.[2]

[1] منتدى البدائل العربي، "الازمة اليمنية: ثورة لم تنجز". في: (15أفريل2016)، **http://www.afaegypt.org/index.php?option=com**

[2] **المرجع نفسه.**

كما أقر مؤتمر الحوار الوطني هيكلا اتحاديا جديد للبلاد حيث تم تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم في صورة النظام الفيدرالي يستند إلى مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والمواطنة المتساوية وتمثيل للمرأة' بنسبة 30% وصوت معزز لشباب، وقد بدأ العمل على صياغة دستور حتى جانفي 2015، غير أن السياسات المتبعة من طرف الرئيس هادي المدعوم من السعودية، وعدم رضا الأطراف السياسية الاخرى عنها، أبرزها الحوثيون المدعومون من إيران، والذين تحالفوا مع الرئيس السابق صالح العائد إلى الساحة السياسية بوجه مغاير، حيث هدف هذا التحالف الاطاحة بالرئيس هادي من السلطة، الأمر الذي كان ينذر بعودة الصراع.[1]

لقد شكل عزل الشباب عن المبادرة الخليجية، رغم أنهم هم من بادر بالخروج إلى الشارع، ورفع شعار إسقاط النظام، وكان هو المعني الأول بالأزمة، كما أدت سياسات الرئيس الجديد "عبد ربه هادي منصو"ر المعادية لايران. والشيعة ككل، تشعل نار الطائفية المتقدة أصلاً، إضافة إلى تجاهل إشراك الحوثيين في حكومة الوفاق، رغم قبولهم المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، الأمر الذي يعني عزل طرف سياسي مؤثر في العملية السياسية اليمنية، لكن النقطة التي زادت من تعقيد الوضع هو أن عملية الانتقال والتغيير كانت عبارة تغيير لرأس النظام فقط في صورة هادي منصور مع بقاء الحزب الحاكم، أي أن المبادرة الخليجية بشكل عام أجهضت مطالب الثورة الرئيسية في اليمن، وبالتالي أمكن اعتبارها كحل مؤقت للأزمة فقط، التي عادت الاشتعال فيما بعد، وهو الأمر الذي حدث مع نهاية مؤتمر الحوار الوطني، حين عاود الحوثيون عملياته المسلحة، واقتربوا من العاصمة صنعا تدريجيا.[2]

لتبدأ الأزمة من جديد خاصة بعد الانقسام الواضح داخل المؤسسة العسكرية بين ألوية الحرس الجمهوري المنحل الذي كان يقوده نجل الرئيس السابق وبين قائد الفرقة الأولى مدرع

---

[1] **Kirsten Joubger**,"**The conflict in yemen: latestdevelopments**".(**Paper wasrequest by the EourpeanParliament'scommittee on foreignaffairs and the subcommittee on HumanRights, 24 october 2016**), **p.7**.

[2] عبد الحكيم هلال،" من يتحكم في الصراع اليمني؟"، في:(2014/09/07)، **www.aljazerra.net/knowledge**.

المنحلة بقيادة اللواء علي محسن الأحمر، الأمر الذي استغله الحوثيون أحسن استغلال، كما أن، هذا الانقسام كان قد أثر سلبيا عل دحض تقدم الحوثيين في كل من عمران وصنعاء، من خلال الاختراق الحوثي للمؤسسة العسكرية ومن جهة أخرى تجد أن الحوثيين انتجوا صراعا جديدا مع حرب الاصلاح والقبائل الموالية له والتي كانت في وقت لاحق وقبل الثورة متعاطفة مع الحوثيين، وهذا من أجل تحييد اجهزة الدولة، غير أن الهدف الحقيقي كان السيطرة على المؤسسات العسكرية والامنية والاقتصادية للدولة وهو الهدف الذي بات واضحا للعيان بعد سقوط صنعاء في يد الحوثيين.

لقد بدأ الحوثيون زحفهم إلى العاصفة تدريجيًا، من خلال عزل والسيطرة على كل طرف سياسي، بانفراد، كما اعتمدوا سياسة ذكرية في ذلك، فبدأوا بمحاصرة دماج وإخراج أهلها، بحجة استهداف التكفيريين الأجانب الذين يدرسون في مركز أهل الحديث، وبعد أن تحقق لهم ما أرادوا، بدأوا بالتوجه إلى بعض مديريات محافظة عمران، وبدأوا بالتصعيد ضد قبيلة حاشد وقائدها حميد الأحمر، لتشدد المواجهات في فيفري 2014 بتفجير منزل الشيخ الراحل عبدالله الأحمر رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني لإصلاح، وسيطرة الحوثيين على عمران، ليسلكوا بعدها طريقهم نحو صنعاء متحججين بذلك على رفع الحكومة الدعم عن مشتقات النفط، مستغلين بذلك نهبهم لأعلب المؤسسات التابعة لحزب الاصلاح، الذي لم يستطع التصدي لزحف الحوثيين نحو صنعاء.[1]

لقد ساهم الرئيس السابق صالح في عودة الأزمة، وهو الأمر الذي يبين عدم تخليه عن السلطة بسهولة، حيث شهد مؤتمر الحوار تنسيقًا واضحًا بين جناح المؤتمر الشعبي العام الموالي لصالح وفريق الحوثيين، إضافة إلى ان أنصار الرئيس السابق شاركوا في التظاهرات التي نظمها الحوثيون المطالبة بإسقاط حكومة الوفاق وتطبيق ما جاء في مؤتمر الحوار (نظام الأقاليم)، حيث نجد أن تحالف صالح مع الحوثيين راجع إلى عدائها المشترك ضد حزب الاصلاح

[1] محمد جميع، **المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء**.(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص.5.

واتهامه بسرقة الثورة، إضافة إلى رفض الطرفين للمبادرة الخليجية ووصفها بالتدخل الخارجي، كما عمل صالح على تسهيل استيلاء الحوثيين على معسكرات موالية له، وببسط سيطرتهم على صعدة، فكانت المصالح المتبادلة والبراغماتية هي الجامع بين صالح والحوثيين، فالتاريخ السياسي لصالح يشهد على أسلوبه البراغماتي، ففي حين دعم صالح الحركة الحوثية عند نشأتها إلا أنه عاد وتصارع معها في ست حروب ابتداءً من 2004، في حين نجحت براغماتية الحوثيين في كسب وتعاطف جزء كبير من اليمن خاصة الحراك الجنوبي، لذلك يمكن تقبل التحالف الحوثي مع صالح في ظل المصالح المشتركة والعدو المشترك (حزب الإصلاح) سائرين على قاعدة عدو عدوي صديقي[1].

كما زادت الخلافات بين رئيس الوزراء اليمني "محمد باسندوة" والرئيس "هادي منصور" من تأزيم الوضع، خاصة بعد استقالة الأول واتهامه للثاني بالتفرد بالسلطة وعدم اشتراك الحكومة في تسيير شؤون البلاد، كما أدى سيطرة الحوثيين على ميناءي ميدي والصليف باعتبارهما منفذًا بحريًا للتهريب وتزويد المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون بالأسلحة إلى عزمهم المسلح على العمل المسلح وعدم الاكتراث للحل السياسي[2].

ليتحول الوضع في اليمن إلى صراع بعد التدخل الإيراني وتمدده في اليمن عبر دعم حركة "الشباب المؤمن" الحوثية في تكرار لنسخة حزب الله اللبناني، غير أن هذا الدعم الإيراني للحوثيين لم يكن وليد اللحظة، بل بدأ منذ قبل نشأة الحركة الحوثية من خلال بدر الدين الحوثي، وكانت إيران قد دعمت الحوثيين بمختلف الوسائل العسكرية الاعلامية والاستخباراتية، حيث يهدف التدخل الإيراني في اليمن إلى تصدير الثورة الإيرانية، ونقطة جذب لصراع القوى

[1] ناصر يحي، " التحالف المي في اليمن". في: (2013/01/26)، **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions**.

[2] **المرجع نفسه**.

الاقليمية والدولية من خلال موقع اليمن الاستراتيجي، وايجاد موطئ قدم لها في منطقة باب المندب من أجل التوسع في الخليج العربي وضرب وحدة الصف الخليجي.[1]

يبدو أن قوة الحوثيين ونشاطهم في اليمن والتمدد فيه، إنما يعود للعامل الخارجي المتمثل في الدعم الإيراني، كما استفاد الحوثيون من حالة الصراع الاقليمي بين السعودية وايران، فالرفض الحوثي للمبادرة الخليجية أو أي حل ترعاه الدول الخليجية خاصة من السعودية انما كان بإيحاء ايراني، فرغم الخلافات المذيبة بين الحوثية والشيعية في إيران، إلا أن العلاقة القائمة بينهما هي علاقة سياسية براغماتية تخدم الطرفين، ففي جزء يريد الحوثيون دعم المصالح الايرانية، اضافة لإطلال اليمن على مضيق باب المندى الذي يعبره يوميا 3.2م برميل، وللأهم من هذا هو موقع اليمن في الخاصرة السعودية، ومحاولة تطويقها من الجنوب.[2]

وفي ظل التدخل الايراني تدخلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الصراع، ففي مارس 2015 قادت السعودية تحالفا شاركت فيه أكثر من عشر بلدان من الشرق الأوسط وشمال افريقيا متعهدة بالدعم العسكري من أجل إخماد التمرد الحوثي وإعادة هادي منصور إلى الرئاسة، وهو الذي فر إلى السعودية بعد اقتحام القصر الرئاسي في صنعاء. من خلال ما سمي ب"عاصفة الحزم" كمرحلة اولى. وعملية "إعادة الأصل" كمرحلة ثانية، إضافة إلى تزويد المقاتلين المؤيدينلهادي بالسلاح والمعدات وحتى التدريب، كما تتضمن هذه العمليات ايصال المساعدات الانسانية للمناطق المتضرر خاصة في عدن.

إن مجريات الأزمة اليمنية المتسارعة أدت إلى حتمية أقلمة الصراع في اليمن، خاصة من الجانب السعودي، والذي يرى نفسه معزما بالتدخل في الصراع، رغم أنه جاء متأخرا نوعا ما. حيث سعت السعودية إلى كبح جماح السياسة الخارجية الايرانية في الاتفاق النووي

[1] دراسة،" التدخل الايراني المتصاعد في اليمن يهدد استقراره"، **جريدة** العرب، ع 9542،(28/04/2014)، ص6..

[2] نبيل البكيري، "حقيقة التدخل الايراني في اليمن". في: (2013/04/25)، **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions**

الغربي، والدور الايراني في العراق. خاصة بعد حسم قضية الملف النووي الايراني والترحيب الغربي بسيطرة طهران على العراق وهو ما يشكل تحدّيا للمطقة الخليجية مستقبلا ولأمنها رغم قلة مستوى الدعم الايراني للحوثيين في اليمن مقارنة بدعها للمليشيات الشيعية في العراق أو للنظام السوري أو حزب الله بحكم عدم سيطرة إيران التامة على الحوثيين، دون أن ننسى خطر القاعدة في اليمن وفرعها الجديد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام، بالرغم من ضبابية دوره في المنطقة.[1]

أصبحت اليمن نتيجة ما سبق عبارة عن ساحة صراع ليس داخلي فقط بل اقليمي بين الطرف الخليجي والطرف الايراني، وحتى دولي بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا، آخذا لذلك شكل الحرب بالوكالة، وهو الأمر الذي يصعب من حل الأزمة نتيجة كثيرة المدخلات والمؤثرات في الصراع في اليمن وتنوع بينصراع سياسي، عقائدي، طائفي وصراع نفوذ ومصالح، ما يعقد من امكانية التكهن بمآلات الصراع القائم في اليمن، من خلال التفاعل الدولي في قضايا الثورات العربية من مطلق ادارة الأزمة[2].

إذن أن التمدد الإيراني لا يؤثر الوضع في المنطقة الخليجية فحسب بل يزيد من تأزم الوضع الدولي المتأزم اصلا نتيجة التنافس الدول حول المصالح الكبرى وأهميتها التجارية، في حين تسعى الولايات المتحدة الامريكية لحماية نفوذها ومصالحها في الخليج[3]، خاصة مع مجيء الرئيس الامريكي الجديد "دونالد ترامب" الذي أبدى امتعاظه من الملف النووي الايراني، كما يعتبر اقل استعدادا من الرئيس السابق أوباما لغض الطرف عن السياسات الايرانية، الأمر الذي

[1] ألكسندر مترسكي، **الحرب الاهلية في اليمن: صراع معقد وافاق متباينة**. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)،،ص.7.

[2] سلمان العماري،" اليمن من الثورة الشعبية إلى الحرب الأهلية".مجلة البيان، ع 348،(2016/5/5). في: (2017/4/6)، http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx.

[3] نبيل البكيري،" التمدد الايراني في اليمن". جريدة العرب الدولية، العدد 12642، 9 جوان 2013.

سيؤثر في التعامل الامريكي مع في الصراع في اليمن، ضد ايران والحوثيين التي أطلقتها الحكومة اليمنية في جانفي 2017 بمساندة قوات التحالف العربي.[1]

كما أن اختلاف نظرة الإدارة الجديدة للصراع في اليمن، وللحرب ضد تنظيم الدولة في العراق والشام (داعش) ومكافحة الارهاب ككل، يمكن أن تكون نقطة تحول في الصراع في اليمن، في ظل عقيدة الحزب الجمهوري في المحافظة على الحلفاء الاقليميين في منطقة الخليج. وأبرزهم السعودية، وما يعزز هذا هو زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 20 ماي 2017. من خلال القمة الاسلامية العربية الأمريكية، وهي الزيارة التي ستجمعه ايضا مع قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأهم محاور الزيارة مبيعات الأسلحة السعودية واجراء مباحثات حول الصراع في المنطقة خاصة في اليمن، اضافة إلى الانشطة الايرانية المزعزعة لاستقرار المنطقة في رسالة مفادها أن الولايات المتحدة الامريكية تقف مع حلفائها المقربين في المنطقة.[2]

[1] "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،" الصراع اليمني:" امكانية الحل في ظل التصعيد". في: (2017/3/2)، **https://www.alaraby.co.uk/opinion**/.

[2] روبرت دانين، "ترامب في السعودية". **صحيفة العرب**، س 39، ع 10636، (2017/05/18)، ص.7.

المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من الصراع في اليمن.

تأتي أهمية المواقف من خلال تحديد توجهات الدول نحو قضية ما، وفي الصراع اليمني، نجد هناك مواقف دولية، وأخرى إقليمية تعبر عن مدى اهتمامها بالصراع في اليمن.

المطلب الأول: المواقف الإقليمية من الصراع في اليمن.

تتشكل أهم المواقف الإقليمية من الصراع في اليمن في الفاعلين الإقليميين في المنطقة في صورة دول الخليج وأبرزها السعودية وإيران، إضافة إلى كل من تركيا ومصر .

- مواقف دول الخليج:

لقد شابه موقف دول الخليج من الأزمة في اليمن بصفة عامة الكثير من الضبابية والتقلبات، فمنذ اندلاع ثورة اليمن في 2011 كانت المواقف الخليجية متناقضة، نتيجة تضارب المصالح السياسية بين دول مجلس التعاون، ففي الوقت رأت فيه المملكة العربية السعودية الحوثيين على أنهم جماعة الإرهابية، ذهبت الحكومة القطرية إلى اعتبار جماعةالحوثي أحد مكونات المشهد السياسي في اليمن.[1]

عند اندلاع الثورة في اليمن كانت دول الخليج تنظر إليها على أنها أزمة سياسية بين الشباب الثائر ومطالبه ونظام الحكم في اليمن بقيادة علي عبد الله صالح، ووفقا لهاته النظرة سعد دول مجلس التعاون لمحاولة إيجاد لهذه الأزمة بعقد المؤتمرات واللقاء مع الطرفين والتشاورات لتصل في الأخير إلى تقديم مشروع حل لهذه الأزمة في صورة المبادرة الخليجية والتي اعتبرها الشاب اليمني بعد خيبة أملهم سببا في إجهاض الثورة، نظرا لتسييس مخرجاتها إضافة إلى إستبعاد الشباب اليمني من نتائج هذه المبادرة.

[1] محمد الندماني ،"دعوة إلغاء مجلس التعاون ودول الخليج العربي". مجلة الفلق، في: (13مارس2014)، **http://www.alfalq.com/?p**.

وفي موقف آخر يدل على تناقضات المواقف الخليجية خاصة مع بداية الأزمة، غض دول المجلس النظر على الممارسات التي كان يقوم بها جماعة الحوثي المسلحة في اليمن، في حين كانت تعمل على زعزعة وضرب حزب التجمع اليمني للإصلاح ممثل حركة الإخوان المسلمين في اليمن، ليظهر التناقض من جديد في مؤتمر الحوار حين صُنفت جماعة الحوثي بالانقلابية، في حين دعا وزير الخارجية القطري خالد العطية الحوثيين إلى مؤتمر صحفي مشترك مع "عبد اللطيف الزياني" أمين عام المجلس.[1]

تمثل السعودية أكبر الدول المتضررة من الصراع في اليمن لذلك، فالموقف السعودي كان من أكثر المواقف المؤثرة على مسار الأزمة في اليمن، وينطلق الموقف السعودي من تاريخ العلاقات السعودية اليمنية وامتداد الإرث تاريخي وأزمات مصيرية واجهت البلدين، لذلك نجد أن الدور السعودي في اليمن كان بمثابة القائد لدور مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فأضحى الموقف السعودي الأكثر تأثيرا على المشهد العام للأزمة اليمنية.[2]

فالموقف السعودي كان من بداية الصراع مع رحيل الرئيس صالح منحازًا للشرعية خاصة بعد انقلاب الحوثيين وسيطرتهم على صنعاء وظهور النيّة الإيرانية في التمدد، وهو الأمر الذي أثر على سير العمليات العسكرية فيما بعد.

- موقف إيران:

يعتبر للموقف الإيراني إلى جانب السعودي من المواقف المؤثرة في المشهد اليمني نظرا لأن السعودية وإيران يمثلان طرفا الصراع في اليمن، ويمكن قراءة الموقف الإيراني تجاه الصراع في اليمن بتتبعه عبر مسار ومراحل الصراع اليمني ومراحله فيما يلي:

---

[1] محمد صالح ،" موقف الخليج من الأزمة اليمنية : تتناقض غموض ومساعي للحل" . في: (15مارس2015)، **http://yemen-press.com/news44466**.

[2] علي حسين الشاطر،" الأزمة والدور السعودي " .جريدة الرياض ، العدد 15758. في: (16 أوت 2011)، **http://www.almethaq.net/news/news-22487**.

في مرحلة الثورة كان الموقف الإيراني مؤيدًا للثورة اليمنية سواء المواقف الرسمية أو موقف التيار المحافظ، مؤكد من اجل الثورات العربية هي بوادر يقظة إسلامية مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية، واعتبارها حسب قائدة الثورة الإسلاميةعلي خامنئي جزء من صمود الشعب الإيراني وجهاده، وهو ما أكده في خطبة الجمعة التي ألقاها بمناسبة انتصار الثورة الإسلامية، إضافة إلى التبشير بنظام شعبي على أساس الدين على الطريقة الإيرانية، وهو موقف إيران قبل إتضاح مسار الصراع .[1]

ـ في مرحلة المبادرة، تحفظت إيران على المبادرة الخليجية باعتباره انحرافاً عن الثورة الشبابية اليمنية وإخراجها من معادلة الصراع واحتواءً لها، كما اعتبرتها إيران تسويقًا للمشروع السعودي .

ـ في مرحلة الحوار الوطني، ومع محاربة السعودية وبعدم غربي لحركة أنصار الله والحراك الجنوبي للمستقل، وفي حين كانت مخرجات الحوار هو تقسيم اليمن الستة أقاليم، حدث اغتيال لمندوبا حركة أنصار الله، فكان الموقف الإيراني داعما لحركة أنصار الله والحركات المطالبة باستقلال القرار اليمني من التدخل السعودي.

ـ مرحلة عاصفة الحزم، وجاءت فيه رفض إيران لما أسمته بالعدوان ودعم المقاومة اليمنية ضده، ووصف خامنئي الحرب السعودية بالعمل الصهيوني في غزة، أما روحاني فقد اعتبره خطأً استراتيجياً لحكومة مبتدئة، وطالب السعودية بالوقف الفوري للحرب على اليمن.[2]

- **الموقف التركي:**

بالنسبة لتركيا لم تكن الثورة اليمنية تشكل اهتماماً كبيرا لها مقارنة مع الثورات الاخرى ولم يتعد الموقف المباركة والتحية للشباب الثائر في اليمن نظرا لعدم وجود مصالح تركية في اليمن، ويتبين هذا من خلال تصريح وزير الخارجية التركي بأن الوضع في اليمن غير مطمئن

[1] فراس أبو هلال، **إيران والثورات العربية : الموقف والتداعيات** . (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص.3.

[2] حسن أحمد ديان " الموقف الإيراني من تطورات اليمن: وجهة نظر إيرانية ". في: (25جوان2015)، **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/20156257592656750**.

وحين سؤل عن موقف بلاده من الثورة اليمنية أعقب قائلا أن الهدف الرئيسي هو وحدة اليمن وتجنب حدوث صراع طائفي وهو ما يوضح عدم الاهتمام الكبير بالوضع في اليمن.[1]

أما بخصوص عاصفة الحزم فجاء الموقف مؤيدا للعمليات التي تقودها السعودية معللة موقفها بانتهاك الحوثيين قرارات مجلس الامن وعدم الاستجابة للدعوة الى الحوار ونيتهم في السيطرة فقط، كما جاء في الموقف التركي التذمر من التوسع الايراني في المنطقة والذي يمكن ان يضر بالمصالح التركية في سوريا، في حين كان هناك تقارب تركي سعودي بالتزامن مع تولي الملك "سلمان" الحكم في السعودية، غير أن تركيا لم تساهم في عملية عاصفة الحزم، نظراً لتفضيل تركيا للمقاربة السلمية والحل السياسي وأيضا لطبيعة العلاقة التي تحكمها مع روسيا حليف ايران .

- الموقف المصري:

لم يكن الموقف المصري ازاء المشهد السياسي اليمني ظاهرًا أو فاعلاً على الساحة في أول مراحل الصراع في اليمن إلا ابتداءً من المبادرة للخليجية نظرا لانشغال مصر بشؤونها الداخلية باعتبار أنها إحدى أول الدول التي شهدت حراكاً سياسياً، وكانت مصر قد أيدت المبادرة الخليجية وانتقال السلطة معتبرين أن سبب عدم إيجاد حل سياسي للازمة اليمنية هم الحوثيون مدعومين بإيران غير أن الموقف المصري لم يكن له ذلك التأثير الهام على الساحة السياسية والامنية في اليمن.

وأبرز المواقف المصرية في الشأن اليمني هو موقف المشاركة في التحالف العربي وعملية عاصفة الحزم دعمًا لشرعية الرئيس "هادي منصور"، رغم أن هذا الموقف حمل الكثير من التناقض نظرا لما أكد حول قيام عناصر من جماعة الحوثي قبل عملية عاصفة الحزم

[1] محمد محمود الرنتيسي، " الموقف التركي من اليمن: الأسباب والتطورات". في: **http://www.aljazeera.net**. (29/03/2015), **/knowledgegate/opinions**

في مقابل الموقف الخليجي الداعم للانقلاب العسكري في مصر في ظل شرعية مرسي للحكم، وهو ماينظر إليه على أنه موقف براغماتي، كما يمكن تفسير الموقف المصري في محاولتها تجنب التهديدات القائمة في ظل السيطرة الحوثية الإيرانية على مضيق باب المندب وهو الامرالذي قد يؤثر على الملاحة في قناة السويس التي تعد مصدر الدخل الرئيسي لمصر إضافة الي تلاقي مصر والسعودية والامارات في العداء المشترك لإيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين.

إضافة إلى المساعدات المالية التي كانت تقدمها السعودية لمصر سواء في عهد السيسي أو حتى ابان الثورة المصرية من اجل دعم النظام المصري ضد صعود الحركات الاسلامية في صورة الاخوان المسلمين ففي 24 ماي 2011 قدمت السعودية دعم لمصر يتضمن مليار دولار في شكل وديعة مع شراء سندات خزينة ب 500 مليون من أجل دعم الاقتصاد المصري الذي كان يفتقر الي السيولة .[1]

المطلب الثاني: المواقف الدولية من الصراع في اليمن.

تعتبر المواقف الدولية من الأمور المهمة والمؤثرة في أي نزاع داخلي، إقليمي أو دولي، كون مواقف الدول ما هي إلا تعبير عن آراء المجتمع الدولي، التي تعتبر أساسية في حراك النظام، الدولي، وأبرز المواقف الدولية المؤثرة هي مواقف الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وروسيا، حيث تنطلق في إبداء مواقفها من خدمة مصالحها الخاصة، هذا بالإضافة إلى مواقف المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة التي كانت المنظمة الأبرز في لعب دور الوسيط في الصراع في اليمن

- **موقف الولايات المتحدة الأمريكية:**

إن مواقف الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة لها الكثير من الأهمية باعتبارها أحد الفواعل المؤثر والمتحكم في النظام الدولي ككل، خاصة في قضايا النزاعات، ولقد

[1] ألفت الكحلي، " لماذا تغير موقف مصر من اليمن". في: (26مارس2015)، **http://www.dotmsr.com/details**/.

كان الموقف الأمريكي من الثورة اليمنية في بادئ الأمر، هو الاشادة بمبادرة الرئيس اليمني السابق صالح التي أعلن من خلالها عدم ترشحه مجددًا لعهدة جديدة وعدم توريثه للسلطة وإصلاحات أخرى، حيث اعتبرها الرئيس الأمريكي خطوات إيجابية، ونظرًا للتخوف الأمريكي من تدهور الوضع في اليمن الذي سينجم عنه فسح المجال أكثر أمام تنظيم القاعدة، دعا السفير الأمريكي بصنعاء الاطراف للحوار وهو ما يدل على حرص المسؤولين في الحكومة الأمريكية على الاستقرار في اليمن على حساب الثورة الشبابية، لذلك فقد حيت السلطة الأمريكية بمبادرة صالح مارس بتفل نظام الحكم من رئاسي الى برلماني، وللاستفاء على دستور جديد، وحتى بعد مجزرة جمعة الكرامة بقي الموقف الأمريكي في نفس المسار (الحرص على الاستقرار) حيث أبدأ الرئيس الأمريكي باراك أوباما لتغيير سياسي في اليمن يلبي طموحات الشعب اليمني[1].

بدأ التغير في الموقف الأمريكي بعد مقتل 17 شخصا في تعز، لتوجه انتقادًا حادًا لأعمال العنف في اليمن، معبرة (و .م. أ) على ضرورة الانتقال السلمي للسلطة، ومرحبةً بذلك بالمبادرة الخليجية التي رأت فيها حلًا للأزمة، كما حرصت على دعم للمبادرة من خلال رؤية تمثلت في توقيع اتفاق صالح مع أحزاب اللقاء المشترك برعاية واشنطن، وتتوالى لقاءات السفير الأمريكي في صنعاء مع أطراف التحاور من الحكومة اليمنية والمعارضة والثوار[2].

بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء أبدت الإدارة الأمريكية تخوفها من انهيار الوضع في اليمن خاصة الوضع الأمني في ظل التوسع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ودخوله في نزاع مع القاعدة، هذا الأخيرة التي تشن عليها الولايات المتحدة حربًا، بدعم الحكومة اليمنية، عبر أن استقالة هادي وحدوث فراغ سياسي، كان سيوقف هذه الحرب التي

[1] عبد الله عبد الحليم أسعد عبد الحليم، "**الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال (2010–2011)**"، (أطروحة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العوم السياسية، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، 2012)،ص. 121.

[2] **المرجع نفسه**، ص .124.

تتطلب دعم الرئيس اليمني الذي يوافق شخصيًا على الضربات الأمريكية، لذلك كانت الإدارة الأمريكية تحرص على الشرعية في اليمن[1].

في فترة العمليات العسكرية أبدى الرئيس الأمريكي باراك أوباما عملية عاصفة الحزم، إضافة إلى تقديم مساعدة لوجيستية ومخابراتية لدعم قوات التحالف العربي في حربهم ضد الحوثيين في اليمن[2].

من جانب آخر رأت الإدارة الجديدة الأمريكية برئاسة "دونالد ترامب" بسياسة مغايرة عن سابقتها في شبه الجزيرة العربية فمنذ تولي الرئيس الأمريكي ترامب الحكم، كانت اليمن أولى ساحات التصعيد العسكري ضد القاعدة وتنظيم الدولة خاصة بعد عدم حسم الحليف السعودي للصراع اليمني[3] خاصة بعد زيارة الرئيس الأمريكي الجديد للسعودية والتي كللت بعقود تخطت قيمتها 380 مليار دولار بينما عقود تسلح، ما يوحي بدعم أمريكي ولو مبدئيا للسعودية في صراعها مع الحوثيين في اليمن.

- الموقف الروسي:

تميز الموقف لروسي من التحولات السياسية في الوطن العربي، بصفة عامة بتفاوت الاهتمام، والتحفظ المنسي وبطء ردة الفعل، ففي الحالة اليمنية التي بدأت الاضطرابات فيها منذ بداية فيفري، إلا أول بيان رسمي من النظام الروسي وعلى لسان خارجتها لم يصدر إلاّ في 12 مارس، وجاء موقفها مؤكدًا على يمن موحدة، معبرًا عن إمكانية قدرة اليمنين ذاتيا تجاوز التحديات المتحدة، ومستقبل قائم على الحوار والاحترام المتبادل، وعبر عملية سياسية وطنية واسعة النطاق، تعمل على إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما عبرت موسكو عن

[1] موقع المركز العربي، "خيارات الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن بعد الانقلاب الحوثي"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص.2. في: (2015/01/29)، **http://www.dohainstitute.org/release/9116e1ee-755a**

[2] هبا أشرف، مواقف الدول العربية والغربية من عاصفة الحزم" في: (2015/03/29)، **http://www.elfagr.org/16**

[3] عادل الأحمدي، "سياسة ترامب في اليمن: تصعيد عسكري وتراجع سياسي،" في: (2017/05/08)، **https://www.alaraby.co.uk/politics/2017**.

معارضتها لاستخدام القوة لحل الوضع في اليمن وأهمية وحدته، في موقف يشبه الحياد، ويأتي الموقف الروسي لاعتبارات المصلح الروسية وحجم التعاون المحدود مع اليمن، إضافة إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وطبعا التي ليس لها أهمية استراتيجية، والخوف من المد الشوري ووصوله إلى الجوار الروسي، خاصة في منطقة القوقاز، إضافة إلى إحباط موسكو لمشروع قرار في مجلس الأمن بدين الرئيس اليمني ليبقى التأثير الروسي محدود[1]

لكن بعد تأزم الوضع وفي مرحلة الصراع في اليمن ومع بداية عملية عاصفة الحزم بدأ الموقف الروسي يظهر للسطح من خلال تحفظها من العملية، حيث دعا الرئيس الروسي بوتين إلى احترام سيادة الدول، ويأتي هذا الموقف من تخوف روسيا من إسهام العملية من إضعاف حلفائها (إيران) لصالح حلفاء أمريكا، وهو ما سيؤدي تلقائيا إلى تغييرات في الملف السوري، إضافة إلى أن نجاح العملية يؤدي لتعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة وهاما يشكل خطرًا لروسيا خاصة مع تدهور علاقتها بالاتحاد الأوربي، وللأهم من هذا كله هو أن نجاح التحالف العربي في عمليات العسكرية في اليمن قد يؤدي إلى تكرارها في دول أخرى سوريا مثلا[2].

- الموقف البريطاني والفرنسي:

لم يكن الموقف البريطاني والفرنسي في بداية الأزمة مؤثرًا، نظرًا للتوجهات البريطانية والفرنسية واهتمامها بدول أخرى من دول الربيع العربي، خاصة في مصر وليبيا، وأهم المواقف لهما، كانت مع بداية عملية عاصفة الحزم مؤيدين بذلك لها ولشرعية الرئيس منصور هادي وإدانة الحوثيين، فعلى الصعيد البريطاني أعرب المتحدث باسم الحكومة البريطانية " إدوين سموال" عن دعم بلاده للتدخل العسكري السعودي بطلب من الرئيس هادي وعبر كل الوسائل، في حين أعربت الخارجية الفرنسية عن نفس الموقف.

[1] نورهان الشيخ، "الموقف الروسي من الثورات العربية: رؤية تحليلية"، التقرير الاستراتيجي التاسع، ص. 287. في: (2017/04/25)، **www.albayan.co.uk/Fileslib/articleimages/takrir/**

[2] عماد حمدي، "لماذا تعارض روسيا التدخل العسكري العربي في اليمن،" في: (2017/04/25)، **www.dotmsr.com/** .

- موقف الأمم المتحدة:

لقد جاءت مواقف الأمم المتحدة في صورة مبعوثي الأمم المتحدة جمال بن عمر وإسماعيل ولد الشيخ أحمد وعلى شكل قرارات لمجلس الأمن أهمها:

- 21 أكتوبر 2011: قرار مجلس الأمن2014 أعربت فيه قلقها إزاء الوضع في اليمن

- 12 جوان 2012: قرار مجلس الأمن 2051 استمرار في القلق وحث الأطراف اليمنية بدور فعال الانتقال السياسي، وتكليف جمال بن عمر كمبعوث أممي لليمن.

- 26 فيفري 2014: بعد مؤتمر الحوار وجاء تحت الفصل السابع حذر من اتخاذ تدابير تعرقل العملية السياسية في صورة دعم للرئيس منصور هادي.

- 15 فيفري 2015: قرار مجلس الأمن 2201 استنكار أعمال العنف وضرورة سحب الحوثيين مسلحيها من المؤسسات الحكومة.

- 24 فيفري 2015: قرار 2204 بتجميد الأصول وحظر السفر حتى 26 فيفري 2016.

- 14 أفريل 2015: قرار 2216 كمقترح من دول الخليج، يطالب الحوثيين بموقف القتال وسحب قواتهم من صنعاء وفرض عقوبات جديدة تمثلت في تجسيد الأرصدة[1].

[1] باسم المنذحجي، "مخاطر خارطة الأمم المتحدة، لحل الأزمة اليمنية". في: (2015/04/28)، **www.dotmsr.com**/.

خلاصة الفصل:

يبدو أن اليمن تاريخياً كانت ساحة صراع سياسي وفكري بين فواعلها الداخلية، مع التدخل الدائم للعامل الخارجي فيها، كما لم تحظ اليمن بوحدة يمنية حقيقية، حتى بعد استقلالها الكلي، وما يلاحظ في ذلك أنها استقلت كلياً عبر مراحل، حتى الوحدة اليمنية1990، مهددة بحالة الصراع القائمة في اليمن، والتي كانت نتائجها هي السبب أصلا في الصراع في اليمن، حيث لم تكن لها رؤية مستقبلية لوحدتها، فكانت نتائج ومخرجات هذه الوحدة سبباً في الصراع القائم في اليمن، من خلال بعث حركة الحوثي في الساحة اليمنية، والتي بدعم من إيران أصبحت التهديد الأكبر في اليمن على غرار القاعدة وتنظيم الدولة في العراق والشام، واتخذ الصراع في اليمن مسارًا خطيرا فتحول من مجرد مظاهرات واحتجاجات ومطالب شبابية، إلى أزمة حاول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حلها، لكن الأمور جرت عكس ذلك، فتتحول الأزمة إلى صراع

ولقد تعددت المواقف من الصراع في اليمن من إقليمية إلى دولية، وكانت أبرز المواقف الإقليمية، الموقف الإيراني والسعودي والذي يعتبر ترجمةً لتوجهاتهما، أما المواقف الدولية فتمثل أبرزها في الموقف الأمريكي، الروسي، البريطاني والفرنسي، والذين بدورهم يعبرون عن مصالحهم من خلال هذه المواقف، كما ساهمت منظمة الأمم المتحدة بموقفها في محاولة حل هذا الصراع.

الفصل الثالث

مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ظل الصراع في اليمن.

المبحث الأول: أثر التوجهات الإيرانية في الخليج العربي.

المطلب الأول: تاريخ الأطماع الإيراني في منطقة الخليج.

المطلب الثاني: انعكاسات التوسع الإيراني في اليمن.

المبحث الثاني: التوجهات الخليجية تجاه الصراع في اليمن.

المطلب الأول: أهمية اليمن بالنسبة لدول الخليج.

المطلب الثاني: التحالف العربي وفعاليته في الصراع اليمني.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال الصراع في اليمن

المطلب الأول: سيناريو التفكك.

المطلب الثاني: سيناريو الاتحاد وإمكانية توسع المجلس.

المطلب الثالث: السناريو الاتجاهي (بقاء الوضع).

انطلاقاً من دراستنا لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من الناحية النظرية، إلى جانب تطرقنا للصراع في اليمن، خلفياته، أسبابه، ومساره، سنحاول التطرق إلى أهم مخرجات هذا الصراع، والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي من أبرزها، ظهور التمدد الإيراني في اليمن من خلال الاستراتيجية التي تتبعها إيران في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، ومنه فسنحاول في هذا الفصل أن نعطي رؤية مستقبلية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول التوجهات الإيرانية في منطقة الخليج، وسنتطرق فيه إلى تاريخ الأطماع الإيرانية في المنطقة، إضافة إلى انعكاسات التوسع الإيراني في اليمن، أما المبحث الثاني ففيه نتطرق إلى التوجهات الخليجية إزاء الوضع في اليمن، ابتداءً بأهمية اليمن بالنسبة لدول الخليج، ثم عملية عاصفة الحزم والتحالف العربي، وسنحاول أنهاء الفصل بمبحث ثالث نتناول فيه السيناريوهات المحتملة لمستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مطالب ثلاث يحوي كل مطلب عل سيناريو من السيناريوهات.

المبحث الأول: أثر التوجهات الإيرانية في منطقة الخليج.

تعتبر إيران من أكثر الدول اهتماماً بمنطقة الخليج، نظرا لما تحمله المنطقة من أهمية لها، وتحاول من خلال ذلك أن تلعب دوراً إقليمياً فاعلاً في المنطقة.

المطلب الأول: تاريخ الأطماع الإيراني في منطقة الخليج.

تمثل منطقة الخليج أهم المواقع الاستراتيجية في العالم، فلقد حظيت باهتمام كبير عبر التاريخ كمسلك مائي أو طريق تجاري، كما كانت محلاً لأطماع الدول الكبرى أبرزها المملكة المتحدة قديماً ثم الولايات المتحدة الأمريكية حاضراً، أو دول إقليمية كإيران، نظراً للموقع الجغرافي المميز للمنطقة وامتلاكها لأهم موارد الطاقة الغاز والنفط مما جعلها تتبوأ مكانة عالية الاهتمام على المستويين الإقليمي والدولي.

تمتلك دول الخليج العربي احتياطات بترولية هائلة، فالسعودية تمثل أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، إذ يبلغ احتياطي النفط فيها إلى 264.2 مليار برميل، أي 25% من احتياطي النفط العالمي تليها العراق، لذلك فالأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها الخليج شكل أطماع وتنافس بين قوى النظام الدولي، الأمر الذي أثر على استقرار المنطقة وأمن دول الخليج العربية[1].

وما زاد من حالة عدم الاستقرار هو دول الجوار الخليجية ذاتها ومن أبرز هذه الدول نجد إيران التي تعتبر الدولة الأبرز المهددة لأطماع الدول الكبرى في المنطقة الخليجية، والتي من جهة أخرى تعد الفاعل الاقليمي الأبرز في الخليج العربي والمهددة لأمن ودول المنطقة أبرزها دول مجلس التعاون، من خلال المشروع الإيراني الفارسي في المنطقة، وتصدير الثورة الإيرانية فيها.

[1] سليم كاطع علي، " التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي: الدوافع والرئيسية"، **مجلة دراسات دولية** ، العدد 45، ص. 137.

فلقد أبدت إيران معاداتها لدول الخليج العربية والدول ذات العقيدة السنية منذ أيام الدولة الفاطمية التي قامت على رأس الدعوة الشيعية، فكان الفاطميون يحرصون على صفة الامامة، وقد أولت للدعوة الفاطمية عناية كبيرة، كما كان الفاطميون يرغمون أهل السنة على إقامة الشعائر الشيعية، مرورًا بالدولة الصفوية التي زاد فيها العداء تجاه السنة، لتبدأ محاولة السيطرة على المناطق الاسلامية وتصدير المعقد الإيراني، وهو ما يلاحظ في الاستراتيجية الإيرانية في العراق الذي كان أحد أطماع النخب الإيرانية، التي كانت تهدف إلى احتواء شيعة العراق من خلال أحزاب موالية لإيران، كما أن السيطرة الإيرانية على العراق يمنحها ورقة ضغط سياسية تساوم بها في الساحة الدولية حول ملفها النووي.[1]

أما عن بداية التوسع الإيراني على حساب دول مجلس التعاون فقد بدأت قبل خروج الاستعمار البريطاني من المنطقة، متخذا بذلك شكل احتلال الجزر ومناطق خليجية، ففي سنة 1904 قام مدير الجمارك الإيرانية بزيارة جزر الطنب وأبري موسى وأمر بإنزال أعلام الشارقة العربية واستبدالها بأعلام إيرانية، إلا أن تدخل الممثل البريطاني أعاد الأمور إلى نصابها.

بعد الانسحاب البريطاني، رأت إيران في ذلك فرصة لتحقيق أطماعها التوسعية، متخذة بذلك شكل الوصاية على دول الخليج نتيجة الفراغ الناتج عن الانسحاب ، خاصة مع التحالف الأمريكي الإيراني وفق مبدأ نيكسون الهادف لحماية مصالح الرأسمالية، وفي 1977 أعلنت الحكومة الإيرانية احتلالها لجزر طنب الكبرى الصغرى وأبي موسى، وهي الواقعة التي أثيرت في الأمم المتحدة بناءً على طلب المندوب العراقي، كما حاولت دول مجلس التعاون حل المشكل الذي كان من بين أسباب قيام المجلس، فأعلنت في قمة أبو ظبي 1998 تشكيل لجنة ثلاثية لحل المشكل مع إيران، غير أن الأخيرة رفضت الحل، ليتحول موقف

[1] السيد ابو داوود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**. (الرياض: العبيكان للنشر، 2014)، ص .155.

المجلس ويصبح أكثر تشددًا من خلال قمتي المنامة 2000 ومسقط 2001 حيث رفضت استمرار السيطرة الإيرانية على الجزر الثلاث والتأكيد على سيادة الإمارات عليهم[1].

الموقع الآخر والمهم في المنطقة الخليجية والذي كان ضمن الأطماع الإيرانية هو مضيق هرمز، فبعد الانسحاب البريطاني بدأت إيران بالعمل على أخذ دور قيادي في المنطقة، في ظل التعاون الأمريكي البريطاني في تشجيع إيران على تقمص هذا الدور، حيث أخذت إيران بالتوسع فسيطرت على مضيق هرمز بدعم أمريكي من أجل الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي إبان الحرب الباردة، وهو الأمر الذي كان وراء وصف الشاه إيران بشرطي الخليج، لتستمر إيران في السيطرة على الجزر الثلاث والمضيق بعد مجيء الثورة الإسلامية، معتبرة سيطرتها على هاته الجزر أحد الركائز الأساسية لتحقيق استراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما لم تتحقق هذه السيطرة على المضيق باعتباره في نظر القانون الدولي جزءًا من أعالي البحار، هذا المضيق الذي أصبح محور الحرب النفسية الإيرانية الأمريكية على هامش البرنامج النووي الإيراني، وبالتالي فإن الهدف الحقيقي وراء احتلال إيران للجزر الثلاث الإماراتية هو لفرض سيطرتها على مضيق هرمز، الأمر الذي يؤدي إلى الهيمنة على مصادر النفط في دول مجلس التعاون، إضافة إلى السيطرة على الملاحة في الخليج الذي تسميه إيران بالخليج الفارسي عوض العربي، وبالتالي الإحاطة بمنطقة الخليج ككل في محاولة السيطرة عليها[2]

لم تقف إيران عند هذا، بل تعد الأمر الجزر والمضائق، ليتحول لدول بأكملها، حيث كانت هناك ادعاءات إيرانية بأن البحرين تعود لإيران، حيث تعتبر مسألة الادعاءات الإيرانية في سيادتها على بعض دول الخليج، من أخطر الأمور في مسألة العلاقات الخليجية الإيرانية منذ القرن 19م، وفي مقدمة هذه الادعاءات، ادعاء إيران بسيادتها على البحرين

[1] تاج الدين جعفر الطائي، **استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**. (دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2015)، ص90

[2] **المرجع نفسه**، ص 97

باعتبارها كانت ضمن السيطرة الفارسية متحججة بالاتفاقية التي عقدت بين أمير منطقة شيزار عاصمة فارس الجنوبية الذي احتل البحرين والمقيم البريطاني في الخليج العربي الذي أشار فيها إلى أن البحرين مقاطعة فارسية، الأمر الذي أثر فيما بعد على استقرار البحرين خاصة مع قيام الثورة الإسلامية في إيران، لتتشكل فيها تنظيمات طائفية بدعم إيراني، لتعود إيران وتطالب بالبحرين كجزء من الجمهورية الاسلامية الإيرانية وتتجدد الدعوة بتبعية البحرين الإيرانية أكثر من مرة، مخلفة أعمال عنف كما حدث في 1994 حين اتهمت البحرين إيران في تمويل تنظيمات تهدف إلى قلب نظام الحكم، وبذلك يتضح أن الاستراتيجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون ثابتة، ومتجهة نحو الرغبة في السيطرة على منطقة الخليج ككل متخذة الورقة البحرينية كورقة ضغط تجاه دول مجلس التعاون[1]

يمكن القول أن إيران في إطار سياستها الخارجية عامة واتجاه دول مجلس التعاون خاصة ترتكز على أربعة مبادئ لتحقيق أهدافها، مرتكز جغرافي باعتبار إيران تقع في منطقة مفتوحة نحو الخارج، إضافة إلى سيطرتها على ممرات مائية هامة حيوية ومرتكز تاريخي وهو الذي يتلاءم مع المرتكز الجغرافي، فإيران تاريخيًا كانت لها سلطة على بعض الدول العربية إبان الإمبراطورية الفارسية التي كانت تمتاز بالهيمنة وحب التوسع، إضافة إلى المرتكز الديمغرافي والمرتكز العقائدي، حيث وجدت إيران في العقيدة الشيعية متراسًا يحمي قوميتها وثقافتها.

فالمرتكزات السابقة اتخذت منها إيران منطلقًا لتصدير ثورتها التي تهدف إلى التوسع وبسط نفوذها في المنطقة الخليجية كهدف أولي وفي منطقة الشرق الأوسط كهدف أوسع، مع الأخذ بالقضية الفلسطينية غطاءً للأهداف الحقيقة واستغلال الأقليات الشيعية في

[1] **المرجع نفسه**، ص 113

الدول الخليجية، والتي بدأت تؤتي أكلها ابتداءً من العراق الذي استطاعت إيران أن تكون المتحكم الأول فيه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق[1]

ويطفو للسطح في إطار العلاقات الخليجية الإيرانية الصراع الإيراني السّعودي، حيث امتازت العلاقات السعودية- الإيرانية في معظم مراحلها بالتنافس والصراع، باعتبار السعودية القوة الاقليمية الممثلة والمسيطرة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعي وصول روحاني للسلطة سنة كانت أبرز التوقعات تشير إلى التفاؤل إزاء العلاقات الإيرانية السعودية وتحسنها نظرًا لتاريخ روحاني على هذا الصعيد، فقد أدار المفاوضات مع السعودية في فترة حكم " هاشمي رفسنجاني"، إلا أن مجريات الأمور سارت عكس هذه التوقعات، التي افترضت أيضا أن الانفراج في الملف النووي الإيراني بين طهران والدول الكبرى برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سيتبعه تلقائيا انفراج في ملفات أخرى أبرزها الملفات الخليجية والصراع الإيراني السعودي، لكن رغم اتفاق جنيف في نوفمبر 2013 الذي تم التوقيع عليه بين طهران والدول الكبرى بشأن الملف النووي الإيراني، إلا أن العلاقات السعودية الإيرانية سارت نحو الأسوأ، فالتنافس الذي بدأت حدته في تزايد منذ 2005 بين السعودية وإيران، بدأ بأخذ شكل الصراع وتتصاعد حدته مع بداية التحولات السياسية في المنطقة العربية، ليزداد حدة الصراع مع الثورة السورية والاختلافات حولها، إضافة إلى القلق المتزايد نتيجة الاتفاق النووي مع الغرب 2015، ليتعاظم الصراع بينهما مع تعاظم الأزمة اليمنية، نتيجة الدعم الإيراني للحوثيين من جهة، والتحالف العربي (عاصفة الحزم) من جهة أخرى، هذا الأخير الذي يعد استمراراً لسياسة عدم المواجهة المباشرة بين البلدين، والتي جاءت من قناعة صانعي القرار في السعودية عدم جدوى المواجهة المباشرة مع الطرف الإيراني.[2]

[1] عبدالله فهد النفيسي، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**. ط2، (عمان: دار عمان للنشر والتوزيع، 2012)، ص98.

[2] فاطمة الصمادي، "إيران والسعودية: حدود التنافس والصراع"، **مجلة رؤية تركية**، س 5، ع 2، 2016، ص.118.

المطلب الثاني: انعكاسات التوسع الإيراني في اليمن.

يبدو أن أهداف سياسة إيران الخارجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية هو السيطرة على منطقة الخليج العربي، التي كانت ولازالت تقع في بؤرة اهتمامات السياسة الخارجية الإيرانية، لعدة أسباب منها ما يتعلق بهوية وتركيب النظام السياسي الإيراني ذاته، أو الموقع الجغرافي أو التطورات الإقليمية.

فمن الجانب السياسي البنيوي للنظام، نجد أنّ جميع السلطات بيد ولاية الفقيه وهذه المؤسسة تحتكر كافة السياسات في إيران وأهمها السياسة الخارجية، وقد أدى هذا الاحتكار إلى وجود توتر مزمن بين الدولة الإيرانية ومجتمعها، وهو الذي لا يظهر على سطح الحياة السياسية الإيرانية، وذلك راجع إلى افتعال النظام الإيراني دئما ما يفتعل للمشاكل في كل فرصة مواتية من أجل إبعاد النظر عن الوضع الداخلي الإيراني وعدم استغلاله من الخارج، بحيث ينتج تماسكاً داخلياً، وتعتمد ولاية الفقيه في إتباعه لهذا السياسة على مبرر موجد في الدستور الإيراني، فالمادة 152 منه تنص في فقرة منها على أن السياسة الخارجية لإيران تقوم على حماية جميع المسلمين، أما المادة 154 فتنص على أن جمهورية إيران الإسلامية تعتبر سعادة جميع المجتمع البشري قضيةً مقدسة، وأنها تعتبر الاستقلال، والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وبالتالي فإن جمهورية إيران تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، حسب ما جاء في الدستور الإيراني، حيث نلاحظ تناقض في نص المادة 154 خاصة بين نصرة المستضعفين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فكيف يكون هذا الدفاع بدون تدخل في الشؤون الداخلية.[1]

[1] أشرف محمد كشك، " معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية." في : (2017/05/20)، **http://platform.almanhal.com/Files/?ID**.

يمكن القول أن أهمية الموقع الجغرافي لإيران ضمن المنطقة الخليجية يتيح لها ميزة إستراتيجية تمكنها من السيطرة على الممرات البحرية في الإقليم الخليجي، وهذا طبقا لنظرية قديمة أطلق عليها علماء الجغرافيا السياسية "قلب العالم"، وبالتالي فالهدف الخارجي للسياسة الإيرانية كان الحفاظ على تموقعها في المنطقة، ويشير في هذا الإطار العالم كابلان في كتابه الصادر في سنة 2012 بعنوان "انتقام الجغرافيا: ما تخبرنا به الخرائط بشأن الصراعات المقبلة والمعركة ضد المصير، أن للجغرافيا تأثيراً في سياسة الدول، كما يرى أن كلاً من إيران وتركيا هما الدولتان المسلمتان الوحيدتان اللتان وجدتا منذ فترة طويلة، وأقامتا إمبراطوريتين كبيرتين في التاريخ، كان ولا يزال لهما أثر ثقافي كبير في العالم عامة وفي الشرق الأوسط بشكل خاص، ومنه فإنه– حسب كابلان– التأثر في النظام السياسي الإيراني سيوّلد تلقائيا تغير وتأثر في منطقة الشرق الأوسط سواء سلباً أو إيجاباً.[1]

وفي هذا السياق نجد أن إيران استطاعت التمدد إقليمياً وخليجياً، وهذا راجع إلى الثراء النفطي ، ون جهة أخرى رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول جاهدةً البحث عن مصادر طاقة جديدة تغنيها عن النفط وتجعلها تتوقف عن الاعتماد عليه، إلا أنه لا يزال يمثل أحد أفضل وأكبر مصادر الطاقة الرئيسية لها و للدول الغربية، إضافة إلى أن الاحتلال الأمريكي للعراق باعتبار الأخيرة من أكثر الدول التي تملك احتياطي للنفط في العالم، فإن الأمر أدى إلى الإخلال بالمعادلة التقليدية للتوازن الإقليمي في المنطقة لصالح إيران، وبنظرة أخرى فإنه رغم تفوق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اقتصاديا فإن تاريخ العلاقات الإيرانية الخليجية يبّين أن منطق القوة الإيرانية ظل هو الحاكم لهذه العلاقات ويكفي أن نقرأ الإحصائيات في هذا المجال ونقارن بينها من خلال ميزان القوة العسكرية بين إيران ودول المجلس فحسب إحصائيات العام 2013، فإن إجمالي القوات المسلحة الإيرانية العاملة يبلغ

[1] المرجع نفسه.

حوالي:532000 جندي، بينما 342000 جندي لإجمال القوات المسلحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

يذكر ان العلاقات بين إيران ومعظم اعضاء مجلس التعاون الخليجي لم تكن طويلة. وكانوا متوترين بشكل خاص منذ تعرض السفارة السعودية في طهران لهجوم في جانفي 2016 بعد أن أعدمت الرياض رجل الدين الشيعي "نمر النمر". ومع ذلك، يبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تختبر فكرة إصلاح الأسوار مع إيران. وكان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي قد بحثوا في الاجتماع الوزاري الثاني والعشرين للمجلس الوزاري في الرياض عقد حوار استراتيجي مع إيران. هذا الاقتراح، إلى جانب موجة النشاط الدبلوماسي بين طهران والحكومات الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على مدى قريب، يمكن أن يبشر ببدء التقارب البطيء والانتقائي – حتى لو كان ذلك فقط على أساس كل دولة على ولا حل القضايا الاستراتيجية الأوسع بينها.

يبدو أن تخفيف أي توتر مع إيران لن يكون تغييرا موضع ترحيب لأعضاء مجلس التعاون الخليجي. وتؤدي العلاقات السيئة مع جارتهم عبر الخليج الفارسي إلى تفاقم الانقسامات الطائفية الداخلية في البلدان وتعقد عملية الإصلاح الشاقة أصلا. وبعد إزالة الخطر الإيراني، ستتاح للحكومات التأسيسية لدول مجلس التعاون الخليجي فرصة أكبر للتركيز على الإصلاح الاقتصادي والتنمية المحلية، التي هي أولوياتها العليا. ولتحقيق هذه الغاية، بدأ مجلس التعاون الخليجي علنا في تحقيق مصالحه بعد وقت قصير من فوز الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في منصبه، حيث كان انتصار ترامب يشير الى عودة واشنطن الى سياسة اكثر تجاوبا مع طهران، وهو ما كان يأمل اعضاء الكتلة بعد ان حاولت الادارة السابقة تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وايران. وأكد ان الدول الخليجية لديها الثقة التي تحتاجها لمحاولة تعزيز العلاقات مع طهران في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وقد بدأت الحملة الدبلوماسية

في ديسمبر 2016 عندما صاغ مجلس التعاون الخليجي رسالة الى الحكومة الايرانية تقترح بدء حوار. كما وجه وزير الخارجية الكويتي الرسالة الى الرئيس الايراني حسن روحاني الذي قام بزيارة الى عمان والكويت.[1]

كما شهدت منطقة الشرق الأوسط إطلاق ثلاث رؤى استراتيجية محتملة، اثنان منها من الطرف الخليجي، في حين أن الثالثة هي الإيرانية. أولا، هناك رؤية مستقبلية السعودية (2030). وهو ما يمثل نقلة نوعية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. وتشمل الاستراتيجية السعودية أيضا القدرة على صرف النفط، والحد من البطالة ورفع مستويات معيشة المواطنين، إضافة رؤية الإمارات المستقبلية لعام 2030 التي كشف عنها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، والتي تركز على تحويل مدينة دبي إلى مدينة ذكية. وتساهم الاستراتيجية في تحسين قطاع النقل والإنتاجية الفردية، والحد من التلوث، وتوفير الملايين من الأوقات الضائعة في عمليات النقل. رؤية الإمارات، تشكل قفزة جديدة جنبا إلى جنب مع العديد من المشاريع التنموية والاقتصادية الهائلة في الدولة. وآخرها الرؤية الإيرانية (2036) التي كشف عنها الجنرال رحيم صفوي، الزعيم السابق للحرس الثوري، والمستشار العسكري الحالي لخامنئي.

ووفقا لما نشرته السلطات الإيرانية الرسمية، فإن هذه الاستراتيجية تعتمد على تطوير وإرساء التوجه الإيراني الحالي. وتركز الرؤية الإيرانية الجديدة على حماية نظام بشار الأسد من سقوط ودعم حزب الله في لبنان ليكون في حالة الاكتفاء الذاتي من الناحية العسكرية، عسكريا. وهذا يعني إصلاح مشروع الاستيلاء على دولة لبنان بمكوناتها المختلفة وذوبانها بفكر الميليشيات التي تستورد من إيران ويمثلها حزب الله وتدعم أيضا السياسة الإيرانية في العراق وتأمين وجود نظام عراقي لا يزال مخلصا تجاه طهران. كما اظهرت الاستراتيجية

[1]" Iran And The G.C.C Still Have A Gulfe Between Them." In: (13/04/2017),https://www.stratfor.com/article/iran-and-gccK

الايرانية توطيدها المناهض للإسلام الذى اقام لمكافحة الارهاب وكذا ضد الاتجاهات تجاه انقرة ودول مجلس التعاون الخليجي.

ما هو واضح من رؤية إيران يشير إلى أن الشعب الإيراني يدرك أن هناك مخاوف وتطلعات لا تؤخذ بعين الاعتبار في استراتيجية السنوات العشرين المقبلة، وسوف يكون التركيز على إشعال الخارج لتحقيق استقرار الداخل، وسيستمر نظام القيادة الفقهية في الرهان من أجل البقاء في السلطة لفترة طويلة من العمر من خلال تشتيت الداخل عن الصراعات السياسية، وشد الإنتباه للخارج مع الملف؟[1].

انطلاقا مما تقدم كتمهيد حول ما تريده إيران على الواقع ومن رؤيتها المستقبلية وبالإسقاط على أرض الواقع في المنطقة الخليجية والشرق الأوسط فإن سيطرة إيران الشبه تامة على مجريات الحياة السياسية في العراق، بعد الإطاحة بنظام صدام حسين من خلال الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث مثل سقوط صدام حسين الذي يعتبر أشد أعداء إيران، والوحيد الذي كان قادرًا على إيقاف التمدد الإيراني في المنطقة والتصدي لأطماعه التوسعية، حيث انتهزت إيران هذه الفرصة لتخترق العراق من خلال علاقاته مع سياسيين عراقيين وأحزاب ومسلحين عراقيين فضلاً عن قوتها الناعمة المتمثلة في المجال الاقتصادي الديني والإعلامي لتوسيع النفوذ، لذلك فالاحتلال الأمريكي للعراق، اعتبر الفرصة الذهبية لإيران لتحقيق مشروعها التوسعي، نتيجة دخول إيران كطرف أساسي في المعادلة العراقية، مستغلة البعد العقائدي الطائفي، و توظيف الحرب على الإرهاب لصالحها، إضافة إلى تزايد التحديات الأمنية للحكومة العراقية، لتستغل إيران الوضع وتقدم السلاح والدعم العسكري للقوات العراقية، ما مكنها من لعب دور سياسي يمكن مواليه من الوصول إلى سدة الحكم، من خلال التحالف الشيعي الذي أصبح الكتلة الأكبر في العراق، وينجح في انتخابات مجلس النواب ثلاث دورات متتالية،

[1] Mohammed alsulami ،" IRAN S VISION 2036." In: (12/05/2017); **https**://**arabiangcis**.**org**/**english**/**articles**/**irans-vision**

إضافة إلى ذلك فقد لعب فيلق الحرس الثوري الإيراني في صياغة وتنفيذ السياسة الإيرانية في العراق، خاصة بعد تولي توري المالكي الحكم في العراق، كما ساعد الدور الديني من خلال الفتاوى التي يصدرها رجال الدين المرتبطون بإيران،على تثبيت أقدام هذه الأخيرة في العراق[1]

كما من مظاهر السيطرة والهيمنة السياسية لإيران على العراق، المواقف الخارجية للحكومة العراقية والتي هي متطابقة للمواقف الإيرانية، بحيث تمثل وجهان لعملة واحدة هي إيران خاصة في المواقف من الثورات العربية في اليمن وسوريا.

في ظل إلى ذلك النفوذ الإيراني في سوريا والمدعوم روسيًا، من خلال دعمها نظام بشار الأسد سواء في المجال العسكري أو الاقتصادي، من خلال فيلق الحرس الثوري الإيراني وقوات فيلق القدس التي تقوم بتنفيذ عمليات عسكرية في سوريا، ما يعني رسالة غير مباشرة إلى الغرب ودول الخليج أن إيران موجودة في سوريا، ما يعني أن أي تدخل دولي أو اقليمي في الشأن السوري سيواجه رد فعل عنيف من إيران حسب الاتفاقيات المشتركة بين الدولتين، وتهدف إيران من وراء كل هذا إلى تعزيز قوتها التفاوضية مع الدول الكبرى في أي مبادرة لحل الأزمة السورية، دون تجاهل للدور الإيراني[2].

وبالرجوع إلى الخلف نجد أن العلاقات الإيرانية السورية قديمة، فسوريا ساندت إيران في حربها ضد العراق عن طريق إيقاف تصدير البترول العراقي عبر أراضيها، كما أن إيران ترى أن التحالف الإيراني السوري سيقف في طريق الرؤية الأمريكية وتوجهاتها في المنطقة في ظل الاجماع الدولي لتصنيفهما من الدول المارقة، هذه العلاقة السورية الإيرانية كان مفعولها سلبي على دول الخليج، فقد كرست التباعد مع شريكتها في المنطقة السعودية العدو الإيراني، وهو الأمر الذي لا يخدم دول الخليج وأمنهم، خاصة بعد اتفاق الطرفين على

[1] معمر فيصل خولي"، التغلغل الإيراني في العراق: الدوافع والأشكال وأدوات التغيير". في: (11جوان2016). **http**://**rawabetcenter**./**.com**/**archives**

[2] احمد حسين الشيمي ، "الدور الايراني في: الاهداف و الدوافع". في: **http**://**www**.**alukah**.**net**/**translation**s، (2012/10/31).

اتفاقية دفاع مشتركبين طهران ودمشق، وتتجه العلاقات بين البلدين إلى المزيد من التقارب، وهو ما يؤكد نجاح إيران في استغلال التحالف السوري الإيراني للضغط على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي مقدمتها السعودية و تضييق الخناق عليها في الملفات العالقة والتي يتصدرها الصراع في اليمن[1]

[1] ممدود بيرك محمد الحجازي، **النفوذ الايراني في المنطقة العربية** . (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014). ص112.

المبحث الثاني: التوجهات الخليجية تجاه الصراع في اليمن.

لقد حاولت دول الخليج التصدي لمظاهر عدم الاستقرار، ابتداءً من الحل السياسي في شكل البادرة الخليجية، أو عسكري في صورة عاصفة الحزم.

المطلب الأول: أهمية اليمن بالنسبة لدول الخليج.

من إطلالتنا على خريطة العالم، والشوق الأوسط فشبه الجزيرة العربية نجد أن اليمن تقع في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية بين السعودية وسلطنة عمان. وتشرف على مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي ويبلغ طول الشريط الحدودي بين اليمن والسعودية قرابة 458،1 كم و 288 كم مع عُمان من جهة الشرق. كما تطل اليمن على البحر الأحمر وبحر العرب ويبلغ طول الشريط الساحلي لليمن 2500 كم أما من حيث السكان فيقدر عدد سكان اليمن حوالي 288،408،25 نسمة، وهو ما يمنحها ميزة أخرى بالنسبة للمنطقة الخليجية وهي الثقل الديموغرافي، هذا و موقع اليمن الاستراتيجي جعلها ساحة صراع محلي ودولي وخصوصاً أنها تقع بين السعودية وسلطنة عمان ويطل على مضيق باب المندب أحد أهم المعابر المائية في العالم.

ونحو 2000 كم هي الحدود التي يشترك فيها اليمن مع السعودية من الشمال، بينما تحد اليمن من جهة الشرق سلطنة عمان، وتشترك الدولتان بحدود يبلغ طولها 288 كيلومتراً. على مسافة قدرها 2500 كيلومتراً، تمتد الجبهة البحرية لليمن، وتطل على بحر العرب وخليج عدن من الجنوب، والبحر الأحمر من الغرب، أما موقع اليمن البحري فيتكون من جبهتين مائيتين، يتميز بإطلالته على مضيق باب المندب أحد المضائق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب، ويمر عبر باب المندب يومياً حوالي 3300000 برميل نفط، بما نسبته 4% من الطلب العالمي

على النفط، وتمر عبره 21000 سفينة سنوياً، أي أن الشحنات التجارية التي تمر عبر الممر تعادل 10% من الشحنات التجارية العالمية[1].

هذه الخصائص جعلت باب المندب يحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد مضيق هرمز، ومضيق ملقا من حيث كمية النفط التي تعبره يومياً، مما زاد أهميته الاستراتيجية، وزاد من قيمته الاقتصادية.

ومما يضاعف من أهمية موقع اليمن انتشار جزره البحرية في مياهه الإقليمية على امتداد بحر العرب، وخليج عدن، والبحر الأحمر، وهذا الموقع المهم والاستراتيجي يجعل منه اليوم ساحة صراع محلي ودولي، ويجعل من الجهة المسيطرة لاعباً أساسياً في المنطقة، ويعطيه القدرة على التحكم بمدخل أحد أهم المعابر المائية في العالم.[2]

لقد اكتسب مضيق باب المندب أَهَمِيَّتَه الاستراتيجيةَ منذ افتتاح قناة السويس عام 1869م، ووفَّرت طبيعة الجغرافيا لليَمَن بامتلاكه هذا الموقع سلطةَ التحكم به، دون أن تكونَ بالضرورة تملك القوة لذلك؛ باعتباره المدخلَ الوحيدَ للبحر الأحمر، إضافةً إلَى التداخل الوثيق بين مضيق باب المندب ومضيق هُرمُز، باعتبارهما طريقَين للناقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا، ناهيك عن اعتباره الحزامَ الأمني للجزيرة العربية، وهمزة وصلٍ بين إفريقيا والجزيرة والخليج.

إن هذه الأهمية جعلت اليمن ضمن أطماع الدول الكبرى فمثلا نجد أن اليَمَنُ ضمن دائرة الاستهداف الأمريكي؛ من خلال موقعها الذي امتيازات السيطرة على أهم مفاصل طرق التجارة الدولية ونقل الطاقة، مضافاً إليها مخزونَ الثروات الهائلة فيها، فتضمن بذلك أوراقَ الضغط على تجارة الصين الذاهبة إلَى القارة الأفريقية والأوروبية وضمان قطع الطريق

[1] محسن باشا، " اليمن أهمية الموقع الإستراتيجي". في: (2015/10)، **http://maulanasonson.blogspot.com**/.

[2] **المرجع نفسه**.

على خطوط نقل الطاقة الروسية التي تطمح روسيا لإنشائها من خلال الاستثمار في مجال الغاز والنفط في اليَمَن وربطها بخط غاز المتوسط وتوصيله إلَى أوروبا، أو تحويله إلَى آسيا للدول التي لا يصلها خط "قوة سيبيريا"، وبذلك تكون أمريكا صاحبة اليد العليا في التحكم بالمصير العالمي أمام أقوى الخصوم الدوليين.[1]

إذن فبحكم موقعها الهام والإستراتيجي من خلال الاطلالات البحرية الاستراتيجية التي يمتاز اليمن مكانة جيوسياسية هامة، جعلته يصبح محطا لأطماع الكثير من الدول من جهة، وموقعا هاما وركيزة أمنية لدول من جهة أخرى، ويحكم موقعها في الخريطة في الجزء الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية، جعلها بذلك نسيجا أساسيا في هذه المنطقة، خاصة ضمن النسيج الأساسي للدول الخليجية، إذ يرتبط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على عدة مستويات تاريخية، إثنية وقومية، وهو الأمر الذي يجعل اليمن ذو أهمية كبيرة وهامة لدول مجلس التعاون، فنجد الأهمية الاستراتيجية، من خلال اطلال اليمن على شواطئ واسعة على البحرين الأحمر والعربي، إضافة إلى إشرافه على مداخلهم في باب المندب خاصة وما يتميز به باب المندب من أهمية باعتباره قناة لتصدير النفط الخليجي والمنفذ الجنوبي للخليج باعتباره أنه البوابة الجنوبية للبحر الأحمر وخليج عدن ومدخلا أساسيا إلى المحيط الهندي كممر تجاري، وتمثل الأهمية الأمنية لليمن محور اهتمام دول الخليج والمجلس بما يحدث في اليوم، كونه أنه من غير الممكن فصل أمن اليمن عن أمن دول مجلس التعاون، التي تتفاعل مع اليمن والأحداث الممكن حدوثها فيها تأثرا وتأثيرا، وأبرز مثال على ذلك حالة التدخل الايراني ودوره في اليمن وسيطرة حركة أنصار الله الحوثي على جزء من اليمن وهي الحالة التي تأثرت بها دول المجلس وتحاول التأثير فيها.[2]

[1] حسن الجنيد، " الموقع الإستراتيجي لليمن: أساس المطامع الأمريكية وأهم أسباب العدوان." في: (2017/01/25)، **http://www.dham arnews.com/archives/**،

[2] محجوب الزويري، "مستقبل التحولات في اليمن إيران والحوثيون"، **مجلة الدراسات**، م2، اعد 1، 2013، ص.70.

تكوّن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست بالإضافة الى اليمن شبه الجزيرة العربية، وهو الأمر الذي يدل على أهمية اليمن بالنسبة لدول الخليج من خلال تكامل خريطة شبه الجزيرة العربية وامنها الاقليمي، فانتزاع اليمن من شبه الجزيرة العربية في صورة سيطرة ايرانية عليه وجذب لمحورها يعد بمثابة حفرة في جدار، تمكن الخصوم من التسلل داخل منطقة شبه الجزيرة العربية وتهديد أمن واستقرار الدول الخليجية، كما نجد أن دول المجلس واليمن يكونون نحو 80 مليون نسمة، وهو ما يعني توازن سكاني بينهم وبين الأطراف الاقليمية الأخرى، الأمر الذي يصب في صالح دول المجلس بتخطي أزمة الخلل السكاني التي تعاني منها، فتشكل بذلك اليمن البوابة الجنوبية لدول المجلس، بينما تعتبر هذه الأخيرة بمثابة العمق الاستراتيجي لليمن.

إلا أن دول مجلس التعاون كانت تنظر لهذه الأهمية الكبيرة لليمن برؤية ضيقة وتصور تاريخي باعتبار اليمن تهديد استراتيجي ينبغي وضعه تحت المراقبة على الدوام، والوقوف في وجه التهديدات المباشرة أو غير المباشرة الممكن حدوثها في اليمن والمحتمل انتقالها لدول المجلس، وهو الأمر الذي يظهر من خلال تاريخ العلاقات الخليجية اليمنية الذي كان في مجمله مخيبا للآمال من حيث إمكانية التلاحم الخليجي اليمني، كما أنه ومن الملاحظ أن العلاقات الخليجية – اليمنية كانت تتسم بعدم الثقة، ففي حال تأزم هاته العلاقات يعمل الخليجيون بمبدأ من ليس معي فهو ضدي، فأما اليمن فعن حدوث أي أزمة يجد نفسه مجبرًا إما للانحياز لأحد الاطراف مع ما يترتب عن ذلك من خسارة، أو عدم الانحياز لأي طرف وبقاء العلام جيدة مع الطريق، لكن يخسرهما معا.[1]

لقد أعادت الأزمة اليمنية ملف ضم اليمن إلى مجلس التعاون إلى الواجهة، حيث بدأت الاصوات تتعالى منادية بضرورة ضم اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية

[1] عبد الله الفقيه، **علاقة اليمن مع دول مجلس التعاون وتطوراتها بعد الانتفاضة العربية**. (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2015)، ص109.

بعد هدوء الأزمة، التي لم تهدأ بل تحولت إلى صراع، غير أن دول المجلس لم تغتنم فرصة التعاون بين دول شبه الجزيرة العربية بشكل وثيق من أجل دحض كل التهديدات المحتملة، لذلك فلقد شكل استبعاد اليمن من مجلس التعاون تقسيما لشبه الجزيرة العربية، وهو الأمر الذي جعل قدرات دول المجلس في التأثير على اليمن اجتماعيا وثقافية ليس لصالحها، اضافة إلى اعاقة حركة التجارة الخليجية، كما فوتت دول المجلس فرصة الاستفادة اقتصاديا من خلال التعاون الوثيق بينها وبين اليمن، فالتاريخ يشير إلى أن المهاجرين اليمنيين في دول الخليج، خاصة السعودية قد ساعدوا في بناء هذه الدول من جهة، وبإنعاش الاقتصاد اليمني من خلال التحويلات المالية من جهة أخرى، وهو ما يصب في صالح الطرفان، لن دول المجلس عارضت توسع المجلس وضم في اليمن، إلا أن هذا الاستبعاد على عكس تصور دول المجلس فاصم الوثيق، حيث شكل اليمن المعزول، أرضا خصبة لتواجد التنظيمات الارهابية بها، أبرزها تنظيم القاعدة الطي اتخذ من اليمن منطقة لتجنيد مقاتليه.[1]

إن السبيل الذي اتبعته دول المجلس في موضوع كان أولوية تماثل القيم السياسية من خلال تكوين فضاء سياسي مشترك بين دول متشاركة في القيم السياسية، إضافة إلى الحفاظ على الوضع القائم ونظام الحكم السائد، وابرز مثال على ذلك دعوة الأردن والمغرب للانضمام للمجلس، ففي حين أن انضمام الأردن للمنظومة الخليجية يخلق تماس بري مع اسرائيل والقضية الفلسطينية ، فإن المغرب يقرب المجلس من المشكل الصحراوي ما يعني لعب المجلس دور فاعل في حل النزاعات الدولية[2].

[1] فارع المسلمي، "اليمن ومجلس التعاون الخليجي: تاريخ حافل بالفرص الفائضة". في: (15جانفي2016)، **http**://**carnegie-mec**.**org**/**diwan**/.

[2] سعودالتمامي، "توسعة عضوية مجلس التعاون الخليجي: الخيارات والمحددات". في: (2016/12/25).**http**://**studies**.**aljazeera**.**net**/**ar**/**files**/**gccpath**.

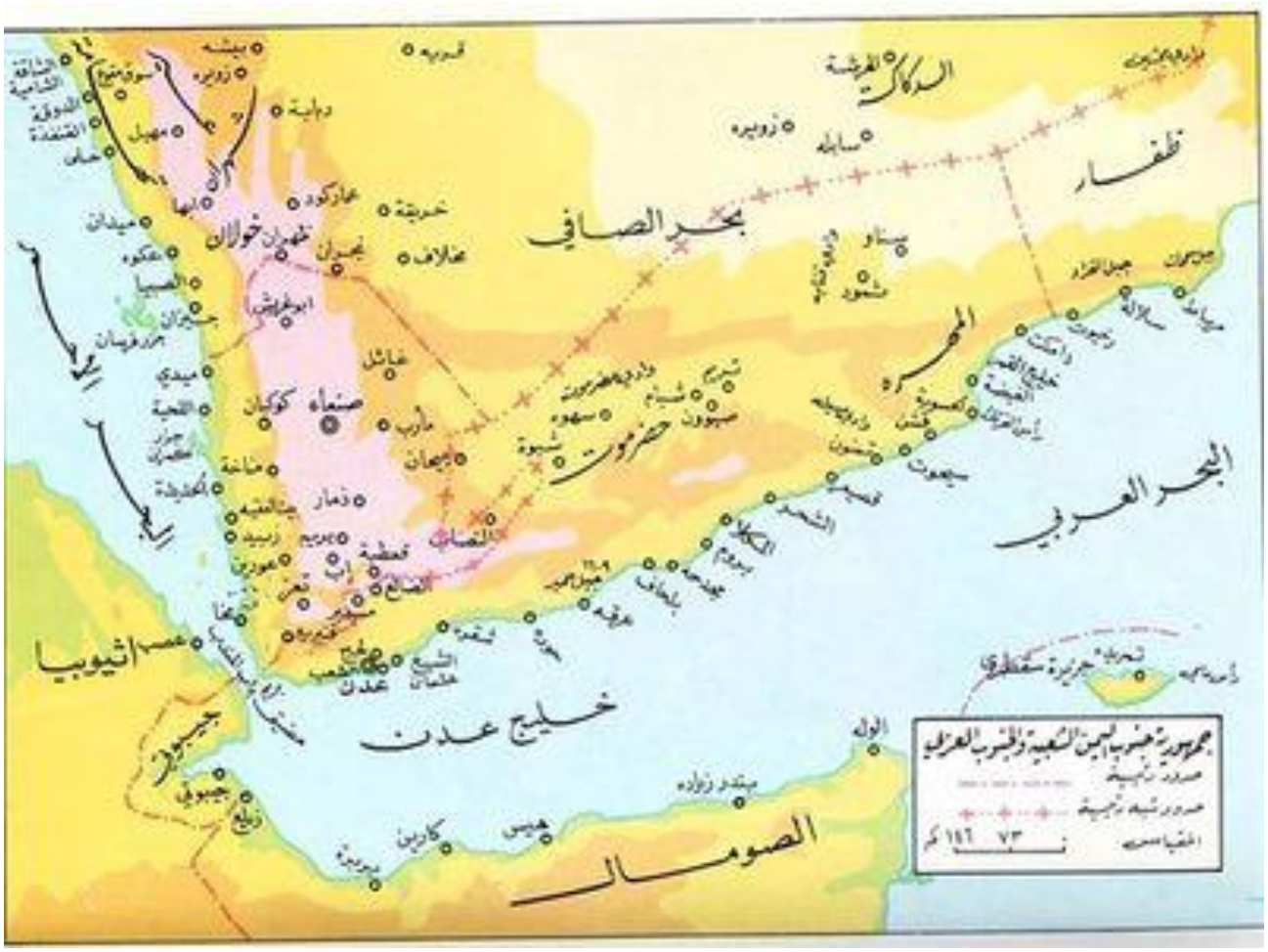

المصدر: موقع المعرفة http://www.marefa.org/

المصدر: http://mawdoo3.com/

المطلب الثاني: التحالف العربي وفعاليته في الصراع اليمني.

في ظل عدم اعتراف الحوثيين بالحل السلمي وبقاء سيطرته على صنعاء، تصريحات قياديين في إيران بأن صنعاء أصبحت العاصمة العربية الرابعة التي تقع تحت السيطرة الايرانية، أطلقت دول الخليج بقيادة السعودية (باستثناء عمان) في 25 مارس 2015، ما عرف بـ"عاصفة الحزم" في اليمن، والذي ضم عشر دول، في تغير مفاجئ للسياسة الخليجية تجاه الصراع في اليمن، والتي كانت قبل عاصفة الحزم تعتمد طرقا غير مباشرة في التعامل مع التمدد الايراني في اليمن، وجاءت العاصفة قبيل ساعات من محاولة الحوثيين اقتحام عدن الجنوبية العاصمة المؤقتة لليمن التي اعتمدها الرئيس عبد ربه منصور هادي بعد اقتحام القصر الرئاسي من قبل مسلحي الحوثي، حيث أعاق هجوم عاصفة الحزم الحسم العسكري للحوثيين، وإلغاء تفعيل الاعلان الدستوري الذي أقروه بعد استقالة الرئيس هادي منصور، والذي كانت نتيجة ستكون وخيمة على اليمن ودول الخليج، كما جاء توقيت عاصفة الحزم قبل أيام قليلة من توقيع الاتفاق النهائي حول البرنامج النووي الايراني بين طهران والغرب، الذي كان تأثيره على دول الخليج سلبي، الأمر الذي أدى إلى زيادة توجسهم من السياسة الايرانية.

لقد تزامن بدء عملية عاصفة الحزم مع تغير في القيادة السعودية، حيث كانت المؤشرات توحي بتخلي القيادة الجديدة عن نهج السياسة الخارجية التقليدي، وكانت السعودية أكبر المتضررين من توسع الحوثيين في اليمن من جهة، والوقة العربية الوحيدة القادرة على مواجهتهم بعد الغياب المصري على الساحة العربية نتيجة الحراك العربي.[1]

لقد جاءت عاصفة الحزم كخطوة أولية من أجل ايقاف التمدد الإيراني، حيث شاركت السعودية كل من الامارات، قطر، البحرين، الكويت، مصر، الأردن، المغرب، السودان

[1] تقرير الدوحة ندوة: "اليمن بعد العاصفة". الدوحة: المركز العربي، للأبحاث ودراسة السياسات، ص8. في: (25أفريل2015) http://dohainstitute.org/palbum/ff7b6271-c77d.

وباكستان في عملية عاصفة الحزم والتي اكتسبت اسسها الشرعية من الطلب الذي تقدم به الرئيس عبد ربه هادي منصور بضرورة تدخل خليجي واقليمي في اليمن وإيقاف انقلاب الحوثيين، باعتبار أن قرار بدء العمليات العسكرية اتخذته السعودية دون غطاء دولي أو عربي أو من مجلس التعاون، نتيجة خروج الولايات المتحدة الأمريكية من توازنات القوى الخليجية، كما أعطى التأييد الباكستاني والتركي العملية توازنا غير مسبوق للسعودية مع إيران.

يعد انطلاق "عاصفة الحزم"، أعلنت السعودية أن قرار الحرب ليس قرار السعودية فحسب بل هو قرار الدول المتحالفة ككل في العملية رغم أن حقيقة الأمر توحي بأن قرار التدخل في اليمن كان في البداية سعوديا فقط، ومع مشاركة أربع دول فقط من مجلس التعاون في العملية إلى جانب السعودية مع امتناع عمان، جعل البيان الخليجي حول عملية عاصفة الحزم يصدر باسم الدول المشاركة في العملية وليس باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجاء الانفراد السعودي بالقرار بشأن العملية لتوجسه من اتصالات الحوثيين مع مصر والتقارب الأردني والايراني.

ويبدو أن التأييد الأمريكي العملية والتدخل السعودي في اليمن، كان عاملاً أساسياً لانطلاق العملية كما أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها تقديم مساعدات فنية واستخباراتية واعداد بنك الأهداف الضرورية لطائرات التحالف، لكن من دون تصريح على حجم المساعدات وتوثيقها، حيث تجنبت الولايات المتحدة الأمريكية استفزاز ايران قبل أيام من موعد لقاء لوزان حول الملف النووي الإيراني.[1]

وتكون العملية قد جاءت بعد استنفاذ الحلول السلمية والمبادرات السياسية لحل الصراع، ويعتبر الهدف العام من هذه العملية هو تأسيس توازن قوى سياسية وعسكرية جديدة

[1] "عاصمة الحزم: اعادة ترتيب الأوراق الاقليمية". مركز الجزيرة للدراسات، 2 أفريل 2015، ص6. في: (مارس2015)، **http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate**.

في الشرق الأوسط، يعد تملص الجانب الأمريكي من معادلة التوازنات المنطقة، وايقاف النفوذ الايراني، الذي بدأ مع سقوط نظام صدام حسين في العراق، حيث كان التوجه الايراني نحو اليمن من أجل ملء الفراغ السياسي الناجم عن عدم الاستقرار السياسي، ليصبح بذلك التدخل السعودي حاجة ملحة من أجل اليمن وأمن دول الخليج، إذ أن أي حالة من عدم الاستقرار في اليمن سينجم عنه تهديد اقتصادي وعسكري لدول مجلس التعاون بصفة خاصة، لأن أي اضطراب في اليمن ستكون تبعاته الاقتصادية والأمنية وخيمة على دول المجلس، لذلك كان التدخل في اليمن لمنع إيران من التدخل في شؤون دول مجلس التعاون.

أما في خصوص الأهداف المعلقة للحرب، فكانت استعادة الشرعية السياسية للرئيس عبد ربه هادي منصور الذي تم اختياره بطريقة قانونية وعزل الرئيس السابق علي صالح عن أي عملية سياسية في مستقبل اليمن، كما كان من الاهداف المعلنة نزع السلاح الذي تمتلكه حركة أنصار الحوثية، وسحب المناضلين الحوثيين من شوارع حركة الاصلاح واللجان الشعبية (الحشد الشعبي)، كما حرص التحالف على ضرورة الحصول على غطاء قانوني وشرعي من جامعة الدول العربية والمجتمع الدولي، فالأول أقرت بشرعية عملية عاصفة الحزم في اجتماعها السنوي بشرم الشيخ، أما من جهة الأمم المتحدة فلقد اصدر مجلس الامن القرار رقم 2216 تحت الفصل السابع، الذي يؤكد على شرعية العمليات العسكرية لقوات التحالف.[1]

رغم أن هذه العملية استطاعت ارباك الطرف الايراني وخلط أوراقه ي اليمن، كما استطاعت إفشال خطر الصواريخ الباليستية، والقضاء على مخازن السلاح والذخيرة، إضافة إلى تعزيز الأطراف الموالية لها وكسبهم، كإعلان عبد الرحمن الحليلي قائد المنطقة

[1] عسان شبانه، "عملية عاصفة الحزم: الأهداف والمخاطر". مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2015، ص5. في: (2015)، **http://studies.aljazeera.net/ar/reports**.

العسكرية الأولى عن دعم لعملية عاصفة الحزم والشرعية اليمنية.[1] كما حققت قوات التحالف انتصار عسكري واستراتيجي بضرب الطائرات التابعة للحوثيين على الأرض في المطارات، إلا أن الهدف السياسي لم يتحقق ويتمثل في عودة الشرعية بإعادة الرئيس الشرعي إلى منصبه وممارسته للسلطة، وهذا راجع لطول مدة الحرب التي كانت بفعل استمرار ايران في دعم الحوثيين بالذخيرة والمعلومات، هذا التمويل توقف بعد قرار مجلس الأمن بفرض حصار يمنع انتقال الاسلحة إلى مواقع الحوثيين والموالين للرئيس السابق، الأمر الذي سيؤدي إلى جلوس الأطراف على طاولة المفاوضات والقبول بالحل السياسي، بعد كبح جماح الحوثيين وتوسعاتهم.[2]

لكن وبالرغم من هاته الانتصارات للتحالف العربي والشرعية اليمنية، إلا أن الحوثيين ومن ورائهم ايران لا يزالون في سدة الحكم ومسيطرين على أهم المواقع اليمنية في مقدمتها العاصمة صنعاء التي تعتبر الورقة التفاوضية للحوثيين في حال نجاح العملية العسكرية للتحالف، بالإضافة إلى سيطرة الحوثي على موانئ مهمة في الساحل الغربي لليمن، هذا وبعد عامين كاملين من بداية عاصفة الحزم، لم تستطع العمليات العسكرية تحقيق اهدافها، ويرجع هذا التباطؤ إلى عدم التفاهم التام بين دول التحالف على أهداف محددة مشتركة وتضارب الاجندات الداخلية بين الدول التحالف هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد الاختلاف والتباين بين الأطراف اليمنية المؤيدة للتحالف والداعمة للشرعية، كما موقف التحالف العربي غير واضح من الثورة اليمنية وفواعلها السياسية، أبرزها الجهة الممثلة في الاسلاميين، كالتجمع اليمني للإصلاح، الذي يوصف من قبل دول الخليج وعلى رأسهم السعودية والامارات، كامتداد لجماعة الإخوان المسلمين، والموضوع من قبل الدولتين على قائمة الارهاب، وهو ما يساهم في عدم الحسم السريع في اليمن، نظرا لعزل واحد، من أهم فواعل الحياة السياسية اليمنية. وفي

[1] سلمان الدوسري، "هل نجحت عاصفة الحزم". **جريدة الشرق الاوسط**. ع 13293، أفريل 2015.

[2] ايمان بدر، "حقيقة نجاح عاصفة الحزم في تحقيق اهدافها". في: (2015/04/12)، **www.alarabiya.net/ar/politics**.

المنطقة ككل في صورة حركة من الحركات الاسلامية التي كانت دول الخليج أيام الحراك السياسي العربي تركز على دحضها في مقابل تمدد المشروع الايراني، هذا بالإضافة إلى عدم فهم أو محاولة فهم دول الخليج والمجلس لخصوصية المجتمع اليمني ودراسة مختلف طوائفه والمعتقدات المسيطرة عليه، أي دراسة المجتمع اليمني بتعقيداته المختلفة، وبالتالي محاولة استغلال البعد الاجتماعي والتأثير فيه، الأمر الذي كان سيرجع بالفائدة على قوات التحالف في عملياتها العسكرية، وهو الأمر الذي استغلته ايران وهي تجني ثماره الآن.[1]

زد على كل هذا الصراع السعودي الاماراتي في اليمن والذي يلقي بظلاله على التحالف العربي، ومن أبرز معالم هذا الصراع الاطاحة بخالد البحاح رجل الامارات في اليمن ومن منصبه من طرف الرئيس هادي منصور رجل السعودية في المشهد اليمني اضافة إلى رفض الامارات تحرير صعدة نظرا لرغبتها في عدم التعامل مع التجمع اليمني للإصلاح بسبب التباين السياسي بينهما، اضافة إلى تواجد نجل الرئيس السابق احمد علي صالح في الامارات، رغم أن هذه الاخيرة تشارك في عملية عاصفة الحزم.[2] وهو الأمر الذي أدى إلى انسحابها فيما بعد، وما زاد من تعقيد الوضع هو تعليق قطر لمشاركتها في التحالف وعملية عاصفة الحزم بسبب الاختلاف مع مصر والذي زاد تصاعده مع اتهام مصر للدولة بدعم جماعة الاخوان، اضافة إلى توجيه اتهامات للطيارين القطريين بأسقاط اسلحة فوق مناطق الحوثيين وهو الأمر الذي نفته قطر.[3]

---

[1] نبيل البكيري، "عامان على عاصفة الحزم وماذا بعد؟". في: (2017/02/16)، **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions**.

[2] غاندي عنترة، " الصراع السعودي الاماراتي ومستقبل اليمن". المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص3. في: (10 سبتمبر2016)، **http://www.noonpost.org/content**.

[3] **المرجع نفسه.**

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال الصراع في اليمن.

تعتبر الدراسات المستقبلية من أهم الدراسات التي يهتم بها صانعوا القرار السياسي، حيث تعطي رؤية مستقبلية عن ظاهرة ما، في شكل تنبؤ، وانطلاقاً من هذا سنحاول أن ندرس السيناريوهات المحتملة لتأثير الصراع في اليمن على مجلس التعاون.

المطلب الأول: سيناريو التفكك.

يشير احتمال التفكك إلى رؤية سلبية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي ترى بتفكك نتيجة مخرجات الصراع في اليمن، أو بتحفيز المخرجات لمشاكل دفينة بين دول المجلس، أبرزها الخلافات الحدودية، وهذا راجع، لأن الحدود المحروسة في منطقة الخليج كانت من قبل المستعمر البريطاني، فمثلا الحدود بين السعودية، العراق .والكويت رسّمت من قبل "بيرسي كوكوس" المندوب البريطاني 1922 وأخرج من جيبه قلما وفي دقائق كانت الحدود قد رسمت، وهو الأمر الذي كان سببا في حرب الخليج الثانية، وهو أمر يعكس الأهداف السياسية للمصالح الغربية على أماكن النفط، الجزر والممرات المائية بين دول الخليج .[1]

يعتبر النزاع السعودي القطري من أكثر النزاعات التي تبرز كلما ظهر موضوع الصراعات الإقليمية والدولية فيها، إضافة إلى نزاع البحرين القطري الذي يرتبط مستقبله بالتحالفات الإقليمية، حيث التجأ فيه الطرفان إلى محكمة العدل الدولية عام 1998 ورغم انتهائه إلا أنه خلف مناخا للاستقطاب والتكتلات داخل المجلس، وهذا يؤشر على ضعف البيت الخليجي في حل قضاياه الداخلية، كما توجد في المنطقة خلافات كامنة وأخرى علنية،

[1] علي محمد حسين العامري،" نزاعات المنطقة الخليج العربي بين القانون الدولي والمحددات الداخلية والخارجية".في: (2016/12/05)، **democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx**.

لكن ما يؤكد على خطورة هذه الخلافات هو أن إبعادها كانت متعددة من أمنية سياسية، إلى عسكرية وحتى إجتماعية.[1]

هناك إشكالية أخرى في جانب الخلافات الحدودية وهو التوسع السعودي في المنطقة، والذي نتج عن خلافات حدودية تقريبا مع جميع دول المجلس متعدية إلى اليمن وحتى مصر، وهو الذي شكل نوعاً من العداد الخفي والكامن لهذه الدول ضد السعودية، لذلك يمكن أن يصبح الصراع في اليمن بمثابة عود الثقاب الذي سيشعل الخلافات من جديد خاصة مع إنفراد السعودية بإدارة الصراع في اليمن[2].

وفي المقابل بل نجد الخلاف الفكري والسياسي بين دول المجلس، وهو الأمر الذي يؤثر في العمل الخليجي المشترك، الذي يتمثل في عملية عاصفة الحزم، والعلاقة مع حركة الإخوان المسلمين المؤيدة من قطر، والتي تعارضها باقي دول المجلس، وإن كان هذا الخلاف لم يؤثر عند محاولة السعودية والإمارات تحييد حركة الإصلاح من المشهد اليمني، وهو الذي رفضته قطر، إلا أنه في المستقبل ولو البعيد يمكن أن يعيد إلى الأذهان حادثة مارس 2014 حيث سحب كل من السعودية والإمارات والبحرين سفراءهم من قطر وهو الحدث الفريد في تاريخ المجلس، ورغم انتهاء هذه الأزمة إلا أن آثارها المستقبلية مع إمكانية إعادتها إلى السطح من جديد مع ما ينتج عن الصراع في اليمن إلا أن هذه الأزمة كشفت عن انعدام الثقة بين دول المجلس ،نتيجة افتقاد لنظام يحكم العلاقة بين أعضائه وعدم وجوده آلية لتسوية النزاعات بينهم، إضافة إلى عدم وجود مؤسسة أو جهاز مسؤول عن متابعة قرارات المجلس والإشراف عليها، ولا محكمة خليجية تضمن هذه القرارات[3].

[1] محمد حسن العيدروس، **الحدود العربية العربية في منطقة الجزيرة العربية**. (الامارات: دار الكتاب للحديث، 2002)،ص106.

[2] **المرجع نفسه**، ص109.

[3] إسلام خالد حسن، **مرجع سابق**.

من جانب يمكن لتدني أسعار النفط لفترة طويلة على الاقتصادات الخليجية وبرامجها السياسية والعسكرية، وهذا نظرا لأهمية النفط الكبيرة لميزانيات دول الخليج، كما قد يؤدي تراجع أهمية النفط الخليجي مع ظهور بدائله إلى نتائج وخيمة .نظرا لشيوع بدائل طاقة جديدة كالغاز الصخري، الطاقة النووية السلمية فيما بينها في أسواق النفط العالمية، وهو الأمر الذي يمكن أن يتدخل فيه العامل الخارجي في صورة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي يمكن أن تتعامل مع دول المجلس منفردة ما يعكس الصراع ومن جهة أخرى تعد السعودية أكبر المتضررين من انخفاض أسعار النفط نظرا لارتفاع عدد سكانها واعتمادها تقديرا بمبلغ 90 دولار، الأمر الذي يشكل ضغطا على الميزانية العسكرية لها، والذي سيؤدي تلقائيا إلى إضعاف عملية عاصفة الحزم، وإعادة الأمل، فبرغم صفقة السلاح التي عقدتها السعودية مع الجانب الأمريكي بعد زيارة الرئيس الأمريكي ترامب للرياض في ماي 2017، والتي عدت من أكبر نفقات السلاح، إلا أن بقاء تدني أسعار النفط وهذا إن لم تنهار أسعار النفط كليا في المستقبلين القريب والبعيد، سيؤدي إلى استحالة عقد السعودية صفقات سلاح أخرى، الأمر الذي سيؤثر في القدرات العسكرية السعودية مع إطالة مدة العمليات العسكرية، في مقابل قوة الطرف الإيراني وبرامجه النووي .وهذا نظرا لغياب خطة تنمية بديلة عن النفط رغم وجودها في كل من الإمارات وقطر .إضافة إلى تذبذب الإمدادات نتيجة الصراع في اليمن.[1]

يبدو أن مستقبل اليمن، سيلعب دورا في مستقبل مجلس التعاون فاجتماع الأزمة الاقتصادية نتيجة النفط مع اقتصاد وعدم قدرة الرئيس منصور هادي على حشد داخلي للقوى الاجتماعية والسياسية وخاصة الكيمائية خلفه، وضعف ادارته للأمور، وهذا ناتج عن عدم إخلاص الجانب السعودي والرئيس هادي لخيار الوحدة والتمسك به، وهو الخيار الذي طالب به الكعب ما يؤدي إلى سيطرة الحوثيين بدعم إيراني على الوضع في اليمن، وإحكام

[1] محمد محمود عبد الرحيم: "قراءة في مستقبل الاقتصادي لدول مجلس التعاون". **ورقة بحثية**، 2016/12/03،ص.9. في: (25/04/2017)، **https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com**.

قبضتهم بالتالي على البوابة الجنوبية لدول المجلس في صورة باب المندب، نتيجة الأوضاع غير المستقرة والجاليات المتواجدة بكثرة، خاصة مع مشاكل سوء التعامل التي يعانون منها في بعض الدول وهو الأمر الذي يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار، خاصة في الدول التي تحوي الطائفة الشيعية التي ستستغل الوضع كالبحرين وعمان وحتى السعودية، والتي يمكن أن تصل إلى السلطة أو تصبح عاملاً مؤثراً فيها بدعم خارجي في صورة إيران، وإن لم يكن هذا الأمر متاحاً حاليا إلا أنه يمكن طرحه على مستوى المستقبل البعيد، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى انسحاب دولة أو دولتين من المجلس كما قد يتحمل هذا السيناريو التفكك الكامل للمجلس والذي يمكن أن يحدث نتيجة الخلافات الداخلية بين الاسرة الحاكمة، والذي يمكن أن يؤثر على الصراع اليمن وفقدان السيطرة عليه أو نتيجة صراع سياسي بين دول المجلس في الشأن اليمني كالصراع السعودي الاماراتي في اليمن، والاتهامات المتبادلة بينهما، بعد قرارها اقالة محافظ عدن والوزير بن يريك المحسوبين على الامارات مما ندى إلى تحريك الامارات الى قضايا تخالف التوجه السعودي مثلا كانعقاد مؤتمر " حضرموت الجامع" دون موافقة سعودية واصدار قرارات تخالف توجهها إضافة الى المشاركة الاماراتية المباشرة مع الجانب الأمريكي في العمليات العسكرية الامريكية في اليمن ضد القاعدة دون تنسيق مع السعودية وهو ما يضر في العلاقة بين البلدين، والذي يؤدي الصراع بينهما الى فتح تكتلات داخل المجلس توحي بتفككه.[1]

خاصة مع تطور العلاقات العمانية الايرانية التي بدأت تماسكها بعد زيارة السلطات قابوس لطهران 2009، وشهدت صعودا بوتيرة متسارعة ومتعددة الابعاد بعد الحراك السياسي وزيارة قابوس لطهران اوت 2013 وتأتي هذه العلاقة من خلال نبذ النظام العماني للعنف من جهة والخلاف السعودي العماني من جهة أخرى، لتأتي عاصفة الحزم .لتحدث شرخاً

[1] لقمان عبد الله،" الصراع السعودي الإماراتي: تجاوز الحدود.". في: **http**://**www**.**almersad**.**net**/، (2017/05/01).

في مسار العلاقات العمانية. الخليجية بعد امتناع عمان المشاركة في عملية عاصفة الحزم وهو ما يهدد منظومة الأمن القومي الخليجي.[1]

المطلب الثاني: سيناريو الاتحاد وإمكانية توسع المجلس.

ويأتي هذا السيناريو من خلال رؤية مستقبلية إيجابية عن فعالية دور الصراع في اليمن ويمكن تبرير هذا السيناريو ابتداء من التوجيهات الجديدة لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في المنطقة الخليجية على عكس سابقتها إبان حكم الرئيس باراك أوباما حيث بدا الرئيس ترامب عهدته بالعمليات العسكرية في اليمن ضد تنظيم القاعدة التي تكتل تهديدا لدول المجلس وأمنها وفي مقدمتها السعودية التي عانت لسنوات طويلة من هذا التنظيم مرورا بزيارة ترامب الأخيرة للرياض والتي رأى فيه محللون وإعلاميون أن سببها الأزمة اليمنية وهو ما ذكرته صحيفة "واشنطن تايمز" في 17 ماي 2017 في أن الزيارة علامة واضحة على ان البيت الأبيض يتحالف مع الرياض مع استمرار الصراع بين السعودية وايران وهو انحياز واضح للطرف السعودي في الصراع اليمني خاصة بعد صفقة الأسلحة التي استفاد منها الجانب الأمريكي2. إضافة الى المساعدة الأمريكية بالوسائل اللوجستية والاستخباراتية وهو الامر الذي سيكون في صالح الطرف السعودي في مقابل الطرف الإيراني الذي لا يلقى الدعم الكافي من الحليف الروسي في اليمن ما ينتج عنه انهاء الصراع اليمني لصالح السعودية مع امكانية ضم اليمن لدول المجلس وتوسيعه لمنع تكرار التدخل الإيراني فيه فانضمام اليمن في المجلس سيكون الأقوى في المنطقة الخليجية سواء من ناحية الجغرافيا السياسية او من ناحية الثقل الديمغرافي والنفوذ على الممرات البحرية وبالتالي إغلاق الباب الذي تهب منه رياح التدخلات الخارجية.[3]

[1] مريم يوسف البلوشي،" أثر العلاقات العمانية الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي." **مجلة دراسات**، ص.57.

[2] عبده عمارة، " اليمن: كلمة السر في زيارة ترامب إلى الرياض." في: (2017/05/17)، **rassd.com/206523.htm**.

[3] عبد الرحمان الراشد، ضم اليمن للمجلس الخليجي". **جريدة الشرق الأوسط**، ع13481، (26أكتوبر2015).

هذا في ظل ما خرجت به القمة العربية الاسلامية الامريكية ودخول العلاقات الخليجية مرحلة تاريخية جديدة وشراكة قوية متينة على حد قول وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في حين تطرق الجانب الامريكي الى نبذ التوسع والهيمنة الايرانية في اليمن وسوريا وزعزعة الاستقرار في المنطقة الخليجية ككل موحيا اتفاق سعودي امريكي على العمل على كبح التوسع الايراني في المنطقة .[1]

وما يؤكد الأمر هو سياسة الإدارة الأمريكية تجاه ايران وملفها النووي والتي في ظل وجود مقربين من ترامب يحملون موقفا عدائيا من إيران وفي مقدمتهم "دونكان مالتز" عضو الكونغرس السابق الذي يدافع عن فكرة استعمال التكتيكي في الأسلحة النووية ضد إيران وبالتالي فالسياسة الأمريكية تجاه ايران تتجه الى العودة إلى سياسة الاحتواء مع إمكانية الضغط العسكري كنوع من سياسة العقاب2، ويمكن أن يكون ذلك من خلال دعم الطرف السعودي في الصراع اليمني وإضعاف التموقع الإيراني في الخليج، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف موقفها تجاه ملفها النووي كما ان موقف ترامب المعادي للملف النووي الإيراني الأمر أثر على الانتخابات الرئاسية الثانية عشرة في إيران والتي ستؤثر سياسة ترامب في سياقاتها،[3] وهو الأمر الذي سيرتد على المجلس في صراعها في اليمن. والتي تستعمل على فيما بينها لاضمحلال الخطر الايراني الذي يلعب على وتر الطائفية في دول المجلس هذا الاتحاد الذي يؤدي زيادة قوة المجلس في المنطقة الخليجية.

هذا الاتحاد الذي أصبح ضرورة ملحة في ظل التحولات السياسية الراهنة و التحديات التي تستوجب إسراع في عملية الاتحاد هو ما طالبت به السعودية أكثر من مرة إضافة الي البحرين وانطلاقا من هاته المطالبات يمكن قيام الاتحاد بين دولتين أو أكثر من

[1] نايف الراشد، " إتفاق سعودي أمريكي على وقف التدخل الإيراني في المنطقة." **جريدة الشرق الأوسط**، ع14055، (2017/05/22).

[2] محمد بوسعدة، "سيناريوهات سياسة ترامب تجاه إيران" المعهد المصري للدراسات. في: (2017/01/31)، **http**://**www**.**eipss-eg**.**org**.

[3] محجوب الزويري،" أمريكا ترامب وسيناريوهات العلاقة مع إيران". في: (2017/01/05)، **http**://**www**.**aljaze era**.**net**/**knowledgegate**/**opinions**،

المجلس مع بقائهما ضمنية يمكن ان يساهم في انطلاق المسيرة الخارجية نحو تحقيق الاتحاد فإمكانية الاتحاد بين السعودية والبحرين يمثل خطوة تمهيدية نحو الاتحاد الخليجي كما حصل هذا الاتحاد سابقا بين امارتي دبي وأبو ظبي سنة 1968 الذي شكل تولد أساسية للوحدة بين الامرات العربية لينتج لنا هذا الاتحاد دولة الامرات العربية المتحدة.[1]

في ظل التحولات الإقليمية الراهنة والصعوبات التي تواجهها الدول في المنطق سواء من الجانب الأمني او الاقتصاد خاصة مع نقص السيولة لدول المجلس نتيجة انهيار أسعار النفط وكانت القمة 37 في نوفمبر 2016 للمجلس قد اتفقت دوله على ضرورة إحداث نقله توعية الاقتصاد الخليجي يؤكد رئيس الوزراء البحريني على ضرورة التعاون الخليجي أكثر، مشيراً إلى أن التعاون الخليجي أمر مصيري . خاصة بعد التقرير الذي أصدرته الشركة "ارنسن ويونغ" حول إمكانية أن يصبح الاقتصاد الخليجي سادس أكبر اقتصاد في العالم بحلول 2030 هذا التقرير الذي حمل عنوان " قوة التكامل "كما صرح ولي العهد السعودي قائلا : نحن بحاجة إلى أن تكتل في عصر التكتلات.[2]

المطلب الثالث: السناريو الإتجاهي (بقاء الوضع).

وينطلق هذا السناريو من رؤية، تمثل بقاء شكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية على حاله دون تغيير. ويمكن تبرير هذا السناريو بما يحصل من عمليات عسكرية على أرض الواقع فمع محاصرة التحالف العربي بقيادة السعودية وبداية اقترابه من العاصمة صنعاء، إضافة إلى مقاتلة الجانب الإيراني في العديد من الجبهات، وهو ما يعطي أولوية جبهة عن أخرى خاصة وأن إيران تولي أهمية كبيرة لسوريا ولبنان كون هذه الجبهة تحوي الطائفة الشيعية وليس الزيدية في صورة الحوثيين في اليمن وبالتالي فلا يمكن أن تثق إيران بالجماعة الحوثية

[1] عبد المحسن لافي الشمري، **مرجع سابق** ، ص.89.

[2] يوسف حسني، "حتمية التكامل الإقتصادي تدفع دول الخليج نحو إتحاد مصيري." في: http://alkhaleejonline.net/articles/، (2016/12/06).

إذا علمنا أن الصراع في اليمن هو صراع طائفي بالدرجة الأولى فكل طرف يسعى للسيطرة وتعزيز تواجده المذهبي هذا من جهة ومن جهة أخرى، من جهة أخرى نجد دخول الرئيس السابق علي عبد الله صالح خط الصراع من أجل محاولة عودته على الساحة اليمنية من خلال التحالف مع الحوثيين وهو الذي لا يزال يملك شعبية في اليمن، من خلال تحالفاته القبلية الواسعة، إضافة إلى أن أنصاره يتنوعون في المذاهب وفي مختلف مناطق اليمن وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم ثقة الحوثيين بصالح، فهو الذي حاربوه في ست حروب، إضافة إلى أن زعيم الجماعة ومؤسسها حسين الحوثي قتل بقرار منه بطبيعة الحال، إلى جانب خشيتهم من تقلبات صالح المعروفة.

والأمر الذي يؤكد هذا محاولته التشويش على الجماعة في مناطق نفوذها. فالحوثيون يهدفون إلى السيطرة من أجل تمثيل المنطقة الزيدية أكثر في اليمن وصولا إلى تقوية وضعها السياسي. فكل المؤشرات تدل نهاية هذا التحالف في المستقبل القريب أو البعيد وبأي وسيلة، أو من خلال عامل الوقت والتدخل الإقليمي؛ وهو الأمر الذي يعمل عليه الحوثيون ويهدفون إليه، وانطلاقا من هذا سيكون من الضروري للقوى السياسية الحزبية اليمنية، أن تنّظم نفسها وتدخل الصراع لكن بضرورة تحويله إلى الحل السياسي، وتغليب مصالح الشعب وعدم التعويل على الخارج. وهو ما يؤدي إلى عودة المشاورات السياسية بين الأطراف.[1]

إضافة إلى أن هذا الأمر سيؤدي إلى انحسار دور إيران في اليمن، ليفتح الطريق أما التسوية السياسية السلمية بحيث يتجه الوضع نحو سيطرة السعودية على الوضع في اليمن بعد انحسار ضعف إيران في اليمن الناتج عن تعدد جبهاتها التي تعد اليمن أقل جبهاتها اهتماماً، وفي هذا السياق صرح وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في مارس 2016 أن حل الأزمة اليمنية هو حل سياسي، في إشارة لإشراك الحوثيين في ذلك الحل، وهذا ما تريده

[1] ميساء شجاع الدين، " الحوثي وصالح تحالف مرهون". في: (11/09/2017), **http://www.almashhad-alyemeni.com**).

الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حل الأزمة من خلال مفاوضات نديرها الأمم المتحدة دون عزل أي طرف، ويبدو أن هذا سبب زيارة ترامب للسعودية حيث يعمل الجانب الأمريكي على أن تدير، السعودية الملف اليمني الذي سيكون فيه الحوثيون جزءاً من الهرم السياسي في البلاد. إضافة إلى الدعوات الأخيرة لضم اليمن إلى المجلس سيفرض على الجميع الجلوس إلى دائرة الحوار والتفاوض السلمي، ومن جهة أخرى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان عدم عودة بريطانيا للانفراد باليمن كما كانت حتى نهاية القرن الماضي، سواء بالوساطة أو من الداخل اليمني كالقوى الحزبية مثلاً. أما بريطانيا فرغم عدم ظهروها الواضح في اليمن إلا أنها تعمل بصمت وهو ما يلاحظ من خلال مسايرتها للمشروع الأمريكي المتمثل في القرار الأممي الأخير رقم 2266 والذي ينص على وجوب استئناف المفاوضات للتوصل إلى حل سياسي، وبالتالي سيبقى الجانب البريطاني ممسكا بمصالحه في المنطقة ولو من خلال المفاوضات والشراكة الأمريكية، من خلال الدعم الذي تحظى به الإمارات من بريطانيا والذي مكنها من السيطرة و الإشراف الأمني على ما يسمى المناطق المحررة، أبرزها عدن.[1]

وهذا الأمر يكرس لنا بقاء التوسع السعودي داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال الدعم الأمريكي وتجنب الخطر الأيراني، بمحاولة إحتواء الحركة الحوثية نتيجة إدخالها للمسار السياسي اليمني، والتوقف عن توجهات التي يطبع عليها الطبع الثوري والمسلح، ومن جهة أخرى بقاء الصراع السعودي الإماراتي ولو بشكل خفي بعد سيطرة الإمارات على مناطق نفوذها داخل اليمن والدعم البريطاني. ما يعني بقاء المجلس كتكتل فقط دون التوجه نحو الوحدة.

أن هذا الخيار، ينتج عن ضغط الواقع وخطورته لجميع أطراف الصراع الداخلية، الإقليمية وحتى الدولية، وعدم قدرة أي طرف من الفوز وفرض السيطرة بحيث يوجه

[1] عبد الله باذيب، " هل إقترب إنضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي". في: (2016/05/09)، **http://www.alraiah..net/index.php/political-analysis/item**

هذا الضغط كل طرف نحو البحث عن حوار سلمي، تشرف عليه الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، دون عزل أي طرف ووضع جماعة الحوثي في البنية السياسية للنظام اليمني، ومنع أي صراع في المستقبل، إضافة إلى العمل على تحسين الأوضاع في الجنوب، ووصولا إلى انتخابات يشارك فيها جميع طوائف المجتمع اليمني، وما يعزز هذا هو موافقة الملك سلمان بن عبد العزيز على استضافة حوار يشمل جميع الأطراف لإيجاد حل للصراع في اليمن، فاليمن واليمنيين لديهم تاريخ في الحوار ما بين الشمال والجنوب حتى في أوقات عصيبة وصراعات.[1]

[1] ناصر محمد علي الطويل، **مرجع سابق** ، ص.15.

خلاصة الفصل:

لقد حاولت إيران منذ سنوات عديدة أن تسيطر على المنطقة الخليجية، من خلال إتباعها لاستراتيجية خلق المشاكل في المنطقة واستغلال قوتها العسكرية وفي مقدمتها برنامجها النووي لتخويف دول الخليج، وفي هذا المجال فقد استغلت إيران الوضع المزري في اليمن لتضغط على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال التمدد داخل اليمن عن طريق الحوثيين، باعتبارهم يد ايران في اليمن، لكن دول مجلس التعاون لم تقف مكتوفة الأيدي، حيث وبد نفاذ الحلول السلمية والتصعيد الحوثي اضطرت دول الخليج للقيام بعمليات عسكرية لإيقاف المد الحوثي، وفي خضو هذا كله يطفو على السطح مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المعطيات السابقة، لكن ومها كان السيناريو المحتمل فإنه لابد لدول مجلس التعاون أن تتحد فيما بينها.

خلاصة واستنتاجات

خلاصة واستنتاجات

يبدو أن الصراع في اليمن يعتبر من أخطر الصراعات الراهنة في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، والذي يهدد مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورغم أن المجلس كان له دور فعال في البحث عن حلول تطفى نار الصراع في اليمن، لأنها لم تكن كافية لتحقيق ذلك، إضافة إلى تأخر دول المجلس التعاون الدول الخليج العربية في حسم الموقف زاد من تعقيد الصراع، من خلال التأخر في التدخل العسكري في صورة عاصفة الحزم من طرفها، ما سمح بالحوثين وبدعم ايراني في اليمن الذي يشكل خطرا على المجلس.

إن ما سبق يحتّم على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تسارع في الاتحاد بينهما والذي هو الوسيلة الأمثل والأساس الذي يقوم عليه أمنها وأمن منطقة الخليج العربي ككل، ابتدأ بالخلافات البينية إلى للخلافات الاقليمية دون الاعتماد على الخارج، وهو الاتحاد لن يحصل ويأتي دون ادراك هذه الدول للمصير المشترك الذي يجعلها وتجاوزا شاكل لقاضي والتعامل مع التعديدات الجديدة بروح مشتركة وعقلانية، إضافة إلى إدراك الجيد والاستفادة من التجارب بروح المشتركة وعقلانية، إضافة إلى الادراك الجيد والاستفادة من تجارب التي مرت على منطقة الخليج العربي وفهمها وإيجاد حلول الصراعات الجديدة من خلالها، وبالتالي يمكن الإجابة عن إشكاليتنا بأن الصراع في اليمن كلما زادت شدته كلما كان تأثيره أكثر على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سواء أكان هذا التأثير سلبيا يؤدي إلى تفكك المجلس أو إيجابياً بضرورة التوجه نحو الاتحاد الخليجي.

التوصيات:

انطلاقا من الدراسة التي تطرقنا فيها إلى مجلس التعاون ومدى تأثره بالصراع في اليمن، ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكن أن نوصي:

– ضرورة الإسراع في بناء الاتحاد الخليجي، مع إشراك مختصين لدراسة مشروع الوحدة الخليجية.

– زيادة التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باعتبار الانطلاق من التعاون الاقتصادي يؤدي إلى التكامل السياسي بالانتقال من السياسة الدنيا إلى السياسة العليا، وهو سر نجاح التجارب التكاملية وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي.

– زيادة تعزيز القوة العسكرية لدول مجلس التعاون، من أجل تحقيق التوازن بينها وبين الطرف الإيراني.

– ضرورة إنشاء هيئة لتسوية النزاعات الداخلية بين دول المجلس، حتى لا تستغل هذه الخلافات من الأطراف الباحثة عن تفتيت المجلس.

– إنشاء صندوق أزمات، تشارك فيه كل دول المجلس، لمساعدة أي دولة عضو عند مواجهتها لأزمات ومشاكل معينة.

– إن نجاح أي عملية تكاملية يتطلب تقاسماً للمشاكل والخسائر، وتشاركاً في حلها، وليس سيطرة دول عضة أو انفرادها بالمكاسب دون أن تكزن شريكا في الخسائر.

– ضرورة إنشاء برنامج نووي خليجي سلمي، من أجل معدلة القوة النووية في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

قائمة

المصادر والمراجع

1- المراجع باللغة العربية

- الكتب:

1. ابكر بشير، **حرب اليمن: القبيلة تنتم على الوطن**. (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995).

2. أوبالانس ادجار، **اليمن الثورة والحرب حتى عام 1970**، تر: عبد الخالق محمد رشيد. (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990).

3. بوبوش محمد، **التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقليمية الراهنة**. (عمان، دار الخليج للصحافة والنشر، ط2، 2007).

4. البيضاني عبد الرحمان، **مأزق اليمن في صراع الخليج**. (القاهرة. دار المعارف. 1991).

5. جعفر الطائي تاج الدين، **استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**. (دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2015).

6. الجميحي سعد علي عبيد. **تنظيم القاعدة النشأة، الخلفية الفكرية والامتداد اليمن نموذجا**. (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008).

7. جميع محمد، المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).

8. الحجازي ممدود بيرك محمد، **النفوذ الايراني في المنطقة العربية**. (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014).

9. الحشي محمد عمر، **اليمن الجنوبي سياسيا اقتصاديا واجتماعيا** (تر: خليل أحمد خليل). (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1968).

10. حيدر قادري أحمد وآخرون. **الثورة اليمنية الخلفية وللآفاق**، تح: فؤاد عبد الجليل الثلاحي، (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012).

11. أبو داوود السيد، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**. (الرياض: العبيكان للنشر، 2014).

12. الدسوقي سيد ابراهيم، **مدى فاعلية مجلس التعاون الخليجي في التنظيم الدولي الإسلامي والعربي**. القاهرة: درا النهضة العربية، 2005.

13. ساعاتي أمين، **مجلس التعاون الخليجي ومستقبله**. (صنعاء: دار الفكر العربي، 2000).

14. السويدي جمال سند وآخرون، ح**رب اليمن 1994: الاسباب والنتائج**، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1995.

15. شفيق علي، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**. (بيروت: دار النهضة العربية، 1989).

16. الشمري مصطفى، **عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013.

17. الشميري عبد الولي، **ملحمة الوحدة اليمنية: 1000 ساعة حرب**. ج2، (صنعاء: دار الفكر العربي، ط3، 1995).

18. الطراف علي، **اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار الى الوحدة**. لندن: رياضي اليس للكتب والنشر، ج199.

19. عبد العالي عبد الغني محمود، **الصراع الفكري في اليمن بين الزيدية والمطرفية دراسة ونصوص**.(الهرم: عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 2002).

20. العبيدي سمير عبد الرسول. **تجربة الوحدة اليمنية (دراسة تاريخية سياسية)**. العجلة العربية للعلوم السياسية.

21. العيدروس محمد حسن، **الحدود العربية العربية في منطقة الجزيرة العربية**. (الامارات: دار الكتاب للحديث، 2002).

22. الفقيه عبد الله، **علاقة اليمن مع دول مجلس التعاون وتطوراتها بعد الانتفاضة العربية.** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2015).

23. مانع عبد الناصر جمال، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة** .(عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2006).

24. مترسكي ألكسندر، **الحرب الاهلية في اليمن: صراع معقد وافاق متباينة.** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

25. مجموعة باحثين، **الحوثية في اليمن: الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية.** (صنعاء، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، 2008).

26. المروري محمد عبد محمد، **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة من سنة (492هـ/1037 م) إلى (626هـ /1228م).** (صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة، 2004).

27. النفيسي عبدالله فهد، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية.** ط2، (عمان: دار عمان للنشر والتوزيع، 2012).

28. هلال على الدين ونيفين سعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

29. أبو هلال فراس، **إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات** . (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).

- الدوريات:

1. "استقلا اليمن: انتصار للحرية والكرامة".ط2، **جريدة القدس**، السنة 19، ع 5758، ديسمبر 2007.

2. الأحمدي عادل، سياسة ترامب في اليمن: تصعيد عسكري وتراجع سياسي."

3. أشرف هبا، مواقف الدول العربية والغربية من عاصفة الحزم".

4. البكيري نبيل، " التمدد الايراني في اليمن". **جريدة العرب الدولية**، ع12642، 9 جوان 2013.

5. البلوشي مريم يوسف، " أثر العلاقات العمانية الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي." **مجلة دراسات**.

6. جازع جواد ضدل، "الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافيا السياسية". **مجلة ديالى**، ع 99، (2011).

7. الحاشدي حسين عبد الله، "مذاهب الفكر الحوثي للمجتمع اليمني: مراحل توسع وآلياته".

8. حسن إسلام، " الخلافات الخليجية الخليجية الأسباب والقضايا آليات الحل"، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، العدد 363. مارس 2014.

9. الحسن عمر، " مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية".

10. الحمادي خالد، " اليمن: زيادة قوة التنظيم القاعدة تثير مخاوف عالمية من انهيار النظام الحاكم". **جريدة القدس العربي**، السنة 11، ع 6412، 20 (جانفي 2010).

11. الحمد جواد، ورقة عمل مقدمة لندوة التعاون العربي الإيراني، طهران 1999.

12. حمدي عماد، "لماذا تعارض روسيا التدخل العسكري العربي في اليمن"

13. الخيري نوار محمد ربيع، " مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي: مسارا لعلاقات وحدود مجالات التعاون". **مجلة دراسات دولية**، ع40.

14. دانين روبرت، "ترامب في السعودية". **صحيفة العرب**، السند 39، ع 10636، 2017/05/18.

15. دراسة،" التدخل الايراني المتصاعد في اليمن يهدد استقراره"، **جريدة العرب**، ع 9542، 28/04/2014.

16. الدوسري سلمان، "هل نجحت عاصفة الحزم". **جريدة الشرق الاوسط**. ع13293، أفريل 2015.

17. الراشد عبد الرحمان، ضم اليمن للمجلس الخليجي". جريدة الشرق الأوسط، ع13481، 26 أكتوبر 2015.

18. الراشد نايف، " اتفاق سعودي أمريكي على وقف التدخل الإيراني في المنطقة." **جريدة الشرق الأوسط**، ع14055، 2017/05/22.

19. الزويري محجوب، "مستقبل التحولات في اليمن إيران والحوثيون"، **مجلة الدراسات**، المجلد2، ع 1، 2013.

20. السقاف سقاف عمر، " القاعدة وعملية الانتقال السياسي في اليمن طيعة الصراعات ورهانات المستقبل"، **مركز العربي للدراسات**، (20 أوت 2012).

21. الشيخ نورهان، "الموقف الروسي من الثورات العربية: رؤية تحليلية"، التقرير الاستراتيجي التاسع، الباب.

22. الشيشاني مراد بطل، "نجحت بما فشلت فيه بالعراق: قاعدة اليمن وسيناريو التدخل الأمريكي". **جريدة آفاق المستقبل**. ع9.

23. الصمادي فاطمة، "إيران والسعودية: حدود التنافس والصراع"، **مجلة رؤية تركية**، السنة 5، ع 2، 2016.

24. العامري علي محمد حسين، " نزاعات المنطقة الخليج العربي بين القانون الدولي والمحددات الداخلية والخارجية".

25. العامري علي محمد حسين، "أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية". **مجلة دراسات دولية**، ع 49.

26. عبد الرحيم محمد محمود: "قراءة في مستقبل الاقتصادي لدول مجلس التعاون". **ورقة بحثية**، 2016/12/03.

27. عبد الرزاق علي، " قراءة في المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن: للأبعاد والمعدلات". **مجلة آراء**، ع 86.

28. عمارة عبده، " اليمن: كلمة السر في زيارة ترامب إلى الرياض.

29. غباش محمد عيد، الدولة الخليجية، مركز الجزيرة للدراسات.

30. كاطع سليم علي، "التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي: الدوافع بالرئيسية"، **مجلة دراسات دولية**، ع 45.

31. الكلاني فايزة، " الحملة الأيوبية على اليمن(بقيادة شمس الدولة فخر الدين نورشاه1189م)". **مجلة دراسات تاريخية**، ع ع117-118، جانفي-جوان 2012.

32. الكواري علي خليفة، " عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون". **جريدة المستقبل العربي**.

33. مجلس ت، دخ الأمانة العامة" دول مجلس التعاون لمحة إحصائية ع 4 مارس 2014.

34. موقف، خيارات الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن بعد الانقلاب الحوثي"، الدوحة: المرطز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص2

35. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، اليمن والقاعدة. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

36. ياسين حشوف، مستقبل وآفاق التجربة..: دراسة في خليج" جامعة بشار.

- الرسائل الجامعية والمذكرات:

1. أحمد حما فيروز وآخرون، "التكامل الاقتصادي العربي". (مذكرة مقدمة استكمالا للحصول على شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013).

2. خليفة مراد، "التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية "تجارب وتحديات ".(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، جامعة باتنة. كلية العلوم الاقتصادية .2007).

3. سعاد يحي، "تقيم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي الآثار المترتبة على عملية خليجية موحدة: من خلال تجربة الاتحاد الاوروبي "، (مذكرة مقدمة لمتطلبات شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، 2012).

4. السعيد بوشول، "واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه". (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسير تخصص تجارة دوليه، جامعة قاصدي مرباح، لكلية العلوم الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2012).

5. عبد الله عبد الحليم أسعد عبد الحليم، "الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال (2010–2011)"، (أطروحة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، 2012).

6. عبد الله فالح المطيري، "أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، (مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية"، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2011).

7. عبد المحسن لافي الشمري، "الخليج العربي وتحدي الوحدة".(مذكرة مقدمة لمتطلبات شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب، 2012).

8. فريد اينشيلوسون" منطقة الخليج في ظل الاقتصاد الدولي المعاصر"، (مركز الدراسات الدولية والإقليمية، الدوحة، كلية الشؤون. الدولية، جامعة جورجتاون، قطر، 2012).

9. قيموري كفية، "التكامل الاقتصادي الأوربي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي. (مذكرة مقدمة لمتطلبات شهادة الماجستير، جامعة خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

10. المطيري وضحة ذبيان غنام، "دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أن منطقة الخليج 2011/2003"، (مذكرة مقدمة لمتطلبات شهادة الماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب، 2011).

11. يحي سعاد، "تقيم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي الآثار المترتبة على عملة خليجية موحدة: من خلال تجربة الاتحاد الأوروبي ". (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة خيضر، قسم العلوم الاقتصادية، 2013).

2- المراجع الأجنبية

1. Kirsten Joubger, **The conflict in yemen: latest developments**. Paper wasrequest by the Eourpean Parliament's committee on foreignaffairs and the subcommittee on Human Rights, 24 october 2016.

2. Lwocehin. **Conseilde Cooperation DvGolfe: Une Politique De Puissance En Tronpe- Loeil** Les Rapports Du Grip. A/2016.

3. Mohammed alsulami ،" IRAN S VISION 2036.. .

4. Rashid Al Makhawi "The Loulf Cooperation Council: Astvdyin Integration"

3- المواقع الإلكترونية:

1. IRAN AND THE G.C.C STILL HAVE A GULFE BETWEEN " In."THEM: https://www.stratfor.com/article/iran-and-gccK .

2. أحمد حسين الشيمي، "الدور الايراني في: الاهداف و الدوافع". في: http://www.alukah.net/translations، (2012/10/31).

3. أشرف محمد كشك، "معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية." في: http://platform.almanhal.com/Files/?ID.

4. ألفت الكحلي، "لماذا تغير موقف مصر من اليمن". في: http://www.dotmsr.com/details/، (26مارس2015).

5. ايمان بدر، "حقيقة نجاح عاصفة الحزم في تحقيق اهدافها". في: www.alarabiya.net/ar/politics، (2015/04/12).

6. باسم المنذحجي، "مخاطر خارطة الأمم المتحدة، لحل الأزمة اليمنية".

7. بوحنية قوي،" هندسة الأمن الخليجي و ضوء النزاعات الإقليمية و الدولية".المركز الدبلوماسي.2011. متحصل عليه من الموقع التالي:
http://www.dcsdr.qa/arabic/post/the-architecture-of-gulf-security.

8. تقدير موقف، "عاصمة الحزم: اعادة ترتيب الأوراق الاقليمية". مركز الجزيرة للدراسات، 2 أفريل 2015. في: http://studies.aljazeera.net/ar/ positionestimate، (مارس2015).

9. تقرير الدوحة ندوة: "اليمن بعد العاصفة". الدوحة: المركز العربي، للأبحاث ودراسة السياسات. في: http://dohainstitute.org/palbum/ff7b6271-c77d، (25أفريل2015).

10. حسن أحمد ديان " الموقف الإيراني من تطورات اليمن: وجهة نظر إيرانية " . في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/20156257592 656750، (25جوان2015).

11. حسن الجنيد، " الموقع الإستراتيجي لليمن: أساس المطامع الأمريكية وأهم أسباب العدوان." في: http://www.dhamarnews.com/archives/.

12. حمدان العلي، أهم محطات ثورة التغيير اليمنية، جريدة العرب الجديد، في: https://www.alaraby.co.uk/society/2015/2/11/، (2015/02/11).

13. سعودالتمامي، "توسعة عضوية مجلس التعاون الخليجي: الخيارات والمحددات". في: http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath، (2016/12/25).

14. سلمان العماري،" اليمن من الثورة الشعبية إلى الحرب الأهلية". مجلة البيان، ع 348، (2016/5/5). في: http://www.albayan.co.uk/mobile /MGZarticle .2.aspx

15. عبد الحكيم هلال،" من يتحكم في الصراع اليمني؟" www.aljazerra.net/ knowledge، (2014/09/07).

16. عبد الله باذيب، " هل إقترب إنضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي". في: http://www.alraiah.net/index.php/political-analysis/item.

17. عسان شبانه، "عملية عاصفة الحزم: الأهداف والمخاطر". مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2015، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports، (2015).

18. علي حسين الشاطر،" الأزمة والدور السعودي " .جريدة الرياض ، ع 15758. في: http://www.almethaq.net/news/news-22487، (16 أوت 2011).

19. غاندي عنترة، " الصراع السعودي الاماراتي ومستقبل اليمن". المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.. في: http://www.noo npost.org/content/.

20. فارع المسلمي، "اليمن ومجلس التعاون الخليجي: تاريخ حافل بالفرص الفائضة". في: http://carnegie-mec.org/diwan/.

21. لقمان عبد الله،" الصراع السعودي الإماراتي: تجاوز الحدود.". في: http://www.almersad.net/.

22. محجوب الزويري،" أمريكا ترامب وسيناريوهات العلاقة مع إيران". في: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions،

23. محسن باشا، " اليمن أهمية الموقع الاستراتيجي". في: http://maulanasonson.blogspot.com/، (2015/10).

24. محمد الندماني، "دعوة إلغاء مجلس التعاون ودول الخليج العربي". مجلة الفلق، في: http://www.alfalq.com/?p، (13مارس2014).

25. محمد بوسعدة، "سيناريوهات سياسة ترامب تجاه إيران" المعهد المصري للدراسات. في: http://www.eipss-eg.org، (2017/01/31).

26. محمد صالح ،" موقف الخليج من الأزمة اليمنية: تتناقض غموض ومساعي للحل" . في: http://yemen-press.com/news44466.

27. محمد متولي وحسام بيرم،" تاريخ الصراع اليمني في 50 نقطة". في: http://www.elwatannews.com/news/details/563500.

28. محمد محمود الرنتيسي، "الموقف التركي من اليمن: الأسباب والتطورات". في: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions.

29. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،" الصراع اليمني:" امكانية الحل في ظل التصعيد". في:https://www.alaraby.co.uk/opinion/.

30. معمر فيصل خولي"، التغلغل الإيراني في العراق: الدوافع والأشكال وأدوات التغيير". في: http://rawabetcenter.com/archives/.

31.منتدى البدائل العربي، "الازمة اليمنية: ثورة لم تنجز". في: http://www.afaegypt.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=475.

32. ميساء شجاع الدين، " الحوثي وصالح تحالف مرهون". في: http://www.almashhad-alyemeni.com/.

33. نادية القاف،"" تسسيس ثورة الشباب في اليمن". في: http://carnegiee ndowment.org/sada/.

34. ناصر يحي، " التحالف المي في اليمن". في: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions.

35. نبيل البكيري، "حقيقة التدخل الايراني في اليمن". في: http:// www.aljazeer a.net/knowledgegate/opinions.

36. نبيل البكيري، "عامان على عاصفة الحزم وماذا بعد؟". في: http://www.a ljazeera.net/knowledgegate/opinions.

37. يوسف حسني، "حتمية التكامل الاقتصادي تدفع دول الخليج نحو اتحاد مصيري." في: http://alkhaleejonline.net/articles/.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الإهداء

شكر وعرفان

مقدمة.....أ

الفصل الأول

الإطار النظري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الأول: نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....23

المطلب الأول: دوافع التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.....23

المطلب الثاني: مراحل نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....29

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي والتنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.....32

المطلب الأول: الإطار المؤسسي للمجلس.....32

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لمجلس التعاون.....37

المبحث الثالث: مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....45

المطلب الأول: إنجازات المجلس.....45

المطلب الثاني: معيقات المسيرة التكاملية الخليجية.....47

خلاصة الفصل.....56

الفصل الثاني

الصراع في اليمن

المبحث الأول: تاريخ الصراعات في اليمن.....58

المطلب الأول: الصراع في فترة ما قبل الوحدة اليمنية 1990.....58

المطلب الثاني: الوحدة اليمنية والصراعات المتعاقبة بعد الحرب الباردة.....63

المبحث الثاني: الصراع في اليمن.....68

المطلب الأول: خلفيات الأزمة اليمنية.....68

المطلب الثاني: مسار الصراع في اليمن.....74

المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من الصراع في اليمن.....84

المطلب الأول: المواقف الإقليمية 84

المطلب الثاني: المواقف الدولية من الصراع في اليمن.....88

خلاصة الفصل.....93

الفصل الثالث

مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ظل الصراع في اليمن

المبحث الأول: أثر التوجهات الإيرانية في الخليج العربي.....96

المطلب الأول: تاريخ الأطماع الإيراني في منطقة الخليج.....96

المطلب الثاني: انعكاسات التوسع الإيراني في اليمن.....101

المبحث الثاني: التوجهات الخليجية تجاه الصراع في اليمن.....108

المطلب الأول: أهمية اليمن بالنسبة لدول الخليج.....108

المطلب الثاني: التحالف العربي (عاصفة الحزم) وفعاليته في الصراع اليمني.....114

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال الصراع في اليمن.....119

المطلب الأول: سيناريوهات التفكك 119

المطلب الثاني: سيناريو الاتحاد وإمكانية توسع المجلس.....123

المطلب الثالث: السناريو الاتجاهي (بقاء الوضع).....125

خلاصة الفصل.....129

خلاصة واستنتاجات.....131

التوصيات.....132

قائمة المصادر والمراجع.....134

فهرس الموضوعات.....147

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة بالعربية:

يعتبر التكامل الحل الأمثل للدول لمواجهة التحديات والعقبات التي تقف كحاجز في طريق بناء مستقبلها ونموها، خاصة في حالة وجود صراعات تهدد امنها واستقرارها، ولقد حاولت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تحقق صيغة من صيغ التكامل من خلال التعاون فيما بينها ومحاولة توجهها وابرزها التحدي الأمني الذي هو الدافع الابرز لتكاملها.. غير أن الصراع في اليمن كشف عن صعوبة تعامل دول المجلس التعاون مع الصرعات الإقليمية في ظل تكتل التكامل المتبع، الأمر الذي يعجل من ضرورة اتحادها وقد بنيت هذه الدراسة على الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الصراع في اليمن على مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

وقد توصلت إلى النتائج التالية:

– يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن أبرز التجارب التكاملية على الصعيد العالم العربي وهو تكتل بين دول خليجية أخذت بالتعاون فيما بينها.

– لقد تحولت الثورة اليمنية من احتجاجات شبابية إلى أزمة لتتمظهر على شكل صراع في الأخير.

– أثر الصراع في اليمن على العملية التكاملية لدول الخليج داخليا وخارجيا.

– ضرورة اتحاد دول الخليج العربية فيما بينها من أجل الحد من الأخطار التي تهددها في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الصراع في اليمن، التمدد الإيراني.

ملخص الدراسة

Abstract:

It is the integration of the best solution for countries to meet the challenges and obstacles that stand as a barrier by building its future growth, especially in the case of conflicts threaten its security and stability, and I have tried the Gulf Cooperation Council (GCC), to achieve a formula of Dag integration through cooperation among them, and try its orientation towards unity , what helped to withstand the challenges they face, most notably the security challenge, which is the motivation most prominent integration ... but the conflict in Yemen revealed the difficulty of dealing GCC countries with regional conflicts under block followed integration, which the \ j accelerates the necessity of their union was built this study on persons The following mechanism:

It has reached the following conclusions:

- The Gulf Cooperation Council (GCC) is considered one of the most important integrative experiences in the Arab world.

- It is a conglomerate among Gulf states that have cooperated with each other The Yemeni revolution has turned from youth protests into a crisis to emerge as a conflict in the latter.

- The impact of the conflict in Yemen on the integration process of the Gulf states internally and externally.

- The need for the Gulf States to unite among themselves in order to reduce the threats that threaten them in the region.

Keywords: Gulf Cooperation Council (GCC), Yemen Conflict, Iranian Expansion.